

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

فى ضوء (منهج السالك الى الفية ابن مالك)
لأبى الحسن الأشمونى

تأليف
الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم

استاذ اللغويات فى كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م



Bibliotheca Alexandrina



0022816

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

فى ضوء (منهج السالك الى الفية ابن مالك)
لأبى الحسن الأشمونى

تأليف
الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم

استاذ اللغويات فى كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدك اللهم على ما علمت ، وأشكر لك ما أنعمت ، وأستوهبك علما
نافعا يزلف إليك ، وعملا خالها أرجو به الخلاص بين يديك ، وأسألك أن
تصل على خيرتك من خلقك ، محمد عبدك ونبيك ، وعلى آله وأصحابه
العالمين العاملين .

وبعد :

فهذه دراسة تفصيلية في إعراب الفعل ، فيها من القديم جلال جوهره
ولبه ، ومن الحديث جمال صوغه وهرسه ، أقدمها لدارسين والباحثين
في صورة تفسيهم عن المطولات والموجزات ، لا ميل فيها نحو إعراب أو ابتدال
ولا أثر فيها لحشو ممل أو إيجاز مخل ، وإنما هي خلاصة كافية ، وعصارة
شافية ، يتجلى فيها حسن التعليل ، ودقة التخريج والتأويل ، وتحرير القواعد
والشواهد ، وتقييد الأوابد والشوارد ، مع بسارة العرض ، وسهولة التحليل
ورقة العبارة ، ولطف الإشارة .

والله أسأل أن ينفع بها ، وأن يدخر لي عنده أجرها .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ؟

د . إبراهيم حسن إبراهيم

اعراب (١) الفعل

الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال^(١) ، وذلك لأن الأسماء بتوارد عليها معان مختلفة كالفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ونحوها ، وهي معان تركيبية أساسية تحتاج في التمييز بينها إلى الإعراب ، إذ لولا الإعراب لالتبس ، وللعانى للتوارد على الاسم مقصورة عليه لا تحصل إلا بلفظه ، فلا يبقى منه في إفادة هذه للعانى غيره ، أما للعرب من الأفعال — وهو المضارع — فإنه — وإن تواردت عليه للعانى المختلفة — يفتيه عن الإعراب لإفادة هذه للعانى وضع اسم مكانه ، كما في نحو (لا تمن بالجناء وتمدح عمرا)^(٢) فإنه يمثل النهى عن كل من الفطين^(٣) ، وعن الأول فقط^(٤) ، وعن الجمع بينهما^(٥) ، اسكن يمكن وضع اسم مكان للمضارع

(١) « اعراب » بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، أى هذا اعراب الفعل ، أو مبتدأ حذف خبره ، أى : اعراب الفعل هذا موضعه ، وبالنصب : مفعول به لفعل محذوف ، أى اقرأ اعراب الفعل ، أو على نزع الخافض والتقدير : انظر فى اعراب الفعل ، وأما كونه منصوبا باسم فعل محذوف تقديره : هاك اعراب الفعل — مثلا — فلا يصح : لأن اسم الفعل لكونه فرعا فى العمل لا يعمل محذوفا على الصحيح ، أما كونه مجرورا بحرف جر مقدر فهذا شاذ ، لأن فيه حذف الجار وبقاء عمله .

(٢) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون الى أن الاعراب أصل فيهما ، وذهب بعض النحويين الى أن الاعراب أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء لوجوده فى الأفعال بلا سبب بخلاف الأسماء وهو باطل لأن سبب اعرابهما توارد المعانى كما هو مبين . راجع الاشمونى بحاشية الصبان عليه ٦٠/١ .

(٣) ومثله قولهم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، وهو مثال مشهور .
(٤) وذلك اذا جزم الفعل الثانى كالاول ، ويرى الدمامينى أن جزم الفعل الثانى ليس دليلا على تعيين كون المراد النهى عن كل منهما ، بل يحتسب معه كون المراد النهى عن الجمع بينهما ، ورد التمنى بأن معنى قولهم النهى عن كل منهما أى ظاهرا فلا يتأفى احتمال النهى عن الجمع بينهما .

(٥) وذلك اذا رفع الفعل الثانى ، وتكون الواو للاستئناف والمعنى : ولك مدح عمرو .

(٦) وذلك اذا نصب الفعل الثانى ، وتكون الواو للمعية والفعل منصوب

(تمدح) يغنى عنه في إفادة للمعنى للترادف ، فيقال عنده إرادة النهي عن كل منهما (لا تمن بالجفاء ومدح عمرو) ، وعن الأول فقط (ولك مدح عمرو) وعن الصاحبة (مادحا عمرا) .

لماذا أعرب المضارع ؟

وإنما أعرب المضارع عند خلوده من مباشرة النونين (نون التوكيد ونون النسوة) بطريق الحمل على الاسم لمشايبته إياه في أمور ، هي :

١ - الإيهام ، والتخصص بالقرينة ، فهو مبهم لاحتماله الحال والاستقبال ويخصص لأحدهما بالقرينة ككلمة (الآن) التي تخصص للحال ^(١) ، أو (غدا) التي تخصص للمستقبل ^(٢) ، وهو في هذا يشبه - مثلا - كلمة (رجل) ، فهي اسم مبهم يتخصص بقرينة كالوصف وأل .

٢ - قبول لام الابتداء ، كقوله عز وجل « وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون » ^(٣) .

٣ - الجريان على لفظ اسم الفاعل في مطلق الحركات ، والسكنات ،

بعدها بأن مضمرة وجوبا ، ويرى بعض النحاة جواز رفع الفعل الثاني عند قصد النهي عن الجمع بينهما والتقدير (لا تمن بالجفاء وانت تمدح عمرا) ، وكأنه قدر الواو للحال ، وفيه بعد لدخول الواو في اللفظ على المضارع المثبت المجرد من قد .

(١) ومثل (الآن) ما في معناها ، ولام الابتداء ، ونفيه بليس وما وإن .
(٢) ومثل غد بقية ظروف المستقبل ، ونواصب المضارع ، واقتضاؤه طلبا أو وعدا ، وسبقه بإداة ترج أو لو المصدرية أو حرف تنفيس ، واتصاله بنون توكيد .

(٣) من الآية (١٢٤) النحل .

وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد ، كافي يضرب وضارب
ويكرم ومكرم ، وينطلق ومنطلق ، ويستخرج ومستخرج .

أوجه إعراب المضارع .

أنواع الإعراب محوما أربعة : رفع ، ونصب ، وجز ، وجزم ، منها
ما يشترك فيه الاسم والفعل المضارع وهو : الرفع والنصب ، ومنها ما يختص
بالاسم وهو الجز ، وما يختص بالمضارع وهو الجزم ، وإما اختصاص الاسم
بالجز دون المضارع لأن الجز ثقیل ، لانخفاض الشفة السفلى عند النطق
بالجزور والاسم خفيف لدلالته على شيء واحد وهو الذات المسماة ، فأعطي
للتثقیل الخفيف ليحصل التماثل ، واختص المضارع بالجزم لأن الجزم خفيف
إذ هو إسقاط الحركة أو الحرف ، والفعل ثقیل لدلالته على الحدث والزمان
فأعطي الخفيف للتثقیل ليحصل التماثل أيضا .

فأوجه إعراب المضارع إذن ثلاثة :

الرفع ، والنصب ، والجزم .

متى يرفع المضارع ؟ وما رافعه ؟

يقول ابن مالك :

ارفع مضارعا إذا مجرد من ناصب وجازم كنسعد (١)

(١) أرفع : فعل أمر فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، مضارعا : مفعول به ، إذا : ظرف تضمن معنى الشرط ، مجرد : مضارع مرفوع مبنى للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود الى المفعول السابق وجملة مجرد في محل جر بإضافة إذا اليها ، وجواب إذا محذوف أي : إذا مجرد رافعه ، من ناصب : جار ومجرور متعلق بيجرد ، وجازم : عاطف ومعطوف على ناصب ، كنسعد : جار ومجرور متعلق بمحذوف والتقدير : وذلك كائن كنسعد ، وقد قصد لفظ تسعد ، أو الكاف داخلة على قول محذوف والتقدير : كقولك تسعد .

ومعنى البيت أن الفعل المضارع يكون مرفوعا إذا تجرد من أدوات النصب والجزم^(١) ، وذلك كقولك (تسعد) ، فالمضارع يرفع بلا خلاف عند تجرده من الناصب والجازم ، لكن الخلاف في رافعه في هذه الحالة ، فقد اختلف العلماء في ذلك على أربعة آراء :

١ - الرافع له هو التجرد ، وهذا رأى حذاق الكوفيين ومنهم الفراء ، قالوا لأن الرفع يدور مع التجرد وجودا وهدما ، أى أنه يوجد عند وجود التجرد وينعدم عند انعدامه ، والدوران من مسالك العملية وأدلتها .

٢ - رافعه عند التجرد وقوعه موقع الاسم ، فهو يقع خبرا وصفة وحالا^(٢) ، والاصل في هذه الثلاثة الاسم . فاستحق الرفع القدى هو أول أحوال الاسم وأشرفها ، وهذا رأى البصريين .

٣ - رافعه مضارعة للاسم ، وهو رأى ثعلب .

٤ - رافعه أحرف المضارعة ، وقد نسب هذا للكسائى : قال . وإنما لم تعمل مع هاملى النصب والجزم لقوتها عنها .

(١) فى اللفظ والتقدير معا وإما قول على رضى الله عنه أو أبى طالب مخاطبا النبى ﷺ .

محمد تفقد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا

فالفعل (تفقد) مجزوم بلام طلب مقدرة كما ستعرف فى الجوازم أن شاء

الله تعالى .

(٢) أى تقع جملة خبرا نحو قوله تعالى « والله يرزق من يشاء بغير حساب » وصفة نحو قوله تعالى « وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى » ، وحالا نحو قوله تعالى « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى يريدون وجهه » .

والرأى الأول هو أرجح هذه الآراء لسلامته من النقص الذى وجه إلى غيره ^(١) ، أما رأى البصريين فقد اعترض بأنه غير مطرد لانتقاضه بنحو (هلا تؤدى واجبك) ، ونحو قوله تعالى « وطفقا يخلصان عليهما من ورق الجنة » ^(٢) ، ونحو قوله تعالى (الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ^(٣)) يوسف) ^(٤) ، ونحو قوله تعالى (الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ^(٥)) فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ، لأن أداة التحضيض مخصصة بالفعل ومثلها السين وسوف ، ولأن أعمال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا إلا شفوذا ، ولأن الاسم بعد مالك يكون حالا ، و (لا) إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال وجب تكرارها ، نحو (مالك لا ما كنا ولا متكلما بخير) ^(٦) ، ولأن الصلة لا تكون اسما مفردا ^(٧)

(١) فإن اعترض بأن التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يكون علة للوجودى رد بأن التجرد ليس عدميا بل هو أمر وجودى وهو كونه خاليا عن ناصب وجازم لا عدم لناصر الجازم ، أو هو كما قال الأشمونى « عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشئ والمجئ به على صفة ما ليس بعدمى » ، أو بأن الممنوع أن يكون العدمى المطلق علة للوجودى ، ولتجرد من الناصب والجازم عدمى مقيد فيجوز كونه علة للوجودى .

(٢) من الآية (٢٢) الأعراف .

(٣) من الآية (١١) يوسف .

(٤) من الآية (٣) البقرة .

(٥) ونحو قوله تعالى « وفاكية كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة » ، ونحو على لا شاعر ولا كاتب .

(٦) قال أبو الحسن الأشمونى : « واختار المصنف الأول ، قال فى شرح الكافية : لسلامته من النقص ، بخلاف الثانى ، فإنه ينتقص بنحو هلا تفعل ، وجعلت افعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذى تفعل ، فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع ، فيبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد . هـ » .

وأما رأى ثلث فقد رد بأن المضارعة تقتضى مطلق الإعراب لا خصوص الرفع ، وبأنه يلزم عليه كون المضارع مرفوعاً دائماً ولا قائل به .
وأما رأى الكسائي فقد رد بأن جزء الشيء لا يعمل فيه .

نواصب المضارع

نواصب المضارع أربعة^(١) : لن ، وكى ، وأن ، وإذن

قال ابن مالك .

وبلن انصبه ، وكى ، كذا بأن لا بعد علم ، واللى من بعد ظن^(٢)
فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من أن ، فهو مطرد^(٣)
وبعضهم أهل (أن) حملا على (ما) أختها حيث استحققت حملا^(٤)

(١) عند البصريين ، ونواصب المضارع عند الكوفيين عشرة كما ستعرف .
(٢) بلن : جار ومجرور متعلق بانصبه ، انصبه : انصب فعل أمر والفاعل أنت والهاء مفعول به ، وكى عاطف ومعطوف على لن ، كذا بأن : جاران ومجروران متعلقان بفعل محذوف يدل عليه انصبه ، لا عاطفة ، بعد ، ظرف معطوف على ظرف آخر محذوف وللتقدير : بعد غير علم لا بعد علم ، واللى اسم موصول مبتدأ ، من بعد : جار ومجرور متعلق بمحذوف الصلة ، طين : مضاف إليه .

(٣) انصب : فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، بها : جار ومجرور متعلق بانصب ، والجملة خبر التى فى البيت السابق ، والرفع : مفعول به مقدم لصحح الذى هو فعل أمر فاعله ضمير مستتر تقديره أنت ، واعتقد : فعل أمر فاعله أنت تخفيفها مفعول به ومضاف إليه ، من أن : جار وجور متعلق بتخفيف ، فهو الفاء للتعليل وهو مبتدأ خبره مطرد .

(٤) وبعضهم : مبتدأ ومضاف إليه خبره الجملة الفعلية بعده ، أهمل : فعل ماض فاعله هو مفعوله « أن » ، حملا منصوب على نزع الخافض أو حال مؤولة باسم الفاعل من الضمير المستتر فى أهمل أى حملا أياها ، على ما =

ونصبوا بإذن المستقبل إن صدرت والفعل بعد موصلاً^(١)
أو قبله اليمين ، وانصب وارفعاً إذا (إذن) من بعد عطف وقعا^(٢)
وإليك الحديث مفصلاً عن كل أداة من هذه الأدوات الأربع :

١ - لن

معناها :

هي حرف نفى تختص بالمضارع وتخصصه للاستقبال وتنصبه ، نحو قوله
تعالى قالوا : (لن نبرح عليه عاكفين حتي يرجع إلينا موسى)^(٣) ، وقوله
عز وجل (أبحسب الإنسان أن لن نجعل عظامه)^(٤) ، فهي تنفي ما أثبت

= جار ومجرور متعلق بحملاً ، احتيا : بدل من ما أو عطف ببيان عنيتها ،
حيث : طرف مكان متعلق بأهمل ، ستحفت : فعل ماض والتاء للتانيث وناصب الفاعل
مستتر بتقديره هي ، عملاً مفعول به والجملة الفعلية في محل جر بإضافة حيث
إليها .

(١) ونصبوا : فعل وفاعل ، بإذن : جار ومجرور متعلق بنصب ، المستقبل :
مفعول به ، لن : شرطية ، صدرت : فعل ماض والتاء للتانيث وناصب الفاعل
مستتر جوازاً بتقديره هي ، ولعل : الواو للحال والفعل مبتدأ ، بعد ظرف مبني
على لضم في محل نصب متعلق بمحذوف خبر المبتدأ والجملة في محل
نصب حال من نائب فاعل صدرت ، وموصلاً حال من الضمير المستكن في الظرف
لواقع خبر :

(٢) أو : حرف عطف ، قبله : خبر مقدم ، اليمين : مبتدأ مؤخر ،
وانصب : فعل أمر فاعله أنت ، وارفعاً : معطوف على أنصب ، إذا : ظرف متضمن
معنى الشرط ، إذن : فاعل لفعل محذوف يفهمه وقع المذكور بعد ، والجملة
الفعلية في محل جر بإضافة إذا إليها ، من بعد : جار ومجرور متعلق بوقع ،
عطف : مضاف إليه ، وقعا : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً بتقديره : هو
يعود إلى إذن والله للاطلاق . وجواب إذا محذوف والتقدير : إذا وقع إذن
بعد عاطف فانصب وارفع المضارع بعده .

(٣) من الآية (٩١) طه .

(٤) الآية (٣) القيامة .

مع حرف التنفيس ، فنحو (لن أضرب) نفى لقولك سأضرب أو سوف أضرب .

وزعم الزمخشري في كشافه أن (لن) تنفى تأكيد النفي ، وواقفه على ذلك كثيرون ، كما زعم في أمودجه أنها تفيد تأكيد النفي ^(١) ، وكلا الزمحين دعوى بلا دليل . قبل ، ولو كانت للتأكيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى (فلن أكلم اليوم إنسيا) ^(٢) وإلا لزم التناقض ^(٣) ، ولكان ذكر الأبد في قوله تعالى (ولن يتمنوه أبداً) ^(٤) تكرارا ، والأصل عدمه ^(٥) ، وأما تأكيد النفي في قوله تعالى (إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له) ^(٦) فلا أمر خارجي وهو أن خلقهم الآيات محال ، ونفى المحال مؤيد قطعاً ، فليس التأكيد إذن من مقتضيات (لن) .

أصلها .

١ — الصحيح أن (لن) حرف بسيط وضمت على ما هي عليه فليست مركبة ولا مبدأة من غيرها وهذا رأى سيبويه والجمهور .

(١) هكذا ذكر الأشموني وكثير من العلماء وليس في كتاب الامودج المطبوع ما يشير الى هذا الزعم .

(٢) من الآية (٢٦) مريم .

(٣) ويلزم التناقض أيضا باجتماعها مع حتى التي تكون للغاية نحو قوله تعالى : قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ، فان ما بعد حتى غاية ينقطع عندها ما قبلها المنفى بلن ، فاذا قلنا ان النفي مؤيد لزم التناقض بذكر حتى الغائية .

(٤) من الآية (٩٥) البقرة .

(٥) أجيب عن التناقض بأن القائل بالتأييد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلوه عن مقيداته ، وعن التكرار بأن هذا ليس تكرارا باللفظ ولا بالمرادف لأن الاسم لا يرادف لحرف ولأن التأييد نفس معنى أبداً وجزء معنى لن ، وانما هو تؤكد للتأييد المستفاد من لن ضمنا بلفظ بدل عليه مطابقة .

(٦) من الآية (٧٣) الحج .

٢- وزعم الفراء أن أصلها (لا) فأبدلت الألف نونا ، وحجته أنها حرفان نافيان ثنائيان و (لا) أكثر استعمالا ، ورد بأن الإبدال لا يفهم حكم المهمل فيجعله عاملا ، وأن المهود إنما هو إبدال النون ألفا نحو (لنسفا)^(١) لا العكس .

٣- وزعم الخليل والكسائي أن أصلها (لا أن) ، غذفت الهمزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين ، وحجتهما قرب لفظها منهما ، وحصول معنيهما (النفي والتخليص للاستقبال) فيها .

ورد عليها بأنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كأولاً والظاهر هنا جزء كل منهما ، وبأنه يجوز تقديم معمول معمولها عليها نحو (هليا لن أضرب) ولو كانت مركبة من (لا أن) ما جاز ذلك ، لأن (أن) حرف مصدرى لا يجوز أن تتقدم صلته ولا معمولها عليه^(٢) .

اختلاف في جواز تقديم معمول معمولها عليها .

جوز الجمهور تقديم معمول معمولها عليها ، وبه استدل سيبويه على بساطتها كما تقدم ، ومنع ذلك الأخفش الصغير محتجا بأن النفي له الصدارة ورد بأن ذلك خاص بما بخلاف لن . بدليل قول الشاعر .

مه هاذلي فهائماً لن أبرحاً بئس أو أحسن من شمس الضحى^(٣)

(١) من الآية (١٥) العلق .

(٢) إذ الحرف المصدرى موصول حرصى صلته الفعل بعده فكما لا يجوز تقدم صلته عليه لا يجوز أيضاً تقدم معمول صلته عليه ، لأن معمول الصلة من تمامها . انظر الكتاب لمسيبويه ٦٨/١ ، ٤٠٧ .

(٣) البيت من الرجز ، والشاهد فيه تقدم معمول لن (هائماً) عليها ، لأن (هائماً) خبر (أبرح) المنصوب بلن .

بجيشها للدعاء .

نحيء لن للدعاء كما جاءت (لا) كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور ، والحجة في ذلك قوله .

لن تزالوا كذلككم ثم لا زلتم لستم خالدا خلود الجبال ^(١)
فقد سلف الدعاء وهو (لازلت) على (لن تزالوا) ، ولو كان إخبارا
ما عطف ، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ^(٢) .

وأما قوله تعالى « قال رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيرا للمجرمين » ^(٣)
فقليل : ليس من استعملها في الدعاء ^(٤) ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم
بل إلى المخاطب أو الغائب ، ويردده قوله في البيت السابق . ثم لازلت —
حيث جاء فعل الدعاء مسندا إلى ضمير المتكلم .

الجزم بها .

زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

- (١) البيت للأعشى ميمون ، من الخفيف ، والشاهد فيه مجيء لن للدعاء ،
والرواية المذكورة رواية الأشموني وكثير من النحاة . قيل : صحة الرواية :
لن يزالوا كذلككم ثم لازلت لهم خالدا خلود الجبال — بفتح الناء .
- وعليها لا يكون فعل الدعاء مسندا إلى المتكلم بل يكون مسندا إلى المخاطب .
راجع شرح شواهد المغنى للبغدادى ١٥٧/٥ .
- (٢) أجاز ذلك الصغار تلميذ ابن عصفور وجماعة ، والصحيح عدم الجواز .
انظر مغنى اللبيب ج ٢ ص ٤٨٢ وما بعدها .

(٣) الآية (١٧) القصص .

- (٤) وإنما الكلام معها خبر ويكون ذلك معاهدة من موسى عليه السلام إلى
الله تعالى إلا يظهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه . انظر البحر
المحيط ١١٠/٧ ، وشرح شواهد المغنى للبغدادى ١٥٦/٥ .

أيادى سبا ياهز ما كنت بعدكم فلن يحلّ لميتين بعدكم منظر^(١)

وقوله .

لن يخيب الآن من رجائك من حرّك من دون بابك الحلقة^(٢)

والبيت الأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة ، أما البيت
الثاني فيحتمل أن يكون من باب إجراء الوصل مجرى الوقف . .

الفصل بينها وبين منصوبها :

أجاز الكائن الفعل بينها وبين منصوبها في الاختيار بالقسم نحو (لن

(١) البيت من الطويل وأيادى سبا مركب مزجى في محل نصب خبر لكان
لناقصة و ما « زائدة وبعدكم ظرف متعلق بكان والمعنى : كنت يا عزز بعدكم
أيادى سبا أى مثل أيادى سبا في التفرق والتشتت ، ويجوز أن تكون كان تامة
والتاء فاعلها وأيادى سبا في محل نصب حال من فاعل فعل محذوف و « ما » قبل
كان مصدرية ظرفية والمعنى : ذهب قلبي مدة وجودى بعدكم أيادى سبا و « يحل »
بفتح اللام مضارع حلى بكسرهما كرضى يرضى وهو موضع الشاهد حيث حذف الألف
من المضارع فيل للجزم وقيل للاجتزاء عنها بالفتحة .

(٢) البيت من المشرح قاله أعرابى عندما مر بباب الحسين رضى الله عنه
بالمدينة ، والحلقة بتسكين اللام وجوز بعضهم الفتح كما في البيت ، والشاهد في
(لن يخب) بكسر الياء وحذف الياء قيل للجزم على لغة من يجزم بلن ، وقيل
إجراء للوصل مجرى الوقف ، كما قال ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح
والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح) ص ١٦٠ فيما وقع في صحيح البخارى من
قول الملك (بفتح اللام) فى النوم لعبد الله بن عمر رضى الله عنهما : لن ترع لن
ترع : « الوجه فيه أن يكون سكن عين تراع (تخاف) للوقف . ثم شبهه بسكون
المجزوم فحذف الألف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ، ثم أجرى الوصل
مجرى الوقف » ثم ذكر ابن مالك أنه يجوز أن يكون السكون سكون جزم على لغة
من يجزم بلن وهى لغة حكاها الكسائى .

واقف أترك أداء الواجب) ، وبمعمول الفعل نحو (لن أداء الواجب أترك)^(١) ، وقد جاء الفصل بينها وبين منصوبها اضطرابا كقوله .

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال وأشهد الهيجاء^(٢)

٢ - كى

استعمالاتها .

تعمل كى فى اللغة العربية على ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن تكون اسما مختصرا من (كيف) كقوله .

كى تجنبون إلى سلم وما ثرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم^(٣)

(١) ووافقه الفراء فى القسم وزاد الفصل باطن والشرط .
(٢) البيت من الكامل ، والشاهد فيه الفصل بين لن ومنصوبها (أدع) بما المصدرية الظرفية وصلتها للضرورة ، و (لن ما) حقهما أن يكتبتا منفصلين لكنها وصلا خطأ فى بعض نسخ الأثموني وغيره هكذا (لما) للانقاز ، فيقال : أين جواب لما وناصب أدع ؟ والواو فى (وأشهد) عاطفة والفعل بعدها ليس منصوبا لعطفه على (أدع) والا فسد المعنى ، وإنما هو منصوب بأن مضمرة بعد الواو والمصدر المؤول معطوف على المصدر الصريح (القتال) ، والمعنى . لن أدع القتال وشهود الهيجاء مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلا .

(٣) من أبيات سيدييه ، ولم يعرف قائله ، وكى فيه اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب حال من فاعل تجنبون ، والجملةتان : (وما ثرت قتلاكم) و (لظى الهيجاء تضطرم) من الحال المتعددة وصاحب الحال فاعل تجنبون أيضا ، والواو فى الجملة الأخيرة عاطفة لا حالية وال فى الهيجاء نائبة عن الضمير ، أى ولظى هيجائكم ، أو الضمير الرابط محذوف أى تضطرم فيكم أو بينكم ، ويجوز أن تكون الجملةتان من الحال المتداخلة ، فتكون الأولى حالا من فاعل تجنبون والثانية حالا من قتلاكم والواو حالية ، والبيت من بحر البسيط .

أراد كيف ، فحذف الفاء كما قال بعضهم (سو أفعل) يريد سوف ، وكى
هذه يليها الاسم والماضى وللضارع مرفوعا .

الثانى : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعلا ، وذلك فى أربعة مواضع

١ - إذا دخلت على (ما) الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة
(كيـمه ؟) بمعنى (لمـه ؟) ، فكى جارة تعليلية بدليل حذف ألف
ما الاستفهامية والهاء للـسكت ^(١) .

٢ - إذا دخلت على (ما) للمصدرية كافى قوله :

إذ أنت لم تنفع فضر : فإعـا يُرَجِّى الفقى كيـما يضر وينفع ^(٢)

أى الضر والنفع ، فالمصدر مسبوكة من ما والفعل وكى جارة لاناصبة ، لأن
الحرف للمصدرى لا يدخل على مثله ، وقيل : كى هنا مصدرية و (ما) كاتبة لها
عن النصب ، والمصدر المسبوكة من كى والفعل مجرور بلام مقدرة .

٣ - إذا دخلت على (أن) المصدرية مضمرة نحو (جئت كى تكرمى) ^(٣)

إذا قدرت للنصب بأن ، ولا تكون كى مصدرية حتى لا يدخل الحرف

(١) إذا وقفت على « ما » الاستفهامية محذوفة الألف للجر ألحقها هاء
السكت حفظا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة . وهذا اللاحق جائز أن كان
الجار لها حرفا وواجب أن كان اسما نحو مجيء مه ؟

(٢) قاله النابغة الذبياني وقيل للجعدى وقيل قيس بن قيس بن لخطيم
وهو الأصح وهو من لطويل . والشاهد فيه استعمال كى جارة تعليلية لدخولها على
« ما » المصدرية .

(٣) المثال فى حد ذاته تصلح فيه كى أن تكون مصدرية ناصبة واللام مقدرة
فيلها وإن تكون تعليلية جارة وإن مضمرة بعدها . فإذا قدرت النصب بأن المضمرة
تعين أن تكون كى جارة تعليلية .

المصدرى على مثله مع إمكان الاحتراز عنه ، ولا يجوز إظهار (أن) المصدرية بعدها إلا في الضرورة كقوله .

فقلت : أهل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تفر^(١) وتخدع^(٢)
٤ - إذا دخلت على اللام ، نحو (جئت كي لأنهم^(٣)) ، فكى جارة تعليلية
واللام مؤكدة لها والفعل منصوب بأن مضمرة بعد اللام ، ولا يصح أن تكون
ناصة مصدرية لفصل بينها وبين الفعل باللام ، وهذا الفصل غير جائز بين
الناصب والمنصوب .

الثالث : أن تكون بمنزلة (أن) المصدرية معنى وحلا وهو مراد الناظم ،
ويتعين ذلك في موضع واحد ، وهو إذا وقعت بعد اللام وليس بعدها (أن)
كافي نحو قوله تعالى (لكيلا يكون^(٤) على المؤمنين حرج^(٥)) ، وقوله عز
وجل (لكيلا تأسوا^(٦) على ما فاتكم^(٧)) فاللام جارة تعليلية وكى ناصة
مصدرية لاجارة لدخول حرف الجر عليها ، والجار لا يدخل على الجار في
الفصح بلا ضرورة تدعو إليه^(٨) .

(١) البيت لجميل من بحر الطويل . والشاهد فيه اظهار ان بعد كي
للضرورة . وجعل ابن مالك اظهار ان بعدكى قليلا . واجازه الكوفيون فى الاختيار
و « ما » فى « كيما » زائدة .

(٢) ذكرت هذا المثال للتوضيح ، اذ لم يرد - فيما اعلم - عن العرب ادخال
كى على اللام الا فى الشعر كقول عبد الله بن قيس الرقيات :
كى لتفضينى رقيقة ما وعدتنى غير مختلس
وانظر الهمع ٥/٢ وحاشية يس على التصريح ٢٣١/٢ .

(٣) من الآية (٣٧) الاحزاب .

(٤) من الآية (٢٣) الحديد .

(٥) بخلاف نحو قول الشاعر :

ولا للمباهم أبدا دواء

فلا والله لا يلقى لمابى

فقد ادخل اللام على اللام تأكيدا

مجيء كي محتملة لتعليلية وللصدرية :

مجيء كي محتملة لأن تكون جارة لتعليلية وناصبة مصدرية في موضعين.

الأول : أن تقع بين اللام وأن كقولها :

أردت لسيما أن تطير بقربي فتتركها شئنا ببيداء بلفع^(١)

فسكى في البيت تحتل أن تكون جارة لتعليلية مؤكدة للام ، وأن تكون ناصبة مصدرية مؤكدة بأن ، ويترجح الاحتمال الأول بثلاثة أمور :

١ - أن (أن) أم باب النواصب ، فلو جعلت كي لتعليلية لزم أن تكون (أن) ناصبة ، ولما بما تستحقه من الاعتناء بشأنها حيث لم تنزل عن حملها ولو جعلت كي ناصبة و (أن) مؤكدة لها لزم تقديم الفرع على الأصل :

٢ - أن ما كان أصلا في بابها لا يليق أن يجعل توكيدا لغيره مما ليس بأصل في ذلك الباب .

٣ - أن (أن) لا صحت الفعل فهي أحق بالإعمال مما ليس كذلك .

٤ - أن تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدرى بحرف مصدرى
الثاني : أن تنفرد عن اللام و (أن) ، نحو قوله تعالى (كي لا يكون دولة

(١) البيت من لطويل ولم يعرف فائله . والشاهد في (لسيما أن تطير) حيث يجوز في كي أن تكون جارة لتعليلية مؤكدة للام . وإن تكون ناصبة مصدرية مؤكدة بأن والأول أرجح . والفربة بكسر القاف : أداة من جلد مخروط من جنب واحد يستقى بها . ولشئ بفتح الشين لقربة الخلق ليالية . ولبيداء : لأرض لغير التي يبيد (يهلك) من يدخلها . والبلقع : التي لا شيء فيها .

ومثل هذا البيت ما أشده أبو ثروان :

أردت لسيما أن ترى لى عثرة ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل

بين الأغنياء منكم^(١) . فإن جعلت جارة كانت (أن) مقدرة بعدها ناصبة للفعل ، والمصدر المسبوك من « أن » والفعل مجرور بسكى ، وإن جعلت ناصبة قدرت اللام قبلها والمصدر المسبوك من كى والفعل مجرور باللام ، وجعل كى ناصبة هنا أرجع لأن الإضمار خلاف الأصل أما حذف حرف الجر فهو مقيس قبل كى المصدرية^(٢) .

مذهب السكوفيين فى كى :

ما سبق من أن كى تكون ناصبة مصدرية وجارة تعليلية هو مذهب سيديويه وجمهور البصريين . وذهب السكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً . ولا تنفع جارة أبداً .

ويرد مذهب السكوفيين أمران :

الأول . قول العرب فى السؤال عن العلة (كيمه ؟) فإذا كانت كى لا تستعمل إلا ناصبة فأين هو الفعل الذى نصبته ؟ ولا عبرة بنأولهم (كيمه ؟) على تقدير : كى تفعل ماذا ؟ لا تركابهم بهذا التقدير أكثر من مخالفة عدما أبو الحسن الأشموني أربع مخالفات .

١ - كثرة الحذف (إذ يلزمهم حذف الفعل والفاعل وجزء من المفعول) .

٢ - إخراج « ما » الاستفهامية عن المصدر .

٣ - حذف ألف (ما) الاستفهامية فى غير الجر .

(١) من الآية (٢) الحشر .

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ٢٣٥ .

٤ - حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب .

قال الأشموني : (وكل ذلك لم يثبت) .

والتحقيق أن هذه المخالفات تلزمهم لو كان التقدير . كي تفعل ما ؟ أما على تقدير : كي تفعل ماذا ؟ فتلزمهم مخالفتان فقط . كثرة الحذف ^(١) . وحذف الفعل مع بقاء ناصبه . ولا يقال يلزمهم إخراج (ما) الاستفهامية عن المصدر وحذف ألفها في غير الجر . وذلك لأن « ما » الاستفهامية إذا ركبت مع (ذا) تفارق وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعاً كقولهم (كان ماذا ؟) ونصباً كقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها (أقول ماذا ؟) وجراً كقولهم (لماذا ؟) كما أنها في هذه الحالة لا يجوز حذف ألفها لافي الجر ولا في غيره .

الثاني : ما يرد منهج الكوفيين قول حاتم الطائي أو الفهري

فأوقدت ناري كي ليُبَصَّرَ ضَوْؤُها

وأخرجت كلي وهو في البيت داخله ^(٢)

وقول هبده الله بن قيس الرقيات .

كي لِتَقْضِيَنِي رقية ما وعدتني غيرَ مختلس ^(٣)

(١) أي يلزمهم حذف الفعل والفاعل وجزء من المفعول هو ألف « ما » و « ذا » كلها .

(٢) البيت من الطويل . والشاهد فيه (كي ليُبَصَّرَ) حيث فصل بين كي والمضارع المنصوب باللام فنعين أن نكون كي جارة كما قال البصريون لا ماضية كما قال الكوفيون . ودخله بدل من الخبر (في البيت) .

(٣) البيت من المديد . الشاهد فيه كالذي قبله . وسكنت ياء الفعل المنصوب (تقضى) للضرورة . وغير حال من ما . ومختلس بفتح اللام اسم مفعول أو مصدر ميمي بمعنى الاختلاس .

إذ يلزم على مذهبهم الفصل بين الحرف الناصب (كي) ومنصوبه (يبصر)
وتقضى (بلام الجر ، ولام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ^(١) .

القول بأن كي جارة دأمة :

وذهب بعض النحاة إلى أن كي حرف جر دائماً ، والنصب بعدها بأن
مضمرة أو ظاهرة ، ونقل ذلك عن الأخفش ^(٢) ، ورد هذا المذهب بنحو
قوله تعالى (لكيلا تأسوا على ما فاتكم ^(٣)) ، وقوله عز من قائل (لكيلا
يكون عليك حرج ^(٤)) ، فإن زعم أصحاب هذا للذهب أن كي جارة مؤكدة
اللام قبلها كما جاءت اللام مؤكدة للام في قول مسلم بن معبد الوالبي :
فلا والله لا يُلمَى لما يَـ و لا لِلْمَا يَـمُ أبداً دَوَاءُ

قلنا إن اجتماع حرفي جر عند إمكان الاحراز منه شاذلاً يجوز تخريج
الفصيح للقيس عليه .

اختلف في جواز تقديم معمول معمولها عليها :

أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو (جئت النحوي أنعلم)

-
- (١) أما إذا جعل النصب مضمرة في البينين ونحوهما كما يقول البصريون
وكي جارة تعليلية أكدت برادفها وهو اللام انتفى هذا المحذور . نعم يلزم
الشذوذ من جهة اجتماع حرفي جر للتأكيد . لكنه - مع شذوذه - سمع من كلامهم .
(٢) في كتابه معاني القرآن ١٢٠/١ ما ينفي هذا النقل لأنه صرح فيه بأن كي
تستعمل جارة ، وناصبة للفعل المضارع .
(٣) من الآية (٢٣) الحديد .
(٤) من الآية (٥٠) الأحزاب .
(٥) البيت من الوافر ، والشاهد في (لما) حيث أدخل اللام على اللام
للتوكيد شذوذاً . راجع الأشموني بالصبان ٨٣١٣ .

فالنحو مفعول به مقدم عامله أتمل المنصوب بسكى، ومنع ذلك الجمهور، لأن
كى المصدرية من اللوصلات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على اللوصول،
وإذا اعتبرنا فى المثال للتقدم كى جارة تعليلية فالفعل معمول لأن المضمة وهى
من الموصولات الحرفية فتقديم معمول معمولها غير جائز أيضاً عند
الجمهور^(۱).

الفصل بين كى والفعل :

نقل الصبان عن أبى حيان إجماع النحاة على جواز الفصل بين كى ومعمولها
بلا النافية كقوله تعالى (لـكـيـلا تأسوا على ما فاتكم^(۲))، وبما الزائدة :
نحو (أنصت لـكـيـا تفهم)، وبما ما نحو (أرض ربك لـكـيـا لا تغفل) .

وأما الفصل بغير ما ذكر ففيه ثلاثة أقوال :

١ - منعه البصريون وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار مطلقاً،
أى سواء رفع الفعل أو نصب، كان الفاصل معمول الفعل أو غيره .

٢ - جوزه الكسائى بشرطين :

(أ) أن يكون الفاصل معمول فعلها نحو (جئت كى أنـهـو أنـهـلم) ،
أو القسم نحو (جئت كى وافقه أنـهـلم) ، أو الشرط نحو (جئت كى إن أنصت
أنـهـلم) .

(١) أجاز ذلك الفراء كما سيأتى فى (أن) .

(٢) من الآية (٢٣) الحديد .

(ب) أن يبطل عملها فيرفع الفعل .

٣- اختار ابن مالك وولده جواز الفصل بالأمور الثلاثة التي ذكرها
الكسائي مع إعمال كي فينصب الفعل .

تخريج : « كما يحسبوا » في نحو قول الشاعر :

وَمَرَّفُكَ إِمَّا جِئْنَا فَاحْبِسْهُ

كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر^(١)

فعلما في تخريج « كما يحسبوا » آراء أربعة^(٢) :

الأول : لأبي علي الفارسي ، قال : « الأصل كما تحنف الياء » ، أي أن
الأصل : كما يحسبوا ، فالفعل منصوب بكى إن كانت مصدرية واللام
مقدرة قبلها ، أو بأن مضمرة إن كانت كي جارة تمليلية ، وما زائدة .

(١) البيت لجميل بن معمر . ونسبه العبيس إلى لبيد العامري وهو من
الطويل ، والطرف : العين ولا يجمع لأنه في الأصل مصدر وهو مبتدأ خبره الجملة
الشرطية بعده . ولا يجوز نصبه بمحذوف يفرده احسنه : لأن فعل الجزء
لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه . والمعنى : إذا جئنا فاحبس
بصرك عن النظر إلينا وانظر إلى غيرنا . ليظنوا أن هواك لغيرنا فيستتر أمرنا .
والشاهد فيه « كما يحسبوا » حيث جاء المضارع بعد كما بسقوط النون ، وقد
اختلف العلماء في تخريج ذلك على أقوال كما في الشرح ، وقى المغنى « زعم
أبو محمد الأسود في كتابه المسمى (نزهة الأديب) أن أبا علي (الفارسي)
حرف هذا البيت ، وأن الصواب فيه :

إذا جئت فامنح طرف عينك غبرنا لكي يحسبوا ... البيت ... »

(٢) ذكر الآشمنوني منها الأول والثاني ، وأورد الصبان في حاشيته عليه
الثالث والرابع .

الثاني : لابن مالك ، وهي أنها كاف التشبيه كفت بما من الجر ودخلها معنى التعليل فنصب .

لا يقال إن جمل كاف التعليل ناصبة يلزم عليه حمل عامل الاسم المختص به في الفعل وذلك ممنوع ، لأننا نقول كما قال الصبان رحمه الله إن نسبة النصب إلى هذه الكاف نسبة مجازية كنسبة النصب إلى لام التعليل باعتبار أن الناصب هو أن للضرورة بعدها^(١) .

قال الأشموني : وذلك (أي النصب بكاف التشبيه التي دخلها معنى التعليل وكفت بما) قایل ، وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا في قوله .

لانشتم الناس كما لانشتم^(٢)

الثالث : أن « ما » مصدرية والفعل منصوب بها حملا على (أن) أختها ، كما أجمعت (أن) المصدرية حملا على (ما) أختها .

الرابع : أن الكاف تعليلية و (ما) مصدرية كافي قوله تعالى :

(١) أما ما قاله بعض العلماء من جواز كون ابن مالك أراد أن تكون نسبة النصب إلى كاف التعليل حقيقية تشبيها لها بكى فمردود بأمرين :

الأول : لم يعد ابن مالك أو غيره من النحاة هذه الكاف في نواصب المضارع .

الثاني : كاف التعليل إذا شُبِّهت كى فالنصب أن تشبه كى لجارة التعليلية لا كى للناصبه المصدرية .

(٢) البيت لرؤبة من لرجز ، والشاهد في (كما لا تشتم) حيث رفع الفعل بعد كما ولم ينصب .

(واذكروه كما هداكم^(١)) وللضارع مرفوع بالنون المحدثنة تخفيفا كما في قول الشاعر :

أبيت أمرى وتبينى تدلكنى وجهك بالعمير والمك الذي^(٢)

إضاحي:

إذا قيل (جئت لتكرمني) فالنصب بأن مضمرة بعد اللام ، وجوز أبو سعيد السيرافي ووافقه ابن كيسان كون النصب بسكى مضمرة بعد اللام ، وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام التعليل أن تارة وكى تارة ، ولكن الأول - وهو النصب بأن مضمرة - أولى ، لأن (أن) أسكن في محل النصب من غيرها ، فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة .

٣ - أن

(أن^(٣)) بفتح الهمزة وسكون النون تأتي في اللغة العربية على أربعة أوجه .
١ - ناصبة مصدرية^(٤) ، وهي التي عنها ابن مالك بقوله (كذا بأن) .

(١) من الآية (١٩٨) البقرة .

(٢) البيت من الرجز ، وأمرى : أمير ليلا ، والشاهد في تبينى تدلكنى حيث حذف الشاعر النون من كلا الفعلين تخفيفا ، وكلاهما مرفوع للتجرّد من الناصب والجازم والأصل تبينتين تدلكنين . انظر خزانة الأدب ج ٨ ص ٣٣٩ - ٣٤١ .
(٣) أي الحرفية ، أما الاسمية فتأتى على وجهين ، ضمير المتكلم في قول بعضهم (أن فعلت) ، والأكثرون على فتحها وصلا ، وعلى الاتيان بالألف وقفا ، وضمير المخاطب في قولك (أنت بفتح الناء) ، وأنت (بكسر الناء) ، وأنتما ، وأنتن (على قول الجمهور ، أن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب .
(٤) وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا كان كما في الأمثلة المذكورة بعد ، أو ماضيا نحو قوله تعالى (لولا أن من الله علينا) ، أو أمرا كحكاية سيبويه « كتبت إليه بأن قم » .

٢ - مخففة من (أن) الثقيلة مفتوحة الهزة مشددة النون .

٣ - مفسرة كأي .

٤ - زائدة لاتفيد معنى خوى التوكيد .

(أ) أن المصدرية الناصبة للمضارع .

أن المصدرية الناصبة هي أم باب نواصب المضارع ، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة ، وتقع في موضعين

١ - في الابتداء فنكون هي وصلاتها في موضع رفع نحو قوله تعالى : (وأن تصوموا خير لكم ^(١)) وقوله جل جلاله (وأن تعفوا أقرب للتقوى) ^(٢) .

٢ - بعد لفظ دال على غير اليقين ، فنكون في موضع رفع على الفاعلية نحو قوله تعالى (ألم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ^(٣)) ، وفي موضع نصب على المفعولية نحو قوله سبحانه (فأرسلت أن أعيها ^(٤)) ، وفي موضع جر نحو قوله عز وجل (من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلاق ^(٥)) ومحنة للصب والجر في نحو قوله تعالى (والذى أطعم أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ^(٦)) .

(١) من الآية (١٨٤) البقرة .

(٢) من الآية (٢٢٧) البقرة .

(٣) من الآية (١٦) الحديد .

(٤) من الآية (٧٩) الكهف .

(٥) من الآية (٣١) إبراهيم .

(٦) الآية (٨٢) الشعراء ، والاصل : أطعم في أن يغفر لي ، فحذفت

في : والمصدر المؤول مجرور عند التحليل والكسائي ، منصوب على نزع الخافض عند سيبويه .

و (أن) هذه تنصب المضارع لفظاً إذا لم تباشره إحدى النونين (نون التوكيد ونون النسوة) ومجلاً إذا باشرتة إحداهما^(١).

اختلاف في وقوعها بعد العلم

اختلف العلماء في حكم وقوع ان الناصبة بعد ما يفيد علماً ونحوه من أفعال اليقين على ثلاثة أقوال .

الأول : وهو قول سيبويه والجمهور أن ما يفيد علماً ونحوه كـ علم ورأى إن بقى على حقيقته مفيداً العلم واليقين امتنع وقوع أن الناصبة بعده ؛ لأنها للرجاء والطمع فلا يناسبها القطع والتحقق ، أما أول العلم بغيره مما لا قطع فيه كالظن ونحوه جاز وقوعها بعده ، ولذلك أجاز سيبويه (ما علمت إلا ان تقوم) تنصب المضارع ، قال : لأنه كلام خرج مخرج الإشارة^(٢) ، أى وقع موقع الكلام الدال على الإشارة ، فعناء : ما أشير عليك إلا بأن تقوم ، فعومل معاملته في نصب الفعل بعده .

الثانى : وهو قول المبرد منع وقوع الناصبة بعد ما يفيد علماً ونحوه مطلقاً ، أى سواء بقى على حقيقته أم أول بغيره .

الثالث : وهو قول الفراء وابن الأنبارى الجواز مطلقاً ، بقى العلم على حقيقته أو أول بغيره .

والصحيح قول سيبويه والجمهور ، وقال أبو الحسن الأشموني :

(١) ولا تنصب محل الماضى اتفاقاً ، لأنها لا تؤثر فى معناه شيئاً بخلاف « ان » الشرطية لما قلبته الى الاستقبال ناسب عملها فى محله .
(٢) انظر الكتاب ٤٨٢/١ .

« وأما قراءة بعضهم (أن لا يرجع^(١)) بالنصب ، وقوله :
نرضى عن الله أن الناس قد علموا أن لا يبدأننا من خلقه بشر^(٢)
فما شدة .

حكم تقديم معمول معمولها عليها :

لا يجوز عند الجمهور أن يتقدم معمول معمول (ن) المصدرية الناصبة
عليها ، وذلك لأنها موصول حرفي ، فكما لا يجوز تقدم صلته (الفعل
المضارع) عليه لا يجوز أيضاً تقدم معمول معمول الصلة لأنه من تمام الصلة ،
وقد خالف في ذلك الفراء فأجاز ما منعه الجمهور مستشهداً بقوله .

ربننه حتى إذا عمدا
وأضّ نهتا كالحصان أجردا
كان جزائي بالعصا أن أجلدا^(٣)

(١) من قوله تعالى (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا ولا يملك منه ضرا
ولا نفعا) الآية (٨٩) طه ، وحكم الأسموني بانشدوا على قراءة النصب يدل على
اخباره رأى المبرد ، وهذا ينعارض مع قوله : « نعم إذا 'ول' العلم بغيره جز
وفوق الناصبة بعده » إذ لو اختار رأى سيبويه ولجمهور لأجّر هذه القراءة ، لأن
النصب فيها لأجراء العلم مجرى لظن (الرجحان) ، كما جرى مجرى الإشارة
في (ما علمت إلا أن تقوم) - انظر لتصريح ٢٣٣/٢ .
(٢) البيت لجريير من البسيط والشاهد فيه وقوع أن 'مصدرية' الناصبة
للمضارع بعد العلم شذوذاً ولا يلقى هنا تأويل العلم بالنظر لتعارض ذلك مع
مقام الفخر .

(٣) الأبيات من مشطور الرجز ، تمعدد : غلظ وشب ، وأض : صار ،
ونهدا : ضحما ، والشاهد في (بالعصا أن 'جلدا') ، فإن (بالعصا) متعلق
بأجلد ، وأجلد معمول (أن) و (بالعصا) معمول معمول أن ، فاستدل به
الفراء على جواز تقديم معمول معمول أن عليها ، وقدرد عليه بما في الشرح .

قال ابن مالك في التسهيل : (ولا حجة فيما استشهد به لندوره ، أو إمكان تقدير عامل مضمّر ^(١)) أي أن ما استشهد به الفراء نادر لا يقاوم عليه ، أو أن التقدير : كان جزائي أن أجله بالمصا أن أجله ، فحذف الأول لعلالة الثاني عليه ، فيكون (بالمصا) معمول (أن) المخدوفة لا المذكورة .

الفصل بين أن ومنصوبها .

منع سيويوه والجمهور الفصل بين (أن) ومنصوبها مطلقا في الاختيار ، وأجاز بعضهم الفصل بالطرف وشبهه اختيارا نحو (أريد أن عندك أجلس) ، (يؤلمني أن في المحاضرة تنصرف عن الإنصات) ، وأجازوه الكوفيون بالشرط نحو (أردت أن إن تزرنني أزورك) بالنصب .

الجزم بها :

أجاز بعض الكوفيين الجزم بأن ، ونقله الأحياني من بعض بني صباح من ضبة ، وانشدوا عليه قوله
إذا ما غدونا قال ولهم أن أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد لمحطب ^(٢)
وقوله .

أحاذرُ أن تعلمَ بها فتردّها فنتركها نفعاً لا على ركاها ^(٣)

(١) التسهيل ص ٢٢٨ .

(٢) البيت لامرئ القيس من الطويل ، والشاهد فيه (أن يأتنا) حيث جاء المضارع مجزوما بأن وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وغدونا : بكرنا ، ونحطب بكر الطاء مضارع حطب بفتحها أي جمع الحطب ، وهو جواب الأمر .

(٣) البيت لجميل بثينة من الطويل ، والضمير في تعلم يرجع إلى بثينة محبوبة الشاعر ، والضمير في « بها » يرجع إلى الحاجة المذكورة في البيت قبله ، والمثعل بكسر فسكون واحد الانتقال ، وهي الأشياء الثقيلة ، والشاهد فيه جزم تعلم بأن وعلامة الجزم السكون .

فالببت الأول جاء المضارع فيه بعد (أن) مجزوماً بحذف حرف العلة وهو الياء ، والببت الثاني جاء المضارع فيه مجزوماً بالسكون .

ويمكن تخريج الببت الأول على الاجتزاء بالكسرة عن الياء لضرورة وقال العلامة الدماميني (وأنشده القاضي الفاضل في بعض كتبه : إلى أن يأتي الصيد ، وعليه فلا شاهد فيه ^(١)) أما الببت الثاني فقد قال العلامة الأشموني فيه : « وفي هذا نظر ، لأن عطف المنصوب - وهو فتتركها - عليه - يدل على أنه سكن لضرورة لا مجزوم » أي أن عطف الفعل ترك منصوباً على الفعل الواقع بعد أن - وهو تلم - ليس لاجزم وإلا عطف عليه بالجزم ، وإنما السكون لضرورة الشعرية ، وإنما حصر الأشموني المنصوب في (ترك) لأنه المنصوب نصاً ، بخلاف (ترد) إذ قد يدعى أنه مجزوم وحركه تخلصاً من التقاء الساكنين وكانت حركته الفتحة الخفيفة ^(٢) .

إعمالها :

أهل بعض العرب (أن) المصدرية مع توافر شروط وجوب نصب المضارع بها حلاً على أخنها (ما) المصدرية بجماع أن كلا منهما حرف

(١) انظر « تحفة الغرب في الكلام على معنى اللبيب للدماميني » ج ١ ص ٤٥ بتحقيق المؤلف ، وشرح شواهد المعنى للبغدادى ١٢٩/١ .

(٢) لأن المضارع المضعف إذا كان مجزوماً بالسكون ومسنداً إلى الظاهر أو الضمير المسنتر وأبغيت الإدغام جاز لك في آخره أن تحركه بالفتح قصداً إلى التخفيف ، وبالكسر كما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وبحركة الفاء ، فإذا اتصل بالمدغم هاء الغائب وجب ضم المدغم فيه نحو لم يرده ، ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو لم يردها ومثل المضارع المجزوم الأمر منه . راجع التصريح ٤٠١/٢ .

مصدرى ثنائى ، ومن إعمالها قراءة ابن محيصن « أن أراد أن يتم الرضاة »^(١)
برفع المخارج ، وقوله :

أن تقرأن هل أسماء ويحكمنا منى السلام ، وأن لا تشعرا أحداً^(٢) .

هذا مذهب البصريين ، وأما السكوفيون فهي عندهم (أن) المخففة من
النقيلة^(٣) شذ انصالحا بالفعل المنصرف^(٤) ، والصواب قول البصريين إنها

(١) من الآية (٢٢٣) البقرة ، ويرى الدمامينى أن الاصل : يتومن
فالفعل مسند لى ضمير الغائبين العائد الى (من) رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها
فى أراد ، فهو منصوب بحذف النون ، وإجاب على الاعتراض بأنه لو كان كذلك
لرسم بالواو والالف على ما نقرر فى علم الحط بقوله : « رسم المصحف لا يجرى
على القياس المقرر فى هذا الفن ، وإنما هو سنة تتبع ، وكم فيه من أشياء خارجة
عن قياس الخط المصطلح عليه » والحق أن هذا التخريج فيه تكلف نحن مى غنى
عنه ، وابن محيصن أحد الأربعة أصحاب القراءات الشاذة بعد العشرة .

(٢) ألبيت من البسيط لم يعرف قائله ، والشاهد فيه إهمال أن المصدرية
حملا على ما لمصدرية عند البصريين ، وأن نقران أما فى محل نصب بذل من حاجة
فى قوله قبله :

يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما وحيثما كنتما لا قيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها ومنعنا بعمسة عندى بها وبدا
(٣) قيل : أن الصواب أن القول بأنها هى 'المخففة قول البصريين والمقول
بأنها الناصبة الخفيفة وقد أهملت قول الكوفيين راجع لخصائص ٣٩٠/١ ،
وشرح شواهد المغنى للبغدادى ١٣٥/١ .

(٤) وحه الشذوذ أن خير « أن » المخففة أن كان جملة فعلية وجب كون
الفعل دعائيا نحو قوله تعالى « نودى أن بورك من فى النار ومن حولها » .
وقوله سبحانه « والخامسة أن غضب الله عليها » فيمن قرأ بكسر الصاد وفتح الباء
ورفع اسم الجلالة ، أو جامدا نحو قوله عز اسمه « وأن ليس للانسان الا ما سعى » ،
« وأن همى أن يكون قد اقترب أحلهم » أو متصرفا مفصولا بلن نحو قوله
تعالى « أحيى أن لن يقدر عليه أحد » ، أو « لم » نحو قول المولى عز وجل
« أحيى أن لم يره أحد » أو « لا » كقراءة « وحسبوا أن لا تكون فتنة » برفع
تكون ، أو شرط نحو قوله تعالى « وقد نزل عليكم فى الكتاب أن اذا سمعتم آيات =

الناصبة أهملت حملا على أخذها (ما) المصدرية ^(١) .

ويظهر من كلام ابن مالك : وبعضهم أهمل أن . البيت - أن إهمالها مقبس وأنها (أى المصدرية الناصبة للمضارع) ، مختصة بالإهمال ، ووجه أنهم يتوسمون في الأمهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا يتعارض مع كونها أم النواصب ، إذ لا يلزم في الأم قوتها من كل جهة .

(ب) أن المخففة من الثقيلة ^(٢) .

مواضعها :

تقع (أن) مخففة من الثقيلة لاناصبه للمضارع في ثلاثة مواضع :

١ - أن تسبق بما يفيد العلم ونحوه من أفعال اليقين باقياً على معناه ، كراى ، وتحقق ، وتبين ، وتيقن ، وظن مستعملا في العلم ، نحو قوله تعالى

« الله ... الآية » ، أو « نو » نحو قوله تعالى « أن نو نشاء صبيحهم » ، أو « قد » نحو قوله سبحانه « ونعلم أن قد صدقنا » ، أو حرف تنفيس نحو قوله عز وجل « علم أن سيكون منكم مرضى » ، وقول الشاعر :

اعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل من قدر

فعدم الفصل بينها وبين المتصرف شاذ أو قليل ومنه قول الشاعر :

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بـعـظم سؤال

(١) ودليل كونها مصدرية عدم سبقها بما يدل على علم أو ظن ، وعطف أن المصدرية الناصبة عليها في قوله (وأن لا تشعر) .

(٢) وهى حرف ثلاثى وصفا نثائى لفظا ، وهى مصدرية أيضا ، وتنصب الاسم وترفع الخبر عند البصريين ، أما الكوفيون فيهمنونها ، وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا . وربما ثبت في الضرورة كقوله :

قلو أنك في يوم الرخاء سالتنى طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وشرط خبرها أن يكون جملة ، ولا يجوز إفراده ، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران ، وقد اجتمع الخبران (المفرد والجملة) في قول عمرة بنت العجلان الهذلية :

بانسك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون للاملا

(٣ - أعراب الفعل)

(علم أن سيكون منكم مرضى^(١)) ، (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولاً^(٢)) .

وإنما وجب في ذلك كونها مخففة لأن العلم لا يناسبه إلا التوكيد ، و(أن) المخففة كالشدة في إفاضة التوكيد ، أما (أن) المصدرية الناصبة للمضارع فإنها - كما تقدم - لرجاء والطمع فلا يناسبان العلم .

٢ - أن تسبق بما يفيد الظن ونحوه من أفعال الرجحان كظن وحسب وزعم مع الفصل بينها وبين الفعل بفواصل غير (لا) كان ، وقد ، ولو وحرف التنفيس ، نحو (غننت أن لن يحضر أبوك) ، (وحسبت أن قد يعود البخيل) ، و (خلت أن لو أقبل الربيع يلشرح صدرك) وقوله :

زَهَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلَ مَرْبَعًا أَبْشَرَ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَأْمُرُ بِسَمٍ^(٣)

ووجب كون (أن) في هذا الموضع مخففة لاناسبة للمضارع لوجود فاصل غير (لا) بينها وبين الفعل ، و (أن) المصدرية الناصبة للمضارع لا يفصل بينها وبين الفعل بحرف غير (لا) ، لأنها تؤول مع الفعل باسم واحد ، و (لا) لم يمتد بها فاصلاً ضاراً كما تقدم .

٣ - أن تسبق بما يدل على الخوف عند تيقن الخوف ، إجماعاً لذلك

(١) من الآية (٢٠) المزملة .

(٢) من الآية (٨٩) طه .

(٣) البيت من الكامل لجبريل ومربع بزنة منبر لقب راويته وعوذة بن سعيد والشاهد فيه مجيء المضارع (يقتل) مرفوعاً بعد أن المسبوقة بما يدل على الظن للفصل بينه وبين « أن » بحرف التنفيس مما يقطع بكونها مخففة لا ناصبة للمضارع .

مجرى اليقين عند سيويه والاحفش ، نحو (خذت أن لا تفعل) و (خشيت أن تقوم) برفع المضارع في المثالين ، ومنه قوله :

إذا مِتْ فاذْفَنْسِي إِلَى جَنْبِ كَرَمَةٍ
تُرَوِّى عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُرُوقَهَا (١)
ولا تَدْفَنْنِي فِي الْفَلَاكِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتْ أَنْ لَا أُذَوِّقَهَا

ما تصلح فيه ، (أن) لأن تكون ناصبة للمضارع ومخففة من الثقيلة :

تصلح (أن) للجوهين في موضعين :

الأول : إذا سبقت بما يدل على الظن ونحوه من أفعال الرجحان ولم يفصل بينها وبين الفعل بفواصل نحو (ظننت أن تقوم) ، ويجوز في المضارع النصب باعتبار (أن) مصدرية ناصبة لسبقها بما لا يدل على اليقين ، إذ للظنون غير محقق فيناسبه الرجاء والطمع ، ويجوز رفع المضارع باعتبار (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ، وذلك لقرب الظن من العلم لكونه إدراك الطرف الراجح ، فكان المظنون معلوم .

إلا أن الاعتبار الأول أرجح لأن الناصبة للمضارع عند عدم الفصل أكثر

(١) البيتان من الطويل لأبي محجن الثقفي صحابي ، أشنهر يشرب الخمر ومغالاته في محبتها ولكنه أقلع عن شربها وحسنت توبته منها قبل أن يموت ، وأبلى في الجهاد بلاء حسنا ، ولشاهد في البيت الثاني في قوله (أن لا أذوقها) برفع المضارع باعتبار « أن » مخففة لسبقها بما يدل على الخوف المجري عند سيويه والاحفش مجرى العلم لتيقن المخوف ، ومنع ذلك القراء والمبرد ولعلهما يربان أن « أن » هنا مصدرية مهملة حملا على « ما » المصدرية كما مر .

وقوعا من الخففة . ولأن الأصل في الظن عدم القطع واليقين ، ولهذا اتفقوا على النصب في قوله تعالى (أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا^(١)) .

الثاني : إذا سبقت بما يدل على الظن مع الفصل بينها وبين الفعل بلاء ، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً^(٢)) قرأ أبو عمرو وحزرة والكسائي برفع (تَكُونَ) والباقون بنصبه .

والوجهان هنا جائزان بلاترجيح لأحدهما على الآخر ، لأنه إن قيل : الراجح الرفع لأن الفصل بين الخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها — قيل : إن أكثرية الفصل بين الخففة ومدخولها يماذه أكثرية وقوع الناصبة للمضارع ، ومقتضى ذلك استواء الوجهين ، ويؤيد ذلك اختلاف القراء في الآية الكريمة « وحسبوا أن لا تكون فتنة » ولو كان الرفع راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب في آية العنكبوت لرجحانه .

إجمال لأحكام « أن » بعد الظن غير المستعمل في العلم :

يتبين مما تقدم أن « أن » إذا سبقت بما يدل على ظن فلها ثلاثة أحوال :

١ - إن فصل بينها وبين الفعل بفصل غير « لا » وجب اعتبارها مخففة من الثقيلة .

٢ - إن فصل بينها وبين الفعل بلا جاز اعتبارها ناصبة للمضارع ومخففة .

٣ - إن لم يفصل بينها وبين الفعل جاز اعتبارها ناصبة للمضارع وهو الراجح ، وجاز اعتبارها مخففة وهو المرجوح .

(١) من الآية (٢) العنكبوت .

(٢) من الآية (٧١) المائدة .

أن إن استعمل الظن في العلم فيجب اعتبارها مخففة كما سبق .
(ح) أن المفسرة .

تستعمل « أن » مفسرة بمنزلة « أى » ، وهي - كما قال الرضى ^(١) -
لا تفسر إلا مفعولا مقديرا للفظ دال على معنى القول ، كقوله تعالى : وناديناه
أن يا إبراهيم ^(٢) ، فقوله « يا إبراهيم » تفسير لمفعول « نادينا » المقدر ،
أى نادينا بلفظ هو قولنا يا إبراهيم وكذلك قولك (كتبت إليه أن قم) ،
أى كتبت إليه شيئا هو قم ، فإن حرف دال على أن (قم) تفسير للمفعول
المقدر لـ « كتبت » ، وقد تفسر مفعولا ظاهرا كقوله تعالى : « إذ أوحينا
إلى أمك ما يوحي . أن اقذفيه » ^(٣) ، فإن حرف دال على أن « اقذفيه »
تفسير للمفعول الظاهر « ما » .

شروطها :

ولها عند مثبتها ^(٤) شروط أربعة :

الاول : أن يتقدم عليها جملة ، بخلاف نحو قوله تعالى « وآخر دعواهم
أن الحمد لله رب العالمين » ^(٥) لتقدم المفرد عليها ، وهو المبتدأ (آخر دعواهم) ،

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٠ .

(٢) الآية (١٠٤) الصافات .

(٣) (٣٨ ، ٣٩) من سورة طه .

(٤) سيأتي أن الكوفيين يكرونها .

(٥) من الآية (١٠) يونس ، وآخر مبتدأ مضاف ودعواهم مضاف اليه وأن
مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف والحمد مبتدأ لله خبره رب
نعت للفظ الجلالة مضاف والعالمين مضاف اليه والجملة من المبتدأ وخبره في
محل رفع خبر أن المخففة والتقدير أنه أى الحال والشأن الحمد لله رب العالمين ،
والمصدر المؤول من أن ومعموليه خبر المبتدأ « آخر دعواهم » .

فخبره (أن الحمد لله رب العالمين) فإن مخففة من الثقيلة لامفسرة (١).

الثاني : أن تكون تلك الجملة المتقدمة فيها معنى القول دون حروفه (٢)
ومن ذلك قوله تعالى «وانطلق الملائمة أن امشوا واصبروا على آلمنكم» (٣)
أى انطلقت ألسنتهم بهذا الكلام ، فليس المراد بالانطلاق المشى بل
انطلاق الألسنة بالكلام (٤) : والمعنى : انطلقت ألسنتهم بلفظ هو امشوا
واصبروا . . الخ .

بخلاف نحو قوله تعالى : « وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي من الجبال
بيوتا (٥) » ، إذ الوحي هنا بمعنى الإلهام باتفاق المفسرين ، وليس فى الإلهام
معنى القول (٦) ، وإنما هى مصدرية ، أى . باتخاذ الجبال بيوتا .

وجوز الزمخشري فى قوله تعالى « ماقلت لهم إلا ما أمرنى به أن اعبدوا
الله ربى وربكم (٧) » أن تكون « أن » مفسرة للقول على تأويله بالأمر ،

(١) وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لأن المفسرة ليس ما بعدها من
صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم فيه ،
وما بعد المسبوقة بمفرد لا يتم الكلام بدونه .

(٢) فلا يقال (قلت له أن تفعل) لعدم وجود هذا التركيب فى كلامهم لأن
الجملة تقع مفعولا نصريح القول ، وعلى تسليم أنه بفعل لا تجعل أن فيه تفسيرية
بل زائدة .

(٣) من الآية (٦) ص .

(٤) كما أنه ليس المراد بالمشى المشى المتعارف عليه ، بل الاستمرار على
الشيء .

(٥) من الآية (٦٨) النحل .

(٦) وفى البحر المحيط لأبى حيان ٥١١/٥ : « وأن تفسيرية لأنه تقدم معنى
القول وهو (وأوحى) ، أو مصدرية أى باتخاذ » .

(٧) من الآية (١١٧) المائدة .

أى ما أمرتهم إلا بما أمرتنى به أن اعبدوا الله ، واستحسن ابن هشام فى المغنى رأى الزمخشري قال وهو (أى ما قاله الزمخشري) حسن ، وعلى هذا فيقال فى هذا الضابط (الشرط) أن لا يكون فيها (أى فى الجملة) للتقدمة على أن (حروف القول إلا والقول مؤول بغيره ^(١) » .

وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول دون تأويل
الثالث . أن لا يدخل عليها حرف جر لالفاظاً ولا تقديرآ بخلاف نحو -
 (كتبت إليه بأن افعل) أو (كتبت إليه أن افعل) إذا قدر معها الباء فهي مصدرية فى المثالين لا مفسرة ^(٢) .

الرابع أن تتأخر عنها جملة ^(٣) فلا يقال (ذكرت هـ جداً أن ذهباً)
 لعدم تأخر الجملة : بل يجب الإتيان بأى أو ترك حرف التفسير . وقد أنكر
 الكوفيون أن التفسيرية ^(٤) .

(١) معنى اللبيب ج ١ ص ٣٢ (أن المفتوحة المخففة) ، ولقد منع ابن هشام فى المغنى أن يكون ما بعد أن فى الآية تفسيراً لأمرتنى أى للمفعول به قال : « لأنه لا يصح أن يكون (اعبدوا الله ربي وربكم) مقولاً لله تعالى ، فلا يصح أن يكون تفسيراً ، لأن المفسر عين نفسه على حين أنه فى كتابه شذور الذهب ص ٣٥٨ قال فى الآية « فليست أن فيها مفسرة لقلت بل لأمرتنى » ، وألحق أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تكون مفسرة لمفعول أمرتنى إذ يمكن أن يقال : المحكى إنما هو (اعبدوا الله) وقوله (ربي وربكم) من كلام عيسى عليه السلام أوردف به الكلام المحكى تعظيماً لله جل جلاله .

(٢) لأن حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول .

(٣) لأنها وإن كانت تفسر المفعول المنفوخ أو المقدر الا أنها بهذا التفسير ترفع الإبهام عن الجملة المفسرة بأسرها ، وهى الجملة التى فيها معنى القول بذكر لفظ القول وهو لا يكون الا جملة .

(٤) وهم يرون أنها فى الأمثلة المتقدمة مصدرية أو مخففة ، والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب الا اذا كانت مفسرة لضمير الشأن ، وزعم الشلوبين أنها بحسب ما تفسره ، فهى فى نحو (عليا أكرمته) لا محسلة لها ، =

(د) أن الزائدة .

تأتي زائدة لا معنى لها سوى التوكيد كسائر الزوائد ، وتكون زائدة في أربعة مواضع :

الأول - وهو الأكثر - أن تقع بعد ما الحيلية ، نحو قوله تعالى « فلما أن جاء البشير ^(١) » وقوله عز وجل - « ولما أن جاءت رسلنا لوطا معه بهم ^(٢) » .

الثاني : أن تقع بين (لو) وفعل القسم : مذكوراً كقوله .

فأقسم أن لو النّقيض وأتم لكان لكم يوم من الشرّ مظلّم ^(٣)
أو محذوفاً كقوله :

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحرأنت ولا العبيق ^(٤)

الثالث - وهو نادر - أن تقع بين الكاف ومجرورها كقوله .

وبوماً توافينا بوجه مقسم

كان ظنية تعطو إلى وارق السّلام ^(٥)

= وفى نحو « انا كل شيء خلقناه بقدر » فى محل رفع ، وفى نحو . « اذ اوحينا الى أمك ما يوحى . أن انفضيه » فى محل نصب ، وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الحمينور وفوق البيان والبدل جملة . وانظر حاشية الصبان ٢٨٥/٣ .

(١) من الآية (٩٦) يوسف .

(٢) من الآية (٢٣) العنكبوت .

(٣) البيت من الطويل للمسيب بن علمس أحد المفضلين فى الجاهلية ، والشاهد فيه زيادة أن لوقوعها بين فعل القسم المذكور ولو .

(٤) البيت من الوافر ، والشاهد فيه زيادة أن بين فعل القسم المقدرو لو .

(٥) البيت من الطويل لابن صريم اليشكرى أو لعباء بن أرقم اليشكرى ،

في رواية من جر الظبية .

الرابع : بعد إذا ، كقوله :

فَأَمْسَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مَعَاطِي يَدٍ مِنْ جِهَةِ الْمَاءِ غَارَفٌ^(١)

ولم يذكر الأشموني هذا الموضع ، وذكره ابن هشام في اللقي ، وزعم الأخفش أنها تزداد في غير ذلك .

إعمال « أن » الزائدة عند الأخفش والرد عليه :

زعم الأخفش أن « أن » الزائدة تنصب المضارع كالمصدرية ، واستدل على ذلك بالسماع والقياس :

أما السماع ففي نحو قوله تعالى « وَمَالْنَا أَنْ لَا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ »^(٢) ، « وَمَالْنَا أَنْ لَا تَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ »^(٣) ، فإن في الآيتين السكتين ونحوهما زائدة عنده لانه لا يخص الزيادة بالمواضع الأربعة المتقدمة . ووجه زيادة أن فيهما أن (مالبنا) ونحوه كالك لا يقع بعده عند الأخفش إلا شيئان :

والموافاة . الاتيان ، والمقسم : المحسن من الضمير وهو الحسن ، ونعطو : تتناول الى الشجر لتتناول منه ، ووارق : صاردا ورق ، وليسم : شجر معظم وله شوك والشاهد على رواية الجر زيادة ن بين الكاف ومجرورها ، وأما في رواية من نصب « ظبية » فعلى أن (كان) حقت واعملت ، وأما في رواية من رفع ظبية فعلى أنها خفت وأهملت ، والشاعر يتحدث في البيت عن امرأته .

(١) البيت من الطويل لأوس بن حجر ، والضمير في (قامهله) يعود الى الصيد والضمير المستتر المرفوع يعود الى الصائد ، وشرط اذا محذوف تقديره : اذا اطمأن ، معاطي يد : مادلها وجواب الشرط في البيت بعده ، والشاهد مجيء ن زائدة لوقوعها بعد اذا

(٢) من الآية (٢٤٦) البقرة .

(٣) من الآية (١٢) ابراهيم .

١ — الفصل الصريح على أن الجملة الفعلية في محل نصب حال ، كقوله تعالى (مالى لا أرى الهدهد ^(١)) .

٢ — الاسم الصريح على أن يكون منصوبا على الحالية نحو مالك ساكتا ولا يقع بعده الاسم المؤول ، وأن على ذلك زائدة لامصدرية ، وقد نصبت المضارع .

وأما القياس فعلى حرف الجر الزائد كالباء ومن .

وقال غير الأخفش هـ فى الآيتين ونحوها مصدرية لازائدة ، والمصدر المؤول إما مفعول ثان للجار والجرور لتأوله بفعل يتمدى لآيتين وهو منع والتقدير : مانعنا القتال ، وما منعنا التوكل ^(٢) ، وإما مجرور بحرف جر محذوف والجار والجرور متعلق بما تعالى به (لنا) والتقدير . ومالنا فى ألا نقاتل ، وفى ألا نتوكل ^(٣) .

وأما قياسها على حرف الجر فباطل ، لأن حرف الجر مع زيادته باق على اختصاصه بالاحكام بخلافها فإنها بزيادتها زال اختصاصها بالأفعال فدخلت على الحرف لو وكان والاسم (ظلية) .

٤ — إذن

الناصب الرابع (إذن) عند أكثر العرب ، والنصب بها شروط ثلاثة .

(١) من الآية (٢٠) التمل .

(٢) ذكر الشمونى أن فى هذا الرأى نظرا ، لأنه لم يثبت أعمال الجار والمجرور فى المفعول ، ولأن الأصل أن لا تكون « لا » زائدة كمالزم على هذا القول .

(٣) هذا الرأى هو الصواب لسلامته مما وجه الى ما قبله .

الأول : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً ، إجراء لها مجرى سائر النواصب ، ولو كان الفعل بعدها حالاً لم ينتصب ^(١) ، نحو أن يقول لك شخص أحبك فتقول : إذن تصدق ، فيجب رفع الفعل (تصدق) لأنه حال ، ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال ^(٢) .

ومثال الفعل المستقبل المنصوب بها : إذن أكرمك جواباً لمن قال : سأزورك .

الثاني : أن تكون مصدرية في جملتها ، أي تكون في أول الجواب بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها ، لأنها حينئذ في أشرف محالها ، فإذا لم تصدر أهميات لضعفها - بعدم تصدرها - عن العمل ، فيجب إهمالها إن وقعت حشواً في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها ، وتقع حشواً في ثلاث مسائل .

١ - أن يكون ما بعدها خيراً في الحال عما قبلها ، نحو أنا إذن أكرمك ، وإني إذن أكرمك ، وكان محمد إذن يكرمك ، أو خيراً في الأصل نحو ظننت محمداً إذن يكرمك ،

وأجاز ابن هشام النصب بعد مبتدئ كالمثال الأول ، وأجازه الكسائي

(١) وإنما لم تعمل النواصب في فعل الحال لأن له تحققاً في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الأفعال .

(٢) قال سيبويه ٤١٢/١ : « ونقول إذا حدثت بالحديث : إذن أظنه فاعلاً ، وادن أخالك كاذباً (برفع الفعلين) ، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الماعسة في في حال ظن وخيله ، فخرجت من باب إن وكى ، لأن الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت » .

بعد اسم إن كالمثال الثانى واسم كان كالمثال الثالث ، والمفعول الأول لظن
كالمثال الرابع .

(ب) أن يكون ما بعدها جوابا لشرط قبلها نحو إن تفهم إذن أقدرك ؛
(ج) أن يكون ما بعدها جوابا لقسم قبلها نحو والله إذن لأخرجن .
وكقوله

لئن عاد لى عبد العزيز ، مثلها وأمكننى منها إذن لأقبلها^(١)
فأما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطورا^(٢)

— نصب (أهلك) (إذن) مع أنها وقعت حشا بين اسم إن وخبرها

(١) قاله كثير عزة من بحر الطويل من قصيدة يمدح بها عبد العزيز بن مروان ، وضمير « مثلها » عائد الى المفاعلة التى هالها عبد العزيز للشاعر ، وذلك لأنه امتدحه بفصيحة فاعجبته ، فقال له : تمن أعطك ، فتمنى أن يكون كاتبها له ، فلم يجبه الى ذلك وأعطاه جائزة ، والمعنى : إن عاد الأمير الى سمنيتي وأمكننى منها لم أنرك مقاتلى الأولى وأتمنى عليه أن اكون كاتبها كما فعلت 'ولا ، واللام لام القسم ويقال لها المؤذنة لأنها أذنت بالقسم ووطأت الجواب 'له أى مهدته له والقسم مذكور قبل هذا البيت فى قوله :

حنفت برب الراقصات الى منى يغول الغيافى نصها وذميلها
وان شرطية وعاد فعل الشرط ، وجمله لا أقبلها جواب 'لقسم وجواب الشرط .
محذوف دل عليه جواب القسم المذكور ، والشاهد فى البيت الغاء إذن لوقوعها متوسطة بين القسم وجوابه .

(٢) هذا رجز لم يعلم راجزه ، والشطير : البعيد ، أو الغريب وانتصابه على 'لحالة أو 'المفعولية لأن ترك نكون بمعنى خلى أو بمعنى صير ، والشاهد فيه أعمال إذن مع أنها معترضة بين أن وخبرها ، ورواية البيت بنصب أهلك وأطورا ، ولو جاءت الرواية برفع الأول ونصب الثانى لكان البيت جاريا على القياس ، وكان نصب الثانى بأن مضمرة بعد أو التى بمعنى إلا - كما سيأتى - نحو لاقتلن الكافر أو يسلم .

فخرج - عند غير الكسائي والفراء - على الضرورة . أو على أن خبر إن محذوف . أى إنى لا أستطيع ذلك ، ثم استأنف : إذن أهلك ، فنصب بإذن انصدها فى جملتها ، وجملة (إنى لا أستطيع ذلك) تكون على هذا مترضة بين إذن وماهى جواب له ، والأصل : لا تتركنى إذن أهلك ^(١) .

وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدير ^(٢) .

الثالث : أن لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم ولا النافية ، لأن القسم تأكيد لربط إذن ، و « لا » لم يعتمد بها فاصلة فى (أن) فكأنها فى (إذن) ، ومن الفصل بالقسم قول الشاعر :

إذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب ^(٣)

ومن الفصل بلا : قولك : إذن لا أفعل .

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء نحو : إذن يا محمد أقدرك ، وباللهاء نحو : إذن غفر الله لك أكرمك ، وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف

(١) ذكر الرضى فى تخريجه وجها ثالثا ، وهو أن يكون الخبر مجموع قوله (إذن أهلك) لا (أهلك) وحده قال الدمامينى : « وفيه نظر ، إذ مقتضاه جواز مثل قولك : زيد إذن بقبم بالنصب ، على أن يجعل الخبر هو المجموع من إذن وما دخلت عليه . وظاهر كلامهم ياباه » .

(٢) وإذا وقع (إذن) غير منصدة فى غير المسائل الثلاث المذكورة ونم تسبق بعاطف نصب ، كقولك : جاء زيد إذن يكرمك ، ينصب الفعل ، وجملة (إذن يكرمك) فى محل نصب حال . انظر رصف المباني للمالقي ص ٦٧ .

(٣) نسب إلى حسان بن ثابت من بحر الواقع ، والشاهد فيه اعمال إذن مع الفصل بينها وبين الفعل بالقسم .

نحو : إذن عند الامتحان تجد مرة جدد ، وصحح الأستاذون في منع الفصل بغير القسم و (لا) إذ لم يسمع شيء من ذلك .

وأجاز الكسائي وهشام الفصل بممول الفعل نحو . إذن صاحبك أكرم ، والاختيار حيث أنه عند الكسائي النصب ^(١) وعند هشام الرفع .

إذن بين الإعمال والإعمال :

فإذا توافرت الشروط الثلاثة المتقدمة نصبت المضارع ^(٢) ، وحكى سيبويه إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس ^(٣) ، لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملها على ظن ، لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزئيهما ^(٤) ، كما حلت « ما » الحجازية على « ليس » لأنها مثلها في نفي الحال عند الإطلاق ، والمرجع في ذلك كله إلى السماع

الحكم إذا وقعت إذن بعد عاطف :

قال ابن مالك :

..... وانصب وارفعاً إذا (إذن) من بعد عاطف وقعا

يعني أن (إذن) إذا وقعت بعد واو أو فاء ^(٥) جاز في المضارع بعدها

(١) تقدم عن الكسائي في الفصل بين كي والفعل بمعموله انه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل لأنهما في تاويل اسم واحد فالفصل بالمعمول معها مضر بخلاف إذن .

(٢) وجوباً ، وقيل : جوازاً .

(٣) قال سيبويه ٤١٢/١ : « وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : « إذن أفعل ذاك » برفع الفعل على إلغاء إذن .

(٤) قال سيبويه ٤١١/١ : لأن إذن اشبهت أرى (بضم الهمة بمعنى أظن) فهي في الأفعال بمنزلتها في الأسماء ، وهي تلغى وتقدم وتؤخر .

(٥) قال الدنوشري : ظاهره أن ذلك خاص بهما (بالواو والفاء) وأن

النصب والرفع^(١) باعتبارين فالنصب باعتبار أنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فإذا من مصدرية في جملتها ، والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه ببعض الكلام ببعض فإذا وقعت حشوا فتلقى وإلغاؤها أرجح من إعمالها - لأنها غير متصدرة في الظاهر ، ويشير إلى رجحان الإلغاء قوله (وارفعها) بنون التوكيد الخفيفة المبدأة ألفا ، ومقتضى التحليل المذكور تعيين النصب إذا كانت الواو أو الفاء استثنائية ، كما إذا قيل لك : آتنيك غداً ، فقلت مستأنفا وإذن أكرمك .

والتحقيق : أنك إذا عطفت على ماله محل ألغيت (اذن) وجوبا لوقوعها حشوا ، وإذا عطفت على مالا محل له فليل محواز الأمرين الرفع والنصب ، وقيل بتعين النصب ، فإذا قلت . إن تورتني أزرلك واذن أحسن اليك ، فإن قدرت العطف على الجواب المجزوم ألغيت إذن لحشوها وجزمت المضارع بعدها لأن المعطوف على المجزوم مجزوم ، وإن قدرت العطف على الجملتين هما (أى جملتي الشرط والجواب) - وهما لا محل لهما من الإعراب - فليل يجوز في المضارع بعد إذن الرفع والنصب بالاعتبارين السابقين ، وقيل : بتعين النصب إما لأن المعطوف عليه جملة ابتدائية فالمعطوف على الأول أول فإذا من متصدرة ، وإما لأن الواو استثنائية لا عاطفة فإذا من متصدرة أيضا ومثل ذلك قولك : خالد يقوم واذن أقوم معه ، فإن قدرت العطف على جملة الخبر الفعلية (يقوم) رفعت (أقوم) والبيت إذن ، وإن قدرت العطف على الاسمية (وهى ابتدائية لا محل لهما من الإعراب) فالمنهبان : جواز الأمرين ، أو تعيين النصب .

غيرهما ليس مثلها ، فإذا قلت : أنا أخرج الى البيعة ثم اذن أقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب ، وظاهر إطلاق الألفية يقتضى التسمية .

(١) وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى « واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا » « فاذن لا يؤتون الناس نقيرا » ، فقد قرئ شاذ « واذن لا يلبثوا خلفك » ، « فاذن لا يؤتوا الناس » .

اختلاف في نوعها وناصب المضارع بعدها :

اختلف العلماء في نوع (اذن) من حيث الحرفية والاسمية ، وفي أصلها من حيث البساطة والتركيب وفي ناصب المضارع بعدها : هل هي نفسها أو أن مضمره بعدها ؟

والصحيح الذي عليه الجمهور أنها حرف بسيط ناصب للمضارع بنفسه
وقال الخليل : هي حرف مركب من (إذا) و (أن) نقلت حركة الهمزة إلى الدال ثم حذفت وغلب عليها حكم الحرفية ، قال : فإذا قال القائل :
أزورك فقلت : اذن أكرمك فكأنك قلت حيثذا أكرامى وأقم

وقال أبو علي الرندي هي حرف مركب من (إذا) و (أن) حذفت همزة (أن) اعتباراً أو تخفيفاً ثم ألف إذا لاتقاء الساكنين ، واستدل على ذلك بأن (اذن) تعلى الربط كي إذا والنصب كأن^(١) .

وناصب المضارع على رأى القائلين بأنها مركباً هو أن المشتمة عليها اذن^(٢)
وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم غير ناصب للفعل ، والأصل في :
إذن أكرمك - إذا جئتني أكرمك ، ثم حذفت الجملية وهوض عنها التنوين وأضمرت أن لما قصد التنصيص على معنى الجزاء لأن أن تخلص المضارع للمستقبل^(٣) .

(١) انظر الهمع ٦/٢ .

(٢) وهذا دليل على فساد هذا القول ، لأن (أن) ناصبة على كل حال تقدمت أو تأخرت ، وعدم عمل (اذن) متوسطة ومتأخرة دليل على عدم وجود أن البتة ، كما أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع .

(٣) والمصدر المؤول من أن والفعل فاعل لفعل محذوف ، أى إذا جئتني

معناها :

قال سيبويه : وأما إذن فجواب وجزاء (١).

والمراد بـكونها الجواب أن تقع في جواب كلام آخر ملفوظ أو مقدر ، سواء أوتعت في صدره أم حشوه أم آخره ، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء ، فباختبار ملابتها للجواب على هذا الوجه سميت (حرف جواب) ، والمراد بـكونها لجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزء لمضمون كلام آخر .

فإذا قال رجل : ما نيك فتقول . إذن أكرمك ، فهذا الكلام قد أحبته به وصبرت إكرامك جزاء له على إتيانه .

ويرى أبو علي الفارسي أن كونها الجواب والجزاء في الأكثر ، وقد

وقع 'كرمك' . لا عند خبره محذوف ي كرمك حاشي . لا وجبت لفناء
لرابطة لوجبة مع 'الحمنة' الاسميه لوقعه جوابا .
ودهب لرضى الى أن إذن 'سه' ، و'صنها' (نذ) حذفت لجبة المضاف
لها وعوض عنها المنوين وفتح 'الظرف' ليكون هي صورة ظرف منصوب ، وقصت
حمله صالحا لجميع الأزمنة بعد أن كان مختصا بالماضي ، وضمن معنى للشرط
غالبا لأنه لا معنى للشرط في نحو فونه تعالى « قال فعلتها إذن وأنا عن الضنين » ،
وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي حاز اجزاؤه محروا في قرن جوابه بالإنم
نحو « إذن لأذفناك » أي لو ركبت شيئا قليلا لأذفناك ، وإذا كان بمعنى للشرط
في المستقبل حاز قرن جوابه بالفاء كقوله :

ما إن تيت بشيء أتت تكرهه إذن فلا رفعت سوطا لي يدي
أي : إن أبنت فلا ... الخ ، وقد نستعمل بعد لو وإن تؤكدان لهما نحو :
لو زرتني أذن لأكرمك ، وإن جئتنني أذن أزرك ، وليس قصد التنقيص عن
معنى الجزاء في إذن نصب المصارع أن المفردة لأنها تختص للاستقبال . انظر
شرح الكافية للرضي ٢٣٥/٢ وما بعدها .

(١) الكتاب ٣١٢/٢ .

تتمحض للجواب بدليل أنه يقال : أحبك ، فنقول : إذن أعطك صادقا ، إذن لا مجازاة هنا ، لأن كلا من الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي فلا مدخل للجزاء في الحال ، ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة .

وقال الشلوبين : هي للجواب والجزاء في كل موضع ، وتسكف تخريج نحو قوله تعالى : « قال فعلتها إذن وأنا من الضالين »^(١) على الشرط والجزاء أى إن كنت فعلت الوكزة كافرا لأنعمك كما زعمت بإفروعهم فإذا فعلتها وأنا من الضالين ، أى إن تبين في المستقبل أنى فعلتها كافرا لأنعمك يتبين أنى فعلتها ضالا ، وفي هذا التخريج تسكف لا يخفى على أحد ، ولو قبلناه على ما فيه من تسكف وتعمف فأين الجزاء في نحو إذن أعطتك صادقا جوابا لمن قال : أحبك ؟

لفظها عند الوقف وكتابتها :

اختلف النحاة في لفظها عند الوقف عليها وكتابتها^(٢) والصحيح الذى عليه الجمهور أن نونها تبدل في الوقف ألفا تشبيها لها بنون المنصوب وبوقف عليها بالالف ، وقيل : يوقف عليها وتسكتب بالنون ، روي ذلك عن المازنى والمبرد ، وعن الفراء وتبعه ابن خروف أنها إن عملت كتبت بالالف لمنع العمل التباسا بإذا الظرفية ، وإلا كتبت بالنون للفرق بينهما وبين إذا^(٣) .

(١) الآية (٢٠) الشعراء .

(٢) أى فى عبر الفراء الكريم ، أما به فيوقف عليها وتسكتب بالالف اجماعا .

(٣) وبقل السيوطى عن الفراء قولاً بالعكس ، أى أن عملت كتبت بالنون لمشابتها بالعمل لأن ولن ، وإن لم نعمل كتبت بالالف لصعقتها وعدم مشابقتها لأن ولن . انظر الهمع ٢٣٢/٢ ، والاسموني وحاشية الصبان عليه ٢٩١/٣ .

إضمار « أن »

اختصت « أن » بأنها تنصب المضارع مظهره ومضمرة ، بخلاف أخواتها (لن ، وكى المصدرية ، واذن) فإنها لا تنصب إلا مظهره ، ومن هنا كانت أم النواصب دونهن .

وتضم (أن ^(١)) بعد ثلاثة من حروف الجر هي : كى ، واللام ، وحق وأربعة من حروف العطف هي : أو ، والفاء ، والواو ، وثم .

حكم إضمار أن بعد كى :

تقدم في الحديث عن مواضع كى الجارة التعليلية أنها إذا دخلت على (أن المصدرية في نحو قوله تعالى (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ^(٢))) ونحو (جئت كى تذكرنى) لم يجز إظهار أن المصدرية بعدها إلا في الضرورة كقول الشاعر :

فَقَالَتْ . أَكَلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِعًا لَسَا لَكَ كَيْمَا أَنْ تَفْرُو تَعْدَمًا ^(٣)

قال ابن هشام « ولا يجوز في النثر خلافاً للكوقيين ^(٤) » ، وذكر ابن مالك في النسيب أن إضمار (أن) هنا غالب لا واجب ^(٥) .

(١) عند البصريين .

(٢) من الآية (٧) الحنر .

(٣) مر البيت فى كى الجارة التعليلية : وكل للناس منصوب بمانع على أنه مفعوله الأول ، ولسانك مفعوله الثانى ، والشاهد فيه الجمع بين كى وإن للضرورة .

(٤) انظر سذور الذهب ج ٢ ص ٨١ .

(٥) انظر نسيب الفوائد ص ٢٢٩ .

٢ — حكم أن بعد لام الجر من حيث الإضمار والإظهار

قال ابن مالك :

وبين (لا) ولايم جرّ المُتَمِّم إظهارٌ (أن) ناصبة وإن مُدْمٌ^(١)

(لا) فإن اعْمِلَ مظهرًا أو مضمرا وبعد نفي (كان) حتماً أضمرا^(٢)

ومعنى البيتين أن لأن الناصبة بعد لام الجر ثلاث حالات .

الأولى : وجوب الإظهار . وذلك إذا وقعت (أن) بين اللام و (لا) سواء أكانت (لا) نافية نحو قوله تعالى تعالى (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل^(٣)) . أم زائدة نحو قوله تعالى (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يفقدون على شيء من فضل الله^(٤)) .

ولمّا وجب إظهار (أن) هنا لدفع كراهة توالى لامين في اللفظ .

(١) جر : حرف بمعنى ضمير أو اسم ، لا : قصد لفظه مضاف إليه ، ولايم : معطوف على لا ، وجر : مضاف إليه ، ولتزم : ماضٍ مبني للمجهول وإظهار : نائب فاعل مضاف ، « ن » قصد لفظه مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، ناصبة : حال من ن دفع به نوحسب إهمالها لفصلها فلا ، وإن : شرطية ، عده : فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل للشرط .

(٢) لا : قصد لفظه نائب فاعل ، فأر : لقاء واقعة هي جواب الشرط في بسبب السابق و « ن » قصد لفظه مفعول به مقدر عامله أعمل وهو فعل مبرر فاعله ضمير مسنن فيه وجوبا ومنه لفعل مكسورة من أعمل المنعدي بأنهم سزة فهمز به تنقطع نقبت حركتها إلى اللون فقلها للوزن ، مظهرًا بكسر الهاء اسم فاعل حال من فاعل أعمل ، وبفتحها اسم مفعول حال من ن ، أو : عاطفة مضمرة : معطوف على مظهرًا . وبعد : ظرف متعلق بأضمر وهو مضاف ونفي مضاف إليه ، ونفي مضاف و « كان » قصد لفظه مضاف إليه ، حتماً : نعت لمصدر محذوف أي : اضماراً حتماً ، أضمرا فعل أمر : فاعله أنت ، وجملة فإن تعمل .. في محل جزم جواب للشرط .

(٣) من الآية (١٦٥) النساء .

(٤) من الآية (٢٩) الحديد .

الثانية : جواز الإظهار والإضمار : وذلك إذا وقعت بعد اللام ولم تسبق بسكون ناقص ماض منقى ولم يقرن العمل بلا ، فالإظهار نحو قوله تعالى (وأمرت لأن أكون أول المسلمين ^(١)) ، والإضمار نحو قوله تعالى (وأمرنا لنسلم لرب العالمين ^(٢)) .

وتسمى اللام في الحالتين المذكورتين (وجوب الإظهار ، وجواز الإظهار والإضمار) لام كي ، لأنها للسبب ^(٣) كما أن كي للسبب

الثالثة . وجوب الإظهار ، وذلك بعد اللام المسبوقة بسكون ناقص ماض منقى ، نحو قوله تعالى (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ^(٤)) . وقوله عن اسمه (إن الذين كفروا وظلموا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقا ^(٥)) .

وتسمى اللام هنا لام الجحود ، وسماها النحاس لام النفي ، وصوب الإثبات في تسمية النحاس ، لأن الجحود إنكار الحق لا مطلق النفي والمراد

(١) من الآية (٩١) الحج .

(٢) من الآية (٧١) الأنعام .

(٣) كي هي لحية ، ولا هاء كي قد يكون لغیر سبب كنفي تعاقبة ويسمى لام كي نحو قوله تعالى « منقطع ل فرعون فيكون له عدو وحده » ولرئس المؤكد ، بعد فعل معد كقوله حر سببه « ثم يريد الله فيذهب عنكم لرئيس مثل لبس » وقد اختلف في نحو قوله تعالى « وأمرت لأن أكون أول المسلمين » ، « وأمرنا لنسلم لرب العالمين » فعيل : زائدة ، وقيل : لتعنييل والمفعول محذوف كي وأمرت بما أمرت به تكون أول المسلمين ، « وأمرنا لما أمرنا به لنسلم لرب العالمين ، وعيل : لتعنييل ، ولا مفعول بل لفعل في معنى مصدر مرفوع بالامتداء واللام ومحروها خبر عنه ، لأن الفعل إذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الإضافة والاسناد له .

(٤) من الآية (٢٣) الأنفال .

(٥) الآية (١٦٨) النساء .

الثانى ، ودفع البعض تهويب الأشمونى بأن التسمية بلام الجحود من تسمية العام بالخاص فلا خطأ فيها .

فإن سبقت بسكون تام نحو (ما كان عهد ليلعب) أى ما وجد للعرب فهو لام كى للام الجحود فلا يجب الإضمار بعدها ^(١) .

وإنما قال ابن مالك (وبعد نفي كان) دون تقييد بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق « كان » لشهرتها فى أبواب النحو ودخل فى قوله (نفي كان) نحو . لم يكن ، أى المضارع المنفى بلم لأن لم تغلب المضارع إلى الماضى وتنفيه .

وقد أجاز بعضهم وقوع لام الجحود بعد نفي أخوات كان نحو : ما أصبح خالد يضرب عليا ، ولم يصبح خالد يضرب عليا ، وأجاز بعضهم فى ظنلت قيسا على كان نحو ما ظننت فريدا ليخون صديقه ، ولم أظن أحمد ليقتصر فى واجبه ، قال أبو حيان : وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه .

وإنما وجب الإضمار بعد لام الجحود لأن هذه اللام فى النفي فى مقابل حرف التنفيس فى الإثبات .

فبحو : ما كان على ليفعل نفي : كان سيفعل أو سوف يفعل . فكما لا يجمع بين أن وحرف التنفيس لا يجمع بين أن ولام الجحود .

(١) والفرق بين النفي مع لام الجحود والنفي مع لام كى أن النفي مع لام الجحود مسلط على ما قبلها وهو الخبر الذى نتعلق به اللام ومجرورها فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام وبذلك يكون النفي مسلطا على الكلام بتمامه ، وفى لام كى يتسلط على ما بعدها نحو : ما جاء سعيد لضرب ، فسينفى الضرب خاصة ولا ينتفى المجيء الا بقريضة تدل على انتفائه .

المراد بالنافي السكون الناقص :

أطلق الناظم النافي في قوله « وبعد نفي كان » ومراده ما ينفي الماضي وهو (ما ، ولم) دون (إن) لأنها تختص بالمستقبل ، وكذلك (لا) لأنها تنفي المستقبل كثيرا ، وأما (لما) فإنها وإن كانت تنفي الماضي في المعنى كالم إلا أنها تدل على اتصال نفيه بالحال وشرط النافي هنا أن يكون نافيا لحدث في الماضي فقط ، وأما (إن) فألحقها السيوطي وغيره بـ « نافي » وقال الأشموني هو بمعنى (ما) وإطلاقه يشملها ، وزعم كثير من الناس في قوله تعالى « وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال »^(١) في قراءة غير الكسائي^(٢) بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود ، والمعنى : ليس مكرهم أهلا لزوال ما هو كالجبال في ثباته وتمسكه وهو آيات الله وشرائعه واستظهر ابن هشام في معنى العيب وأبو الحسن الأشموني^(٣) أن « إن »

(١) من الآية (٤٦) إبراهيم .

(٢) وأما قراءة الكسائي بفتح اللام الأولى وضم الثانية في (التزول) فإن فيها مخففة من للثبوت . واللام هي اللام الفارقة بين الـ المخففة والـ النافية ، والمعنى وإن مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة في عظمتها بالجبال كباس أعدائهم الكثيرين فالمشبه بالجبال في هراة غير الكسائي آيات الله وشرائعه ، لأنها بمنزلة لجبال لرأسية ثباتا وتمكنا ، والمثبه بالجبال في قراءة الكسائي الأمور العظيمة التي لا يبلغ مبلغ المعجزات كباس أعدائهم لكثيرين ، وأما اختلاف المشبه في قراءة الكسائي والجماعة لأن قراءة الجماعة (غير لكسائي) منضمنة لنفي كون مكرهم يزول منه الجبال ، وقراءة الكسائي متضمنة لاثباته ، والفراءتان ثابتتان بالتوتر ، وباختلاف المشبه بالجبال عن وجهي النفي والاثبات يندفع التنافي بينهما .

(٣) ما استظهره هو من كلام الزمخشري في الكشف ج ٢ ص ٣٠٧ ، ودعاهما إلى ذلك استبعادهما للزعم السابق لأن النافي عليه غير ما ولم عند ابن هشام ، واختلاف فاعلى كان وتزول عند كليهما لأن الفعل بعد لام الجحود عندهما لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ، وذكر الصان أن كون الفعل بعد لام

شرطية ^(١) واللام لام كي ، والمعنى : وعند الله جزاء مكرهم - وهو مكر أعظم منه - وإن كان مكرهم لشدة معدا لزوال الأمور المظالم المشبهة في عظمها الجبال ، كما يقال : أنا أشجع من فلان وإن كان معدا للنوازل .

حكم حذف لام الجعود

أجاز بعض النحويين كالرضي حذف لام الجعود وإظهار « أن » مستدلا بقوله تعالى « وما كن هذا القرآن أن يفترى » ^(٢) ، فقال : كان أصله (ليفترى) فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع (أن) و (أن) المصدريتين جاز إظهار (أن) الواجبة الإضمار بعدها : لأنها كانت كالتائبية عن (أن) ، فهما متعاقبتان فإن أتيت باللام لم تأت بأن ، وإن ذكرت أن لم تأت باللام ^(٣) .

وصحح أبو الحسن الأشموني منع حذف لام الجعود ، وذكر أنه لاجبة في الآية لجيز الحذف لأن (أن يفترى) في تأويل مصدر هو الخبر ، أي وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول (أي المقروء) فحصل التطابق ، وقدر أبو البقاء الخبر بقوله : (يمكننا) والمصدر المؤول من أن والفعل فاعل لاسم الفاعل المحذوف وقال العلامة المدائني : « ولو قيل

=

لجعود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق أمر على لا واجب ، وأنه يبعد جدا امتناع نحو ما كان زبيد ليضربه أبوه ، وإن المخرحين للامة على النفي لا يشترطون هذا الشرط .

(١) حذف جوانها . ودليل الجواب المحذوف : وعند الله مكرهم أي جزاء مكرهم .

(٢) من الآية (٢٧) بونس .

(٣) انظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٧ .

بأن (كان) تامة و (أن يفترى) في محل رفع على أنه بدل اشتغال من فاعلها
والمعنى : وما وقع افتراء هذا القرآن - لم يكن ثم حذف ولا انتقال إلى
تأويل ، (١) .

حذف كان قبل لام الجحود :

قيل . إن كان قد تحذف قبل لام الجحود كقوله :
فاجمع ليطلب جمع قومي مقاومة ، ولا فرد لفرد (٢)
أى : فاجمع ما كان جمع ، ومنه قول أبى الدرداء - رضى الله عنه - في الركعتين
بعد العصر : ما أنا لأدعها ، أى . ما كنت لأدعها ، فلما حذف الفعل
(كان) انفصل الضمير .

ولعل الهامى إلى القول بحذف (كان) في البيت وقول أبى الدرداء
موافقة النظائر ، والحق أن حذف كان هنا ليس متميها لجواز أن يكون
المعنى في البيت : فاجمع متأهلا لطلب جمع قومي ، وفي قول أبى الدرداء :
ما أنا صريدا لتركها ، فد (ما) نافية حجازية ، وخبرها محذوف ، واللام لام
كى ، والفعل منصوب بأن مضرة جواز بعدها ، والمصدر المؤول مجرور
باللام ، والجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف .

الخلاف في ناصب الفعل بعد اللام .

ما ذكر من أن ناصب الفعل هو (أن) المظهرة أو المضرة بعد اللام هو

(١) انظر بحقه العريب للديميني بحقيق المؤلف ٤٢ .

(٢) البيت لعمرو بن معد كروب من الوافر ، والشاهد فيه حذف كان قبل

لام الجحود ، أى فما كان جمع وليس ذلك متميها كما ستعرف .

مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن اللام هي الناصبة بنفسها بطريق الأصل^(١) ، سواء أكانت (أن) مظهرة توكيدا لها أم لا وسواء أكانت اللام لام كي أم لام الجحود ، واحتجوا بقوله .

لقد عدلنى أم عمرو ولم أكن مقاتلتها ما كنت حيا لأبى^(٢)
إذ لو كانت (أن) الناصبة لزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ، ورد بما رد به قوله كان جزأى بالعصا أن أجلا ، فقل ، إن التقديم هنا من نواذر الضرورات . أو إن (مقاتلتها) ليس معمولاً لاسم المذكور وإنما هو معمول لآخر محذوف يفسره المذكور^(٣) .

وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لكن بطريق النيابة ، فإذا أظهرت أن فالعمل لها .

الخلافاً في خبر السكون الناقص المنفى قبل لام الجحود .

انبنى على الخلاف في ناصب الفعل ، هل هو اللام أو أن للضمرة بعدها
الخلاف في خبر كان في نحو (ما كان محمد ليفعل) ، و (لم يكن محمد ليفعل) .

(١) هاللام بنوعيتها (لام كي ، ولام الجحود) عندهم من النواصب الأصلية مثل ن ، ونن ، وكى ، وهم يجيزون اظهار (ان) بعد لام الجحود الناصبة بنفسها توكيدا لها .

(٢) ثبت من الطويل ، واستشهد به الكوفيون على أن اللام ناصبة بنفسها أصله لا بأن بعدها ، بدليل تقدم معمول الفعل الواقع بعدها عليها ، ولو كانت أن هي لناصبه ماجاز ذلك ورد بما فى الشرح .

(٣) وقيل : لما ضعفت (ان) بالترام حذفها جاز بتقديم معمول صلتها عنها ، ولم يرتض هذا الرد جماعه من النحاة لمببين :

القول : أنه لا يصلح إلا للام الجحود لأنها هي التي يلتزم حذف أن بعدها .
والنقطة : أن تقدم معمول المفعول نوع من النصرف لا بسوغة ضعف العليل ، بل إن هذا الضعف يقتضى عدمه .

فذهب البصريون إلى أن الخبر مخفوف ، والأصل - ما كان محمد قاصدا -
أو مريدا - ليفعل ^(١) .

وبهذا تكون اللام جارة للمصدر المؤول من أن المضمة وجوبا والفعل ،
ويكون الجار والمجرور متعلقا بالخبر المحذوف .

وتقدير البصريين للخبر : قاصدا أو مريدا يقتضى كون اللام مقوية
للامل لسكونه قرها في العمل ، واللام المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية
محضة ، بل بينهما ، فهي زائدة غير محضة ، فلا بد للابد لها من متعلق وهو
الخبر المحذوف ^(٢) .

ويرى البصريون أيضا أن هذا التقدير يقتضى كون اللام لتوكيد النفي ،
وجه التوكيد عندهم أن نفي القصد أو الإرادة أبلغ من نفي الفعل ^(٣) .

وذهب الكوفيون . إلى أن خبر كان هو جملة (يفعل) ، وأن أصل
(ما كان محمد ليفعل) : ما كان يفعل ، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي ،
كما أدخلت الباء في (ما محمد بقائم) لذلك ، فاللام عندهم حرف زائد مؤكد ،
غير جار ، ولكنّه ناصب ^(٤) .

(١) تقدير الخبر قاصدا أو مريدا ليس بنظم ، بل قد يفدر غيرهم :
يقضى المقام ، كما قدر في قوله تعالى : (وإن كن مكرهم نزول منه لجبل)
وإن كان مكرهم أهلا لتزول ... الخ .

(٢) بخلاف الجار الزائد زيادة محضة - كالباء هي نحو ما عنى بمعمل -
فلا متعلق له .

(٣) قال ابن هشام في المغنى ٢١١/١ : « ولهذا كان قوله :
با عاذلاتى لا مردى ملامنى ان العواذل لسنن لى بأسير
أبلغ من « لا تلعمس » لانه نهى عن السبب » .

(٤) واعترض قولهم بأن اللام الزائدة تعمل لجر هي الأسماء ، وعونى
الأسماء لا تعمل في الأفعال .

وقال ابن مالك في التسهيل . « ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد اللام للمؤكد لئني في خبر كان ماضية لفظاً أو معنى ^(١) » قال أبو حيان . ليس — (أى قول ابن مالك) — يقول بصرى ولا كوفى ، وقال الأشموني . « وهو قول ثالث » ، ذلك لأنه يخالف الكوفيين لأن النصب عنده بأن مضرة ، ويخالف البصريين لأن مقتضى قوله إنها مؤكدة لئني أنها زائدة زيادة محضة كما صرح بذلك ابنه بدر الدين ، فلا يتعلق لها والخبر هو المصدر المؤول من أن والفعل ^(٢) .

ولكن الحق أن ابن مالك موافق للبصريين لأنه لا يقصد بقوله مؤكدة أنها زائدة محضة كما يقول الكوفيون ، وإنما يرى أنها سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونه ، لأنها زائدة (أى زيادة محضة) ، إذ لو كانت كذلك لم يسكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح ^(٣) ، وإنما هي لام اختصاص ^(٤) دخلت على الفعل لقصد ما كان محمداً مقدرأ ، أو هاما ،

وأجيب بانهم لا يسمون بهذه لكنية ، ويظهر فائدة الخلاف في قولك : ما كان محمد طعامك لياكل ، فإنه لا يجوز عنى رأى البصريين لأن ما في حيز (ن) لا يعمل فيما قبلها . ويجوز على رأى الكوفيين لأن اللام لا تمنع العمل فيما بينها .

(١) التسهيل ٢٣٠ .

(٢) اعترض بأنه يلزمه الاخبار عن الجئة بالمصدر وهو لا يجوز ، وأجيب بان لاختيار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجئة جائز نحو : خالد لما أن يعيش حراً ولما أن يموت كريماً ، دون المصدر الصريح ، لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان ، أو بأنه يحتمل أن يكون على حذف مضاف ففى نحو قوله تعالى : (وما كان الله ليعذبهم) التقدير : ما كان الله ذا عذاب لهم .

(٣) لما يلزم عليه من الاخبار بالمصدر عن الجئة وهو غير جائز إلا بتكلف فالمراد بالوجه الصحيح : الخالى من التكلف .

(٤) أى دلت على اختصاص الارادة المنفية بالفعل .

أو مستمداً لأن يفعل^(١) ، فالخبر عنه محذوف والمصدر للأول من أن والفعل مجرور باللام والجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف ، وهو ميز ما قاله البصريون .

٣ - إضمار أن وجوبا بعد أو^(٢) .

قال ابن مالك :

كذلك بعد (أو) إذا صلح في موضعها حتى أو لا أن خفي^(٣)

والمنى . يجب إضمار (أن) مثل إضمارها بعد لام الجحود ، أي إضماراً واجباً بعد (أو) إذا صلح في موضعها حتى الغائية أو التعليلية ، أو (إلا) الاستثنائية ، فإذا وقع المضارع بعد (أو) التي بمعنى إلى (وهو معنى حتى الغائية) أو كي : (وهو معنى حتى التعليلية) ، أو (إلا) الاستثنائية وجب نصبه بأن مضمرة وجوبا ، فتال وقوعه بعد (أو) التي بمعنى إلى (لا تنظره أو يجيء) ، ومثل وقوعه بعد « أو » التي بمعنى كي (لا ترضين الله أو يغفر لي) ، وقوله :

(١) فاللام عنده مقبولة للعامل إن كان فرعاً عما يتعدى بنصبه كمرید ' أو مغدراً فهي زائدة زيادة غير محضة ، أو معدية إن قدر الخبر مما لا يتعدى بنفسه كاستعدا .

(٢) كان المناسب أن اتحدث أولاً عن إضمار أن بعد حتى باعتباره الجار الثالث الذي تضمرب بعده أن ، ولكنني أثرت أن أسير وفق نسق الالفية .

(٣) كذا : حار ومجرور ، بعد : ظرف وهما متعلقان بخفي ، أو : قصد لفظه مضاف إليه ، إذا : ظرف ضمن معنى الشرط ، يصلح : مضارع مرفوع فعل الشرط ، في موضعها جار ومجرور ومضاف إليه ، حتى : قصد لفظه فاعل يصلح ، أو : عاطفة ، إلا : قصد لفظه معطوف على حتى ، وجملة يصلح في محل جر باضافة إذا إليها ، أن : قصد لفظه مبتدا ، خفي : فعل ماض فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره : هو يعود على أن والجملة من خفي وقاعله في محل رفع خبر أن .

لأَسْتَسْهَلَن الصَّعْبَ أَوْ أَدْرَكَ الْمُنَى فَا انْقَادَتْ الْأَمَالُ إِلَّا لَهَا بَرٍّ^(١)
ومثال وقوعه بعد (أَوْ) التي بمعنى (لَا) (لَا قَتْلَانُ الْكَافِرَ أَوْ يَسْلَمُ)
وقوله .

وَكَبَتْ إِذَا خَمَزَتْ قَنَاةُ قَوْمٍ كَسَرَتْ كُهُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمُ^(٢)
ويحمل المأني الثلاثة قولك (لَا لَزْمَكَ أَوْ نَقَضْنِي حَقِي) ويحمل معنى
الغاية والاستثناء قوله .

نَقَلْتُ لَهُ . لَا تَهَيْكُ هَيْتَكَ ، إِنَّمَا نَحَاوُلُ مَلِكًا أَوْ نَمُوتُ فَمُعْذَرًا^(٣)
فأوفى الأمثلة المتقدمة يصلح في موضعها (حتى) أَوْ (إِلَّا) ، فمعنى
الأمثلة بالترتيب . لَا نَنْتَظِرُهُ إِلَى أَنْ يَجِيءَ ، لَا رَاضِينَ لِلَّهِ كَيْ يَغْفِرَ لِي .
لَا تَسْتَسْهَلَن الصَّعْبَ كَيْ أَدْرَكَ الْمُنَى أَوْ إِلَى أَنْ أَدْرَكَ الْمُنَى ، لَا قَتْلَانُ الْكَافِرِ إِلَّا
أَنْ يَغْفِرَنِي حَقِي ، نَحَاوُلُ مَلِكًا إِلَى أَنْ نَمُوتَ ، أَوْ إِلَّا أَنْ نَمُوتَ فَنَمُتَرُ .

(١) البيت من الطويل ، لم يعرف قائله ، والشاهد فيه نصب المضارع
« أدرك » بأن مضمرة وجوبا بعد « أَوْ » التي بمعنى كي ، وتصلح فيه « أَوْ »
أن تكون بمعنى الى أيضا ، وجوز أبو حيان فيه معنى الاستثناء ، قال الدماميني
وليس (أي قول أبي حيان) بشيء .

(٢) قاله زيادة الأعجم ، من الوافر ، والقناة : الرمح ، وكعوب الرمح :
النواشر في أطراف الأنايب ، وهذه استعارة تمثيلية : شبه حاله إذا أخذ في
اصلاح قوم اتصفوا بالفساد ، فلا يكف في حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا
أن يحصل صلاحهم ، بحاله إذا غمز (عصر) قَنَاة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من
اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ، ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم
والشاهد في (أَوْ تستقيما) حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوبا بعبد أو التي
بمعنى إلا ، والآلف في الفعل للاطلاق وقال بعض العلماء : لا يصح هنا معنى الى
لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر ، وصح بعضهم هذا المعنى لأن الاستقامة
للإبقاء غاية لكسر المفسد .

(٣) البيت لامرئ القيس ، من الطويل ، نعذر : نصير ذوى عذر ،
والشاهد في (أَوْ نموت) حيث وقع المضارع بعبد أو التي بمعنى الى أو إلا
فنصب بأن مضمرة وجوبا .

وتقدير حتى أو إلا في موضع (أو) تقدير لحظ فيه المعنى فقط دون الإهراب والتقدير الإهرابي الذي يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد (أو) بأن المقدرة ، ولعظ (أو) العاطفة الموضوعة لأحد الشئتين أو الأشياء ، أن يجعل المصدر المؤول من أن والفعل الواقع بعد (أو) معطوفاً على مصدر متصيد من الفعل السابق ، ليكون المعطوف عليه مصدراً كالعطوف حتي بنجانس الشئتان اللذان (أو) لأحدهما ^(١) .

فتقدير (لانتظرنه أو يجيء) ليكون انتظار مني أو يجيء منه ، وتقدير (لأرضين الله أو يغفر لي) ليكون إرضاء مني لله أو مغفرة من الله لي ، وتقدير (لأستسهل الصعب أو أدرك المنى) ليكون استسهال مني للصعب أو إدراك للمنى وتقدير (لأقتلن الكافر أو يسلم) . ليكون قتل مني أو إسلام منه ، وتقدير (كسرت كعبها أو تستقي) . ليكون كسر مني لكعبها أو استقامة منها ، وتقدير (لألزمك أو تقضيني حتى) . ليكون لزوم مني لك أو قضاء منك لحقي ، وتقدير (نحاول ملسكا أو نموت) ليكون محاولة منا أو موت أنا . . . وهكذا .

مر نصب المضارع بعد أو التي بمعنى حتى أو إلا بأن مضمرة وجوباً ،

(أو) للوضوعة أصلاً لجرد العطف أو هي التي تفيد مساواة ما بهما

(١) ولا يلزم عطف المصدر المؤول بعد أو (وهو اسم) على الفعل قبلها ، ولا يصح عطف الاسم على الفعل إلا إذا كان الاسم في تاويل الفعل كقوله تعالى « يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي » فكان لابد أن يكون المعطوف عليه اسماً هنا ، والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم ، فتصيد من الفعل السابق مع عدم وجود آلة سبك لفظاً وتقديراً .

لما قبلها في المعاني التي ذكرها النحاة كالشك متلا في نحو قوله تعالى : (لبئنا يوماً أو بعض يوم ^(١)) أو الإبهام في نحو قوله عز وجل (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) ^(٢) إلى آخر هذه المعاني ، ولكن (أو) التي معنا خرجت عن أصلها من إفادة المساواة بين متعاطفيا (المعطوف والمعطوف عليه) ، إلى إفادة المخالفة بينهما ، فإن ما قبلها يحقق الوقوع دون ما بعدها ، ومن هنا جعلوا نصب للضارع بعدها علامة على أنها ليست لجرد العطف ، وكان النصب بعد (أو) هذه بأن مضمرة بعدها لا بها نفسها لعدم اختصاصها ، ووجب إضمار (أن) ليتجانس المتعاطفان صورة ، بخلاف ما لو قيل لأطيعن الله أو أن يفتر لي فلا تجانس في الصورة لذكر (أن) في المعطوف دون المعطوف عليه .

الخلافاً في ناصب الفعل بعد (أو) :

ما ذكر من أن الفعل منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد (أو) التي بمعنى حتى أو إلهو مذهب البصريين ، وذهب الكسائي إلى أن (أو) للذكورة ناصبة بنفسها .

وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن حامل النصب مفعول وهو المخالفة ، أي مخالفة الثاني (ما بعد أو) للأول (ما قبلها) ، من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه ، والصحيح قول البصريين ^(٣)

(١) من الآية (١١٣) المؤمنون .

(٢) من الآية (٢٤) مباء .

(٣) ولذا لا يتقدم عليها معمول الفعل ، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف ، وجوز الاختصاص الفصل بينهما بالشرط نحو : لالزمك أو إن شاء الله تقضي حقى .

لأن (أو) حرف عطف ولا عمل لها ، وإنما تعطف مصدرا مؤولا على مصدر متوهم كما تقدم ، أما ما ذهب إليه الفراء وموافقوه فنقوض بنحو ما جاء محمد سكن على ، وجاء محمد لا على ، فإن الثاني خالف الأول في المعنى ولم يختلف معه الإعراب .

حكم المضارع بعد (أو) التي ليست بمعنى حتى أو إلا :

احترز المصنف بقوله « إذا يصلح في موضعها حتى أو (إلا) » من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين ، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبا ^(١) جاز إظهار (أن) كقوله :

ولولا رجالٌ من رزامٍ أعزةٌ وآلٌ سُبَيْمٍ أو أسوءٌ علقما ^(٢)
فالفعل المنصوب بمد أو منصوب بأن مضمرة جوازا ، لعدم صحة تقدير (أو) بأحد الحرفين (حتى ، أو إلا) ، إذ المعنى : لولا رجال وإساءتك ..

ويبنى العلم بأن قول الناظم في الألفية (إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا) ، أحسن من قوله في التمهيد : « بعد الواقعة موقع (إلى أن) »

(١) ويجوز وروده مرفوعا لعدم تقدير ماض ، كقراءة نافع « أو يرسل رسولا » ، يرفع الفعل على الاستئناف .

(٢) البيت للحصين بن الحمام المولى ، من الطويل ، ورزام : حتى من تميم براء مكسورة فزاي وآل سبيع بالتصغير حتى أيضا وهو معطوف على رجال لازمام للملا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبي وهو أعزة الذي هو صفة ثانية لرجال والصفة الأولى هي الجار والمجرور وخير رجال محذوف أي : موجودون ، وعلقما أي : يعلقمة ، وللحديث عن ضمائر أن بعد أو جوازا بغية سنذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى .

أو (إلا أن) ^(١) ، لأن لحنى كما سبق - معنيين : الغاية ، والتعليل وكلاهما يصح هنا) وهبارة التسهيل لا تشمل معنى حتى التعليلية ، وهبارتا الألفية والتسهيل خير من هبارة ابنه بدر الدين « بعد أو بمعنى إلى أو إلا » ^(٢) ، لأنها تؤم أن (أو) ترادف الحرفين وليس كذلك بل هى (أو) العاطفة كما مر.

٤ - إظهار أن وجوبا بعد حتى

قال ابن مالك :

وبعد حتى هكذا إظهار أن حتم كجُد حتى تسرّ ذا حزن ^(٣) والمعنى : أن إظهار (أن) بعد حتى كالإظهار السابق فى الحتمية والوجوب كقولك : (جد حتى تسرّ ذا حزن) ، والفعل (تسر) منصوب بأن مضمرة وجوبا ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل مجرور بحتى ، فالمراد بحتى التى ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوبا - إذن - حتى الجارة ^(٤) .
معانى حتى التى ينصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبا .
ولحنى هذه معان ثلاثة :

(١) التسهيل (٢٣٠) .

(٢) شرح الألفية لابن الناظم (٦٧٣) .

(٣) بعد : ظرف متعلق بإضمار أو بحتم ، حتى : قصد لفظه مضاف إليه وهكذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من حتم ، إضمار : ميقدا مضاف ، ان : قصد لفظه مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، حتم : خبر ، كجُد : الكاف جارة لقول محذوف أى كقولك : جد ، وجد فعل أمر من جاد وجود : فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، حتى : جارة بمعنى كى ، تسر : مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا وجوبا والفاعل أنت ، ذا حزن مفعول به منصوب بالآف وحزن مضاف إليه ، والمصدر المؤول من ان والفعل مجرور بحتى .

(٤) وحتى الجارة تجر مصدرا مؤولا كاللقى معنا ، أو اسما صريحا كقوله تعالى « سلام هى حتى مطلع الفجر » .

الأول : - وهو الغالب فيها - أن تكون للغاية ، أى مرادفة لـ (إلى) ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، نحو قوله تعالى : (قالوا لن نبرح عليه حاكفين حتى يرجع إلينا موسى ^(١)) وعلاقتها أن يصلح وضع (إلى) في موضعها .

الثاني ، أن تكون لتعليل ، أى مرادفة لـ (كى) ، وذلك إذا كان ما بعدها مسببا عما قبلها ، نحو قوله تعالى : (ثم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ^(٢)) ، ونحو (جد حتى تسر ذا حزن) و (أسلم حتى تدخل الجنة) ، وعلاقتها أن يصلح وضع (كى) في موضعها .

الثالث أن تكون للاستثناء ، أى مرادفة لـ (إلا) ^(٣) ، وهذا المعنى - على غرابته - ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم : (والله لا أفعل إلا أن تفضل) المعنى حتى أن تفعل ، ففسر (إلا) بمعنى ، فاقضى أن تكون حتى بمعنى (إلا) ، وصرح به ابن هشام الخطراوى ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في قوله تعالى (وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتننة فلا تسكف ^(٤)) .

وذكر ابن هشام في المعنى وأبو الحسن الاخونى أن الظاهر في هذه

(١) الآية (٩١) طه .

(٢) الآية (٧) المنافقون ، والآية والمثال بعدها يحتملان الوجهين :-
المخاطبة به مسلما ، لأن المراد منه حينئذ الدوام - انظر المصنف من الكلام للشمنى ج ١ ص ٢٥٦ .

(٣) لا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى إلا ، لأن عمل الجرثبت مع افادة الاستثناء كخلا وحاشا إذا جريهما .

(٤) من الآية (١٠٢) البقرة ، والاستثناء فيها متصل مفرغ للظرف ، إذ المعنى : وما يعلمان أحدا في وقت لا وقت أن يقولوا ... الخ .

الآية خلاف الاستثناء ، وهو الغاية ، أى يمتد انتفاء تعابدهما إلى وقت قولهما
إنما نحن فتنة ^(١) .

واستظهر ابن هشام معنى الاستثناء فيما أنشده ابن مالك من قوله :
ليس العطاء من الفضول سماحةً حتى تجود ومالك قليل ^(٢)
ومن قوله :

والله لا يذهب شيخي باطلاً حتى أبيع مالكاً كاملاً ^(٣)

(١) واعترض الدمامي بأن هذا المعنى وإن أمكن لا مرجح له حتى
يكون هو الظاهر دون الاستثناء .

(٢) البيت من الكامل ، والفضول : المال الزائد ، والسماحة : الجود
والكرم ، والشاهد فى : حتى تجود فإن حتى بمعنى إلا ، وقد أورده الأشموني
شاهداً على ذلك أيضاً ، ثم صرح بأن معنى الاستثناء ظاهر فى البيت الذى يليه .
والاستثناء فى البيت منقطع اذ المعنى : ليس العطاء فى حال الفنى سماحة لكن
فى حال الفقر ، ويرى الدمامي أن احتمال الغاية فى البيت متأت والمعنى : أن
انتفاء كون إعطائك معدوداً من السماحة ممتد إلى زمن إعطائك فى حالة قلة
مالك ، فيثبت حينئذ أن عطائك من الفضول سماحة ، باعتبار أن الجود مع
الاقطال يدل على أن السماحة غريزة لك ، فيكون ما أعطيت مع وجود الثروة
سماحة أيضاً ، ويرى احتمال التعليل ممكناً فيه أيضاً بأن يكون المراد . أى
أحكم بأن إعطائك من الفضول ليس سماحة كي أبعثك بذلك على الجود مع
الافضل .

(٣) البيت لامرئى لقيس من الرجز قاله حين بلغه أن بنى أسد قتل أباه ،
والمرء بشيخه : أبوه ، وأبير : أهلك ، ومالك وكاهل : حيان من بنى أسد ،
والشاهد فيه كالذى قبله ، والمعنى : والله لا أترك الأخذ بثار شيخي إلا أن أقتل
هذين الحيين ، أى لكن أقتل هذين الحيين ، فالاستثناء منقطع . أما ماذهب إليه
بعض الذخلة من كونه متصلاً لأن قتل الحيين أخذ بالثار فباطل ، لأن المعنى حينئذ
لا أترك أخذ ثار شيخي إلا قتل الحيين فأتركه ، وهو فاسد :

وقد استظهر الأشموني كابن هشام معنى الاستثناء فى هذا البيت لعدم صحة
الغاية أو للتعليل فيه فلا يتبقى إلا الاستثناء ، وأيدهما الصبان فذكر فى حاشيته
على الأشموني أنه لا يصح كونها للغاية ، لأن المعنى عليه : يمتد انتفاء ترك
الأخذ بالثار إلى قتل الحيين ، فينقطع الانتفاء ويوجد الترك ، وهو فاسد ، وأما

قال : « لأن ما بعدها ^(١) ليس غاية لما قبلها ^(٢) » ، ولا مسيما عنه ،
معنى اليب ١٢٥/١

الخلافاً في ناصب المضارع بعد حتى :

ما ذكر من أن المضارع منصوب بعد حتى فنصوب بأن مضمرة وجوبا
هو قول البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا
إظهار (أن) بعدها تأكيداً كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود

والصحيح قول البصريين لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء ،
وما عمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذا العكس ^(٣) .

كونها للتعليل أى : ينفعى الترك المذكور لكونى أقتل الحيين فيتعارض مع ما صرح
به من أن حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها ، لأن ما بعد حتى فى
البيت ليس مسبباً عما قبلها بل هو سبب لما قبلها ، ويرى الدمامينى إمكان معنى
الغاية والتعليل هنا أيضاً ، والمعنى على الغاية : لا أترك الأخذ بالشار إلى أن
أقتل هذين الحيين ، فأتارك حينئذ لحصول القصد بهلاكهما ، وعلى التعليل :
لا نترك الأخذ بشار الشيخ كى أقتل هذين الحيين .

(١) وهو الجود مع القلة فى البيت الأول ، وإبارة الحيين فى الثانى .

(٢) وهو انتفاء كون العطاء من الفضول سماحة فى البيت الأول ، وانتفاء

ذهاب شيخه باطلاً فى البيت الثانى .

(٣) هذا لا يتوجه اعتراضاً على جميع الكوفيين ، فالكسائى منهم يقول :

حتى ليست حرف جر ، وإن الجر بعدها فى نحو « حتى مطلع الفجر » بتقدير

(إلى) . أى حتى انتهى إلى مطلع الفجر ، فلا يرد عليه الاعتراض فى حتى

بأن عامل الاسم لا يعمل فى فعل كما يرد على غيره من الكوفيين . نعم يرد عليه

أنها غير المختصة بقبيل فكيف نصبت الفعل ؟ ويرد عليه أيضاً أن حذف الجسار

وابقاء عمله فى غاية القلة فكيف أطرده بعد حتى ؟ وأيضاً كيف أطرده حذف الفعل

بعدها مع انجرلر الاسم ؟ (انظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٤) ، وذكر الدمامينى

أنه ان قيل : هذه الكلية (وهو أن ما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال وكذا

العكس) تشكل بمثل قولك (أى رجل تضرب تضرب) بالجزم فإن (أيا) فيه

شرطية وقد عملت الجزم فى الفعل والخفض فى الاسم المضاف إليه على الصحيح

من أن خافض المضاف إليه هو المضاف ، وتشكل أيضاً بكى فإنها جازة وناصفة - =

شرط نصب المضارع بعد حتى :

قال ابن مالك :

وتلو حتى حالا أو مؤولا به ارفعن وانصب المستقبل^(١)

أي لا ينصب الفعل بعدها إلا إذا كان مستقبلا ، لأن نصبه بأن مضرة
وهي تخلصه للاستقبال ، ثم إن كان استقباله حقيقيا - بأن كان بالنسبة إلى
زمن التكلم - فالنصب واجب . نحو قولك : لاسيرن حتى أدخل المدينة
ونحو قوله تعالى (قالوا : ان نبرح عليه ماكدين حتى يرجع إلينا موسى^(٢))
وإن كان استقباله غير حقيق - بأن كان بالنسبة إلى ما فيها خاصة^(٣) .

فالوجهان : النصب والرفع ، نحو قوله تعالى (وزلزلوا حتى يقول الرسول

= قيل : انما جزمت (اى) من جهة تضمنها لان الشرطية ، وجراها ليس من
هذه الجهة ، وكى الجارة للتعليل ، والناصبه مصدرية كان ، فلم يقع جرها ونصبها
من جهة واحدة . (انظر تحفة الغريب ج ١ ص ٢٣٦) .

(١) تلو : مفعول به مقدم لا رفعن وهو مضاف وحتى . قصد لفظه مضاف
اليه ، حالا : حال من تلو ، أو : عاطفة ، مؤولا : معطوف على « حالا » ، به :
جار ومجرور متعلق بمؤولا ، ارفعن : فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة ، والفاعل :
انت ، وانصب : فعل أمر فاعله انت ، المستقبل : مفعول به .

(٢) الآية (٩١) طه .

(٣) أى لا بالنسبة لزمن التكلم ، وقد يقال : ان الآية السابقة « قالوا : لن
نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى » من القسم الثانى ، فان العكوف عليه
ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى
العكوف ، فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية .

والجواب . ان قوله تعالى « قالوا : لن نبرح .. » الآية فيه حكاية كلامهم
وعبارتهم الصادرة منهم ، فالمنظور اليه فيه المحكى لا الحكاية ، ورجوع
موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكى ، بخلاف ما فى الآية الآتية
فانه ليس حكاية لكلام آخر ، بل هو إخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لأنه
زمن التكلم بالنظر اليه .

والذين آمنوا معه : متى نصر الله ^(١)) فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى ما قبل حتى خاصة وهو الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا أى زمن نزول جبريل عليه السلام بالآية ^(٢) ، وقد قرئت الآية بالوجهين النصب (أى نصب يقول) وهى قراءة غير نافع ، والرفع وبه قرأ فافع ، فالنصب على تأويل قولهم - وهو ماضى حقيقة بالنسبة إلى زمن النزول - بالمستقبل ، بأن يقدر انصاف الخبر عنه (وهو الرسول والذين آمنوا معه) بالعزم على القول فالقول مستقبل باعتبار هذا التقدير ، والرفع على تأويل قولهم بالحال ^(٣) ، بأن يقدر انصاف الخبر عنه بالدخول فى القول زمن التكلم ، فيقدر القول الماضى واقعا فى الحال لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل : حتى حلهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون : متى نصر الله ؟ فالقول حال باعتبار هذا التقدير ^(٤) .

-
- (١) من الآية (٢١٤) البقرة ، وزلزلوا : ازعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة ، والرسول : المسيح أو شعيا .
- (٢) فقولهم ماضى بالنظر الى زمن النزول .
- (٣) أى حكاية الحال ، ومعناها أن يفرض ما كان واقعا فى الزمان الماضى واقعا فى هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع ، وقائدة الحكاية تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضار صورتها فى مشاهدة السامع ليتعجب .
- (٤) ذكر ابن الحاجب أن من رفع (يقول) فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين : الزلزال والقول ، لكن الخبر الاول على وجه الحقيقة ، والثانى على حكاية الحال ، والمسراد مع ذلك الاعلام بأمر ثالث وهو تسبب القول عن الزلزال (أى لأن حتى حينئذ ابتدائية يصلح جعل الفاء فى موضعها كما سيأتى) ، ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال ، وبأن شيئا آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول ، وإنما قدر القول مترقبا فى قراءة النصب ليكون مستقبلا . وعلى النصب تكون حتى بمعنى إلى أو بمعنى كى ، وعلى الرفع تكون حتى حرف ابتداء .
- وقد ذكر الدمامينى فى شرح التسهيل ضابط ما فيه الوجهان بعد حتى ، وهو أن يصلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه نحو « حتى يقول الرسول » ، ونحو قولك (سرت حتى ادخل المدينة) إذا كان قولك بعد الدخول .

.. شروط رفع المضارع بعد حتى :

ولا يرتفع المضارع بعد حتى إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يكون حالا ، ثم إن كانت حالته حقيقية نحو (سرت حتى أدخل المدينة) إذا قلت ذلك وأنت في حالة دخول ، فالرفع واجب لعدم إمكان تقدير (أن) قبل الفعل ، لأنها للاستقبال والفعل حال فيبينها تناف ، وإن كانت حالته ليست حقيقية - بل كانت محكية ^(١) - رفع أيضا وجوبا ^(٢) كقراءة نافع (حتى يقول الرسول) بالرفع ، وجاز نصبه إذا لم تقدم المحكية أى جاز التأويل بالتقبل والدمل ، مقتضاه ، هو النصب كقراءة غير نافع كما سبق .

الثاني . أن يكون مسببا عما قبلها ، وإنما اشترط هذا الشرط ليحصل الربط معنى حيث فقد لفظا ، وذلك لأنه لما لم يمتلق ما بعدها بما قبلها لفظا ^(٣) زال الاتصال اللفظي ، فنشأت السببية للوجبة للاتصال اللفظي ، جبرا لما فات من الاتصال اللفظي .

(١) قد مر قريبا معنى حكاية الحال .

(٢) ذكر الأشموني أن الفعل أن كان مؤولا بالحال جاز الرفع ، كقراءة نافع برفع يقول ، واعترضه الصبان في حاشيته على شرحه بأن رفع المؤول بالحال واجب لا جائز كما قال المصنف « وتلو حتى حالا أو مؤولا به أرفعن ... » البيت ، وكما شرح الأشموني نفسه هذا الجزء من البيت ، والحق أن المؤول بالحال كالحال الحقيقي في وجوب الرفع لعدم إمكان تقدير « أن » عند ارادة التأويل بالحال ، أما ما ذكر من جواز الوجهين إذا كان الاستقبال غير حقيقى ، فالمراد به جواز التأويل بالحال والتأويل بالمستقبل ، وعند قصد أحدهما وجب العمل بمقتضاه من الرفع أو النصب .

(٣) لأنها تكون حرف ابتداء حينئذ ، فما بعدها مستأنف .

فيستنتج الرفع في نحو (لاسيرن حتى تغلم الشمس) ، و (ماسرت حتى أدخلها ^(١)) ، و (أسرت حتى تدخلها ؟) لاتقاء السببية ، أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق بدليل الاستفهام عنه فلورفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وذلك لا يصح .

ويجوز الرفع في نحو (أيهم سار حتى أدخلها ؟) و (متى سرت حتى تدخلها ؟) .

لأن السير (وهو السبب) محقق وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان . .

وأجاز الاخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره ، لامل ما قبل حتى خاصة ^(٢) .

قال الاشعري . لو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على صبيويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منه إذا كان النفي ملطاً على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك

وقال الدمامي : احدى يظهر لي إجراء هذا في الاستفهام أيضا ، بأن يقدر

(١) فإن انتفض النفي نحو (ماسرت الا يوما حتى أدخلها) جاز الرفع لعدم انتفاء السببية ، وأما نحو (قلما سرت حتى أدخلها) فإن أريد نفي السير - وهو الأغلب في كلامهم - وجب النصب ، وإن أريد التقليل جاز الرفع على ضعف كما قال الرضى

(٢) لكن الاخفش معترف بأن العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٤ ، فإنه إنما أجازته بالقياس لا بالسمع .

أصل الكلام خالياً عن الاستفهام ، ثم أدخلت أداته على الكلام بأسره ،
لا على ما قبل حتى خاصة ، كأن يقول شخصي لآخر: سرت حتى تدخل البلد ،
فتشك أنت في صدق الخبر ، فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخلها؟
أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح؟

الثالث : أن يكون فصلة ، فيجب النصب في نحو (سهرى حتى أدخلها)
وكذا في نحو (كان سهرى أمس حتى أدخلها) إن قدرت كان ناقصة
ولم تقدر الظرف خبراً ، فإن قدرت كان تامة أو قدرت الظرف (أمس)
خبراً جاز الرفع لأن ما بعد حتى فصلة .

وإنما اشترط أن يكون الفعل بعد حتى فصلة لثلاثين للبندأ بلا خبر
لأنك إذا رفعت كانت حتى حرف ابتداء ، ف الجملة الواقعة بعدها مستأنفة ،
فيلزم خلل المبتدأ عن الخبر^(١).

أضرب استعمال حتى :

نحى حتى في الكلام على ثلاثة أضرب .

١ — جارة لاسم صريح نحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر)^(٢) ،
أو مؤول به وهي التي يأتي بعدها للضارع منصوباً بأن مضمره بعدها
وجوباً كما تقدم .

(١) ولقائل أن يقول : ان عنوا أن المبتدأ يبقى بلا خبر لفظاً وتقديراً
فممنوع ، إذ يمكن تقدير الخبر ، أى : سيري حاصل ، وإن عنوا بقاءه بلا خبر
لفظاً ، فمسلّم ولا يضر ، وما أظنهم يمنعون المسألة إلا عند عدم تقدير الخبر (تحفة
للخريب للدماميني ص ٢٤٣) .
(٢) الآية (٥) القدر .

٢ — ابتدائية ، أى حرف تبدأ بعده الجمل ، أى تسنانف ، فتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله :

فازالت القتل تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل^(١)

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع ، كقراءة نافع (حتى يقول لرسول^(٢)) وقول الشاعر :

يُفْشَوْنَ حتى ماتهم^(٣) لايسألون من السواد المقبل^(٤)

وعلى الفعلية التى فعلها ماضى نحو قوله تعالى : (ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى هفوا وقالوا : قد مس آباءنا للضرأء والامراء^(٥)) ، وزعم ابن مالك أن حتى هذه (الداخلية على الماضى) جارة وأن بعدها أن مضمره ، قال ابن هشام فى اللغة : « ولا أعرف له فى ذلك سلفاً ، وفيه تسكلف إضمار من غير ضرورة » ١٢٩/١ .

وحتى الابتدائية علامتها صحة وضع الفاء موضعها . ولا تدخل على للمضارع — كما سبق — إلا إذا كان حالاً أو مؤولاً به ، وكان فضله ، مسبباً

(١) البيت لجريز ، من الطويل ، وتمج ، تقذف ، بدجلة : فى دجلة ، أشكل : خالطه حمرة والشاهد فيه مجيء حتى ابتدائية بعدها جملة اسمية (ماء دجلة أشكل) ، ومثله للفرزدق .

فواعجبا حتى كليب تسبى كان أباه نهشل أو مجامع

أى فواعجبا يسبى الناس حتى كليب تسبى !

(٢) من الآية (٢١٤) البقرة .

(٣) البيت لحسان بن ثابت ، من الكامل ، يفشون : يغين معجمه مبنى للمجهول أى يؤتون ، وتهر من هر من باب ضرب أى صوت - أى أن هؤلاء القوم ينزل بهم الضيوف كثيراً ، حتى أن كلابهم ما تصوت على الضيوف لكثرتهم ، أو لعوددها على رؤيتهم ، أو لاشتغالها بأثار ما يقدم اليهم . والشاهد فيه دخول حتى الابتدائية على الجملة الفعلية التى فعلها مضارع .

(٤) من الآية - (٩٥) الأعراف .

عاقبها ، ولا محل لجملة الواقعة بعدها خلافاً للزجاج وابن درستويه^(١) .

٣ - عاطفة كالواو ، ويشترط في معطوفها أن يكون ظاهراً لامضراً^(٢) ، وأن يكون إما بعضاً من جمع قبلها نحو (قدم الحاج حتى المشاة) أو جزءاً من كل نحو (أكلت السمكة حتى رأسها) وأن يكون غاية لما قبلها إما في زيادة : (مات الناس حتى الأنبياء) ، أو نقص نحو (المؤمن يعجز بالحسنة حتى مثقال ذرة) ، وأن يكون مفرداً لاجملة^(٣) ، صريحاً لأمور ولا .

والكوفيون يشكرون حتى العاطفة . ويعملون نحو (جاء القوم حتى أبوك) ، و (رأيتم حتى أباه) ، و (مررت بهم حتى أيك) على أن حتى فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل^(٤) .

(١) زعموا أنها في محل جريحتي ، ورد زعمهما بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل ، وإنما تدخل على المفردات أو مافي ناولها ، وانهم إذا أوقعوا بعدها (أن) كسروها فقالوا : مرض على حتى انهم لا يرجونه ، والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على (أن) فتحت همزتها نحو قَوْلُهُ تَعَالَى « ذلك بأن الله هو الحق » .

(٢) ذكر هذا الشرط ابن هشام الخضراوي ، والحق عدمه فيجوز (قام الناس حتى أنا) .

(٣) وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كالجزء منه نحو (أعجبتني الجارية حتى حديثها) ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات ، خلافاً لابن السيد زعم في قول امرئ القيس .

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان فيمن رفع « تكل » أن جملة « تكل مطيهم » معطوفة بحتى على « سريت بهم » والحق أن حتى على هذه الرواية ابتدائية لا عاطفة ، وأما على رواية النصب فهي جارة أي : إلى زمان كلال مطيهم .

(٤) وقد يكون الموضع صالحاً لأقسام حتى الثلاثة ، كقولك (أكلت السمكة حتى رأسها) ، فلك أن تخفض ما بعد حتى (وتكون حتى جارة لاسم صريح كالإي) ، وأن تنصبه (وتكون حتى عاطفة) ، وأن ترفعه على الابتداء وتكون حتى ابتدائية ، وقد روى بالوجه الثلاثة ما بعد حتى في قوله :

لقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعلسه ألقاها

• — إضمار أن وجوباً بعد فاء السببية .

قال ابن مالك :

وَبِمَسَدٍ كَجَوَابٍ نَفَى أَوْ طَلَبٍ

مَحْضِينَ (أَنْ) وَسَتَرَهَا حَتْمٌ نَهَبٌ (١)

يعنى أن (أن) تنصب الفعل مضرة وجوباً بعد الفاء المجاب بها نفى محض نحو قوله تعالى « لا يقضى عليهم فيموتوا » (٢) ، أو طلب محض نحو قولك (استقم فتدخل الجنة) ، وهى الفاء المسماة بفاء السببية ، أى التى قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها .

لم سميت فاء السببية فاء جواب ، وما وليتها اللفظية فى الكلام ؟

وإنما سميت فاء السببية فاء جواب لأن ما قبلها — وهو النفى أو الطلب

— يشبه الشرط فى شيئين :

١ — «ضمونة غير ثابت ، كما أن الشرط غير متحقق الوقوع .»

٢ — «يتسبب عنه ما بعده كما أن الشرط يتسبب عنه الجواب ويترتب

عليه .

(١) بعد : ظرف متعلق بنصب فى آخر البيت وهو مضاف و « فا » قصر للضرورة مضاف اليه ، و « فا » مضاف و « جواب » مضاف اليه ، و « نفى » مضاف اليه « جواب » . أو : عاطفة ، طلب : معطوف على « نفى » ، محضين : نعت لنفى وطلب ، « أن » قصد لفظه مبتدأ ، وسترها حتم : الواو للاعتراض وما بعدها مبتدأ وخبر والجملة اعتراضية لا محل لها من الاعراب ، أو الواو للحال والجملة فى محل نصب حال من فاعل نصب الاتى ، نصب : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على « أن » والجملة الفعلية فى محل رفع خبر « أن » .

(٢) من الآية (٣٦) فاطر .

وكما تربط الفاء ما قبلها بما بعدها برباط معنوي وهو السببية ، تربط بينهما أيضا برباط لفظي فتعطف مصدر المسبب (أن) المضرة والفعل بعدها على مصدر متصيد مما قبلها ، والتقدير في الآية المتقدمة : لا يكون قضاء عليهم قوت لهم ، والتقدير في المثال السابق : ليسكن منك استقامة فدخل للجنة .

فهي فاء عاطفة أيضا ^(١) ، لكنها لم تعطف الفعل بعدها على ما قبلها كما هو مقتضى الفاء التي لجرد العطف : وإنما عدل بها عن ذلك (أي عن عطف الفعل) إلى عطف مصدر مسبوق من (أن) والفعل على متصيد ، ليكون المدول - المدلول عليه بنصب الفعل بعدها - قرينة على قصد السببية ^(٢) .

نصب الفعل المقترن بالفاء في جواب النفي :

يشترط لنصب الفعل المقترن بالفاء بعد النفي - نحو (ماتأثينا فتحدنا) و (ماتزودنا فنكرمك) - شرطان :

أحدهما : أن تكون الفاء للسببية ، أي لتنصيب على قصد سببية ما قبلها لما بعدها .

(١) يرى الرضى أن الأغلب في فاء السببية أن تكون للاستئناف لا للعطف ، فما بعدها (وهو المصدر المؤول) مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، وإنما وجب حذف الخبر لأن الفعل لما التزم فيه حذف « أن » التي يسبها تهيأ أن يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور ، فلو ابرز الخبر لكان كأنه أخبر به عن الفعل . انظر شرح الكافية ٢/٢٣٨ ، ٢٤٥ .

(٢) وكان النصب بأن لا بالفاء لعدم اختصاصها ، واضمرت أن وجوبا ليتناسب المتعاطفان صورة .

الثانى أن يكون النفي محضاً ، أى صريحاً خالفاً من معنى الإثبات .

متى تكون الفاء المجاب بها النفي السببية ؟ ومتى تكون لغوها ؟

تكون الفاء السببية فى جواب النفي فيلتصّب المضارع بعدها بأن مضرة وجوباً فى موضعين :

الأول : أن يكون المقصود نفي الثانى (ما بعد الفاء) لانتفاء الأول (ما قبلها ^(١)) وذلك نحو قوله تعالى : (لا يقضى عليهم فيموتوا ^(٢)) ، ونحو (ما تأتينا فتحدثنا) ، و (ما نوزورنا فنكرمك) ، و (ما يلىق بالله الظلم فيظلم) .

فقد وجه النفي إلى الأول - وهو السبب - قصداً ، فانتهى الثانى - وهو السبب - تبعاً ، وللعنى : لا تقضى عليهم فكيف يموتون ؟ ، وما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ ، وما نوزورنا فكيف نكرمك ؟ ، وما يلىق بالله الظلم فكيف يظلم ؟

الثانى : أن يكون المقصود نفي اجتماعهما بتوجيه النفي إلى الثانى باعتباراً قيداً للأول ، ويمكن تحقيق هذا المعنى فى نحو (ما تأتينا فتحدثنا) ،

(١) قد يرفع الفعل بعد الفاء استثناءً على هذا المعنى ، وهو قليل ، وعليه قوله :

فلقد تركت صبية مرحومة
لم تدر ما جزع عليك فتجزع
أى لو عرفت الجزع لجزعت ، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع ، وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر « لا يقضى عليهم فيموتون » وأجازه الأعلام فى قراءة السبعة « ولا يؤذن لهم فيعتذرون » ولكن الرفع بهذا المعنى قليل جداً فلا يحسن حمل التنزيل عليه - انظر معنى اللبيب ج ١ ص ٤٨١ .
(٢) من الآية (٣٦) فاطر .

و (ماتزورنا فنسركم) ، و (مايجسكم الله بحكم فيجور) ، على معنى :
ماتزورنا محدثا بل غير محدث ، وماتزورنا مكرما بل غير مكرم ، وما يحكم
الله جاراً بل غير جار

فقد أنصب النفي على ما بعد الفاء قصداً لنفي اجتماعهما ، أما الأول -
وهو ما قبل الفاء - فتأبى

وقيل : إن المعنى : ما يكون منك إتيان بمقابلة تحديث ، وماتسكون منك
زيارة يترتب عليها إكرام ، وما يكون من الله حكم يترتب عليه جور ، فالنفي
مسلط على الثاني فقط ، أما الأول فهو أهم من أن ينتفى أيضا أو يثبت ،
وحاصله جمل الثاني قيد الأول فينصب عليه النفي ، لأن الغالب انصباب
النفي على القيد ، فيصدق بقبول المقيد وبانتفائه أيضا وليس معنى
هذا أن يصلح الأول دائما لثبوت والانتفاء ، بل ربما لا يتأتى فيه
سوى الثبوت كالمثال الأخير ^(١) .

وتسكون الفاء لغیر السببية - ^(٢) فلا يلتصّب الفعل بمدّها بأن مضمرّة
في موضعين أيضا :

الأول : أن يكون المقصود نفياً ، بتقدير توجه النفي لكل منهما ،
وتسكون الفاء حينئذ لجرد عطف الفعل على الفعل ، ويتمحق هذا في نحو
قوله تعالى : (ولا يؤذن لهم فيعتدرون ^(٣)) في قراءة السبعة برفع الفعل

(١) ويرى بعض النحاة - ومنهم الرضى - أن الفاء على ثبوت الأول ونفي
الثاني ليس فيها معنى السببية ، لكن انتصب الفعل - على هذا المعنى - بعدها
تشبيها لها بفاء السببية .

(٢) أى لغیر قصد التصصص على السببية .

(٣) الآية (٢٦) المرسلات ، وذكر ابن هشام أن النصب كان ممكنا مثله
فى « لا يقضى عليهم فيموتوا » ، ولكنه عدل لتناسب الفواصل ، والمشهور فى

بعد الفاء التي لجرد عطف الفعل (يعتذرون) على الفعل (يؤذن) ، فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفي ، ويكون المعنى : لا يؤذن لهم في الاعتذار فلا يعتذرون .

ويتأتى هذا المعنى أيضا في الأمثلة (ماتأتينا فتحديثا) ، و (ماتزورنا فسكرمك) ، و (ما يليق بالله الظلم فيظلم) .

كما يتأتى هذا المعنى أيضا في قراءة عيسى بن عمر و لا يقضى عليهم فيموتون^(١) ، برفع (يموتون) عطفا على (يقضى) ، أي : لا يقضى عليهم بالموت فلا يموتون .

الثاني : أن يكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني ، بتقدير توجه النفي إلى الأول فقط وقطع النفي عنه ، وتكون الفاء حلتلذا إما عاطفة جملة مثبتة على جملة منفية وإما استثنائية^(٢) ، وذلك واضح في نحو (ماتحيثنا فتجمل أمرنا) ، و (لم تقرأ فتنسى) ، لأن المراد إثبات جهة في المثال الأول وإثبات نفيانه في الثاني .

توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية ، بل إلى مجرد عطف الفعل على الفعل وادخاله معه في سلك النفي ، لأن المراد بلا يؤذن ، نفي الاذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله تعالى « لا تعتذروا اليوم » فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك وزعم بدر الدين أنه مستأنف بتقدير : فهم يعتذرون ، ولصحة الاستثناف يحتمل ثبوت الاعتذار مع مجيء « لا تعتذروا » على اختلاف المواقف ، كما جاء « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان » و « وققوهم انهم مسئولون » وصحح ابن هشام الاستثناف فيه بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفيا ، وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الاول كما ذكر في : فلقد تركت صبيبة . . البيت ، وقد عرفت أن الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه كما قال ابن هشام نفسه .

(١) من الآية (٦) فاطر .

(٢) يرى ابن هشام أن التحقيق كون الفاء - فيما ذكر النحاة أنها

للاستثناف - لعطف جملة على جملة .

ويتأتى هذا المعنى أيضا في المثالين (ما تأتينا فتحدثنا) ، و (ماتزورنا
فسكرمك)

فإن قيل : كيف يمكن التحديث مع عدم الإتيان ؟ وكيف يتأتى
الإكرام مع عدم الزيارة ؟

فالجواب : يحتمل أن يكون المعنى : ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا
الآن هوذا من ذلك ، ومثل ذلك يقال في المثال الثانى .

مضى يكون النفى محضا ؟

يكون النفى محضا فيلنصب المضارع المقترن بفاء السببية بأن مضرة في
جوابه إذا كان خالعا من معنى الإثبات ، سواء أكان بالحرف — كما في
الأمثلة المتقدمة — أم بالفعل نحو (ليس صاحبك يهمل فتلومه) ، أم
بالاسم وهو (غير) نحو (غير مفيد السكك فتركك إليه) أى : مامفيد ،
فغير ألفت النفى ولم يعتبر فيها مجرد المغايرة ، فجوابها منصوب كالنفى
الصريح خلافا لابن السراج الذى لم يجوز نصب في جواب غير (راجع
أصول النحو ١٩٢/٢) .

ويلحق بالنفى الصريح التشبيه الواقع موقعه ، نحو (كأنتك وال علينا
فلشتمنا) ، و (كأنتك مسئول عنا فتحاسبنا) ، أى : ما أنت وال علينا ، وما
مسئول عنا ، وربما نفى بقصد فنصب الجواب بعدها كما حكي عن بعض
الفصحاء (قد كنت في خير فتعرفه) ، يريد : ما كنت في خير فتعرفه
والنقليل المراد به النفى كالنفى نحو (قلما تأتينا فتحدثنا)

ويلحق بالنفى قليلا في الاختيار المحصر بأنما نحو قوله تعالى « بديع

السموات والأرض وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون^(١) في قراءة من نصب ، ولا يجوز النصب بعد المحصر إلا في غير الضرورة وسيأتي لهذا الأخير مزيد بيان في النفي غير المحض .

متى يكون النفي غير محض ؟ وما حكم المضارع بعده ؟

يكون النفي غير محض فلا ينتصب المضارع في جوابه إذا كان غير خالص من معنى الإثبات ، ويكون كذلك فيما يأتي :

(١) إذا انتقض بإلا ، نحو (ماأنت تأتينا إلا فتحدثنا) برفع (تحدث) ومثل ابن مالك في شرح الكافية الشافية لهذا النوع بقولهم (ما قام فيأكل إلا طعامه) ، قال : ومنه قول الشاعر :

وما قام منا قائمٌ في نديفٍ فيخلقُ إلا بالقى هي أعرف^(٢)

وتبعه ابنه بدر الدين في التمثيل بذلك ، واعترضها المرادى وقال إن النفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب^(٣) ، نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد .

(١) الآية (١٧) البقرة .

(٢) البيت للفرزدق من الطويل ، والندى ، مجلس القوم ومكان تحدثهم ، وقد استشهد به ابن مالك وابنه على رفع الفعل بعد الفاء ، لا انتقاض النفي السابق بإلا ، فهو نفي غير محض عندهما على الرغم من مجيء إلا بعد الفاء ، وسيبويه يجوز الرفع والنصب في مثل ذلك كما في الشرح .

(٣) أي والرفع ، وإنما جاز النصب لأن الانتقاض إنما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ، ويتفرع على ذلك ما إذا قلت (ما جاعنى أحد إلا على فأكرمه) ، فإن جعلت الهاء لأحد نصبت المضارع لتقدم الفعل في التقدير على انتقاض النفي ، وإن جعلتها لعلی رفعت لتأخره عنه في التقدير .

فينطق إلا بالتي هي أعرف^(١)

(ب) إذا تلاه نفى ، نحو (ما تزال تأتينا فتحدثنا) يرفع الفعل بعد الفاء ، لأن النفي السابق عليه ليس محضاً ، إذ هو متلو بنفى وهو (تزال) ، ونفى النفي إثبات .

(ج) إذا تلا تقريراً بالهزة ، نحو (ألم تأتي فأحسن إليك) يرفع (أحسن) إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي ، فلهزة للتقرير ، أى لحل المخاطب على الاعتراف بما دخله النفي كالإتيان والإحسان فى المثال السابق ، فالاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع فى جوابه لعدم تمحض النفى . قال العلامة الشيخ خالد فى شرح التوضيح - ص ٢٠ و ٢٤ وما ورد منه منصوباً فلهذه صورة النفى وإن كان تقريراً ، أو لأنه جواب الاستفهام^(٢) .

نصب المضارع بعد الفاء فى جواب الطلب

يشترط لنصب المضارع المقترن بالفاء بأن مخضرة وجوبا شرطان أيضاً :

أحدهما : أن تكون الفاء سببية ، وهذا الشرط - كما ترى - شرط عام

لا بد من توافره مع النفى والمطلب .

(١) انظر الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٤٣٠ .

(٢) مثال ما ورد منه منصوباً قوله تعالى « أفلم يسيروا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها » من الآية ٤٦ الحج ، وقد اعترض على الشيخ خالد بأن تعليل النصب بما ذكره يقتضى كون النصب فى قوله تعالى « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة » من الآية ٦٣ الحج - جائز عريية ، وأجيب بأن النصب فى الآية الأخيرة جائز عريية لكن قصد العطف على (أنزل) بتأويل (تصبح) بأصبحت ، ويوافق ما قاله الشيخ خالد قول السيوطى فى الهمع ، وذكر ابن هشام فى المغنى أن النصب ممتنع فى الآية الأخيرة لأن الفعل ليس جواباً للاستفهام ، لأن جواب الشئ يكون مسبباً عنه ، واخضرار الأرض ليس مسبباً عن رؤية انزال الماء من السماء وإنما هو مسبب عن نفس انزال الماء ، أما فى الآية الأولى فالفعل منصوب لكونه جواباً للاستفهام لأن السير فى الأرض سبب كمال العقل .

الثانى . أن يكون الطلب محضاً - أى بصريح لفظ الفعل - إذا كان أمراً
أو نهياً أو دعاء ، ولا يشترط هذا الشرط فى بقية أنواع الطلب ، وسبب
شرط خاص بالنصب فى جواب الاستفهام .

فقال نصب المضارع بعد الأمر قوله :

يَانَاقُ سِيرِ عَنَقًا فَيَجَا إِلَى سَلِيمَانَ فَتَسْتَرِيحَا ^(١)

وبعد النهى قوله تعالى : « لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَظَكُمْ بِمَا ذَابَ » وقد
خاب من اقتري ^(٢) ، وقوله :

لَا يَخْذُكَ هَمَّتْكَ مَأْتُورٌ وَإِنْ قَدُمْتُ

تَرَاهُ فَيَحْقُ الْحَزَنُ وَالنَّدَمُ ^(٣)

وبعد الدعاء قوله تعالى « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ
فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ » ، وقوله :

رَبِّ وَفَقَى فَلَا أَعْدَلَ مِنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَكَنٍ ^(٤)

(١) قاله أبو النجم العجلي من الرجز ، وناق : منادى مرخم أى : ياناقة
وعنقا : منصوب لكونه نائباً عن المصدر ، أو صفة مصدر محذوف : أى سيراً
عنقا ، وهو ضرب من السير ، والفسيح ، الواسع ، والشاهد فى (فنستريح)
فالفعل منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المسبوقة بأمر محض ، والالف
فى الفعل للاطلاق .

(٢) من الآية (٦١) طه .

(٣) البيت من البسيط ، والمأثور : المال المتروك ، وإن قدمت تراه : وإن
تقادم وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فإنه لا ينفع ، وقيل : المأثور
تصحيف الموتور ، وتراه بالتاء جمع ترة وهى الحقد والثار ، والشاهد نصب
الفعل (يحق) بعد الفاء المجاب بها نهى .

(٤) من الآية (٨٨) يونس .

(٥) البيت من الرمل ، وأعدل : أميل وأنحرف ، والسنن بفتح السين
والنون : الطريقة . والشاهد فيه نصب المضارع (أعدل) لاقتترانه بفاء السببية
فى جواب الدعاء .

وقوله :

فَيَارِبُّ حَبْلٌ مَا أُوْمِلُ مِنْهُمْ فَيَدْفَأُ مَقْرُورٌ وَبَشِيعَ مَرْمَلٌ^(١)
وبعد الاستفهام قوله تعالى « فَبَلِّغْ لَنَا مِنْ شَفْعِهِمْ فَيُفْعَلُوا لَنَا » وقوله :
هَلْ تَعْرِفُونَ لُبًّا نَأْتِي فَأَرْجُو أَنْ
تُقَضَى فِرَّةٌ بِبَعْضِ الرُّوحِ الْجَسَدِ^(٢)

وبعد العرض قوله :

يَا بَنَ الْكَرَامِ أَلَا تَدْنُونُو فَيَنْصَرِمَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَارَاءِ كُنْ مَعْمَا^(٣)
وبعد التحضيض قوله تعالى « رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدُقْ
وَأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ »^(٤) وقوله .

(١) البيت من الطويل ، والمقرور : البردان ، والمرمل : العادم للقوت ،
والشاهد فيه كالذى قبله حيث نصب (يدفأ) لوقوعه بعد الفاء فى جواب الدعاء .
(٢) من الآية (٥٣) الاعراف .
(٣) البيت من البسيط ، واللبانات جمع لبانة بضم اللام وهى الحاجة ،
والشاهد فى (فأرجو) حيث نصب الفعل بعد الفاء لأنه جواب الاستفهام .
(٤) البيت من البسيط أيضا ، و (ألا) للعرض وهو الطلب بلىن ورفق
والشاهد فى (فتبصر) حيث نصب الفعل بعد الفاء لأنه جواب العرض ، والفاء
فى (فما) للتعليل و (راء) مبتدا ، (كمن سمعا) خبره أى : كمن سمعه
والفه للاطلاق .

(٥) من الآية (١٠) المنافقون ، وقرئت (واكن) بالجزم . قيل : عطف
على محل (فأصدق) بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها فى محل
جزم ، يجعل المصدر المبكوك من أن وصلتها مبتدا حذف خبره والجملة جواب
شرط مقدار ، أى : ان اخترتنى فتصدقنى ثابت واكن ، وضعف ابن هشام هذا
الرأى فى المعنى وذكر أن التحقيق أنه عطف على (فأصدق) بتقدير سقوط الفاء
وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى ، أى العطف الملحوظ فيه المعنى ، لأن
المعنى : أخرنى أصدق ، ويقال لهذا العطف فى غير القرآن : العطف على
التوهم . ومعنى التحضيض : الطلب بحث ، واستعمال لولا بهذا المعنى غير
مناسب فى جانب الرب تبارك وتعالى ، والمناسب أن تستعار لولا من التحضيض
الى الدعاء .

لولا نوحين ياسلى على دَنف كُتخدَى نار وجد كاد يفتيه (١)
وبعد التقى قوله تعالى « ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً » (٢)
وقول الشاعر .
يالت أم خليل واهدت فوفت ودام لى ولها عمر فنصطحبا (٣)

النصب بعد الرجاء :

اختلاف النعارة فى نصب الفعل المقترن بفاء السببية بعد الرجاء على ثلاثة مذاهب :

١ - فذهب السكوفيون وعلى رأسهم أبو زكريا الفراء إلى نصب الفعل بعد الرجاء كنصبه بعد التقى ووافقهم على ذلك ابن مالك فقال :
والفعلُ بعد الفاء فى الرجا نُصبُ

كنصب ما إلى التقى يَنْتَسِبُ (٤)

(١) البيت من البسيط ، وتعوجين : تعطفين وتميلين ، والدنف : من اضناه العشق ، ويروى : كاد يبرينى فى بعض الكتب ، والشاهد نصب (تخمدى) لوقوعه فى جواب التحضيض .

(٢) من الآية (٧٣) النساء .

(٣) البيت من البسيط ، وبالمجرد التنبيه ، أو المنادى محذوف أى : يا قوم ليت ، والشاهد فى (فنصطحبا) حيث نصب الفعل المقترن بالفاء لأنه جواب التمنى ، والألف للاطلاق .

(٤) الفعل : مبتدأ ، بعد : ظرف مضاف متعلق بمحذوف حال من فاعل نصب ، والفاء : مضاف إليه ، فى الرجا . جار ومجرور متعلق بنصب ، ونصب فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر والجملة الفعلية فى محل رفع خبر المبتدأ ، كنصب : جار ومجرور صفة لمحذوف أى : نصباً كنصب ، ويجوز أن يكون حالا من نائب فاعل نصب ، ما : اسم موصول مضاف إليه ، الى التمنى :

وذلك لتبوتها مما عا كقراءة حفص من عاصم د لعل أبلغ الأسباب ،
أسباب السوات فأطلع إلى إله موسى (١) ، وكذلك وما يدريك لعله يزكى ،
أو يذكر فتفهمه الذكرى (٢) ، وقول الراجز أنشده الفراء :

هل صروف الدهر أو دُولَاتُهَا
تُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
فتستريح النفس من زفرتها (٣)

٢ - وذهب البصريون إلى منع أن يكون الرجاء جواب منصوب ،
وتأولوا ما ورد منصوبا بعد الرجاء فقالوا : يجوز أن يكون الفعل (أطلع)
في الآية الأولى منصوبا لكونه جوابا للآمر (ابن) . أو ولي أن المضرة
جوازا بعد الفاء العاطفة للمصدر للزول على الاسم الغالض من التأويل
بالفعل وهو (الأسباب) ، أو عطف على (أبلغ) على معنى (أن أبلغ) فإن
خبر لعل يقتضيان أن كثيرا ، كقول الرسول عليه الصلاة والسلام (فاعمل

=

جار ومجرور يتعلق بينتسب ، وينتسب : مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر يعود
إلى ما والجملة لا محل لها صلة الموصول وقد اضطررت إلى تقديم هذا البيت عن
موضعه ليكون الحديث عن نصب المضارع المقترن بالفاء بعد أنواع الطلب كاملا ،
وموضعه في الألفية بعد قوله الآتي : والأمر أن كان غبر فاعل فلا ... البيت .

(١) من الأيتان (٢٦ ، ٣٧) غافر .

(٢) الأيتان (٣ ، ٤) عبس .

(٣) رجز لم يعلم راجزه ، عل : لغة في لعل ، صروف الدهر : تقلباته ،
والدولات - بضم الدال - جمع دولة في المال ، ويقترح الدال في الحرب ، وقيل :
هما واحد ، وتدلنا من الادالة وهي الغلبة والنصر ، واللمة بالفتح : الشدة وهي
مفعول ثان لتدلنا ، والزفرات جمع زفرة وهي الشدة وسكنت الفاء للضرورة ،
وقيل أن اللمة منصوب بنزع الخافض أي باللمة أن أريد بالادالة الغلبة على العدو ،
أو على اللمة أو باللمة المنازلة على العدا أن أريد بالادالة النصر ، والشاهد في
فتستريح .

بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض) والاحتمال الثالث (وهو المطف على المعنى) يأتي في الآية الثانية والرجز .

٣- وذهب بعد النحاة إلى التفصيل فقال إن أشربت لعل معنى ليت نصب جوابها وإلا فلا .

واختار الأشموني رأى الفراء ، وحكم على تأويل البصريين ماورد منصوبا في جواب الترحى بالبعد ، ونقل عن أبي حيان في ارتشاف الضرب أنه قد سمع الجزم بعد الترحى عند سقوط الفاء وقصد الجزاء ثم قال « وهو يدل على صحة ماذهب إليه الفراء » ، أى أن جزم الفعل في جواب الترحى عند سقوط الفاء دليل على أن الصحيح نصب الفعل في جواب الترحى عند وجود الفاء ، لأن الجزم فرع النصب

شرط النصب في جواب الاستفهام :

شرط ابن مالك في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل في الزمن الماضي ، احترازاً من نحو (أم ضربت أخاك نهجاً ذك) . وهلة ذلك أن الضرب قد وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل منه ، وهو مذهب أبي علي الفارسي .

ولم يشترط المغاربة هذا الشرط . حكى ابن كيسان (أين ذهب زيد فنتبعه) بنصب الفعل بعد الفاء مع أن الفعل بعد الاستفهام يحقق الوقوع ، على أن يسبك المصدر المستقبل من لازم الجملة الاستفهامية المتضمنة وقوع الفعل ، فالتقدير في المثال الأول . ليسكن منك لإعلام بسبب ضرب أخيك

فجأزة لك منه ، والتقدير فى المثال الثانى : ليسكن منك إلام بـسكان ذهاب
زيد قاتباع منا له ^(١) .

حكم المضارع بعد الطلب إذا لم تكن الفاء السببية :

إذا وقع للمضارع المقترن بالفاء بعد الطلب ولم يقصد بالفاء السببية ، وجب
رفع المضارع ، ولا تكون الفاء آنذاك لغير الاستثنائى ^(٢) ، نحو (احترم أخاك
فيقدرك) ، أى : فهو يقدرك ، ومنه قول الشاعر :
ألم تسأل الربيع القنواء فينطقُ وهل يخبرك اليوم بيدها معلق ؟ ^(٣)
أى : فهو ينطق ، ومن ذلك أيضا قوله تعالى : (من ذا الذى يقرض الله
قرضا حسنا فيضاعفه له ^(٤)) فى قراءة من رفع « يضاعف » ، والحديث
القدسى عن الله عز وجل : « من يدعونى فأستجيب له ، من يستغفرنى
فأغفر له ^(٥) » .

(١) ويشترط فى الاستفهام أيضا أن لا يكون باداة تليها جملة اسمية
خبرها جامد ، فلا يجوز النصب فى نحو (هل أخسوك على فأكرمه ؟) ،
بخلاف (هل أخوك قائم فأكرمه ؟) وذلك لعدم إمكان تصيد مصدر من الخبر
الجامد (انظر شذور الذهب لابن هشام وحاشية عبادة عليه ج ٢ ص ٩٦) ،
ويمكن القول هنا أيضا بأن لا مانع من سبك المصدر من لازم معنى الجملة ،
ويكون التقدير : هل يثبت كون على أخاك فأكرام منا (انظر حاشية الخضرى
على شرح ابن عقيل ج ٢ ص ١١٦) .

(٢) أى ولا تكون للعطف والا لازم عطف الخبر على الاتشاء .

(٣) البيت مطلع قصيدة لجميل بن معمر العذرى ، من الطويل ، والربيع :
المفلز ، والقنواء - بفتح القاف - الخالى ، والسملق : التى لا تثبت ، والشاهد فيه
رفع (ينطق) على الاستئناف بعد الفاء ، لعدم قصد السببية ، ولو كانت الفاء
للسببية لنصب ، ولو كانت للعطف لجزم .

(٤) من الآية (٢٤٥) البقرة ، والآية (١١) الحديد . وقراءة النصب

على أن الفاء للسببية .

(٥) برفع استجيب وأغفر على أن الفاء للاستئناف ، وينصبهما على أن الفاء

للسببية .

حكم المضارع بعد الطلب غير المحض :

سبق أن ذكرنا اشتراط النحاة لنصب الفعل المقترن بفاء السببية المحاب بها أمر أو نهى أو دعاء ، كون هذه الأنواع الثلاثة محضة أى بصريح لفظ الفعل ، فإن كان واحد منها غير محض امتنع نصب جوابه عند الجمهور ، وقد انحصر هذا في الطلب باسم الفعل نحو (صه فأكرمك ^(١)) ، أو بالمصدر النائب عن فعل الأمر نحو (سكوتا فينام الناس) ، أو بما لفظه الخبر نحو (حسبك الحديث فيستريح الناس ^(٢)) ، و (رزقني الله مالا فأنفقه في الخير) .

وذهب ابن هشام إلى أن المصدر الصريح إذا كان الطلب ينصب جوابه كما ينصب بصريح لفظ الفعل .

وذهب الكسائي إلى جواز النصب بعد الفاء المحاب بها اسم فعل أمر مطلقا ، أى سواء أكان من غير لفظ الفعل نحو (صه فأكرمك) ، أم كان مشتقا من لفظ فعله نحو (نزال فأحدثك) ، كما أجاز النصب أيضا بعد ما لفظه الخبر ومعناه الأمر نحو (حسبك الحديث فينام الناس) ، والدعاء نحو (غفر الله لزيد فيدخله الجنة) .

(١) اختلف في اسم الفعل ، فقيل : هو اسم للفظ النائب عن الفعل ، أو لعناه من الحدث والزمان ، أو اسم للمصدر النائب عن الفعل ، أو هو فاعل ، أقوال أربعة ، قال بالأول جمهور البصريين ، وبالثاني صاحب البسيط ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة ، وبالثالث جماعة من البصريين ، وبالرابع الكوفيون ، وعلى القول بأن اسم الفعل فعل حقيقي أو اسم للفظ الفعل لا موضع له من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك ، وعلى القول بأنه اسم لمعنى الفعل موضعه رفع بالابتداء وإغنى مرفوعة عن الخبر ، وعلى القول بأنه اسم للمصدر النائب عن الفعل موضعه نصب بفعله النائب عنه وهو قول المازني وطائفة .

(٢) حسب : أما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء ، وأما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته اعراب .

وذهب ابن صفور إلى جواز النصب في جواب نزال ودراك ونحوها
من أسماء الفعل المشتقة نحو (ضرب عمرا فيستقيم) ، وحكاها ابن هشام
عن ابن جني .

النصب بعد الخبر المحض المثبت :

عرفت مما سبق أن النصب بعد فاء السببية لا يكون إلا بعد نفي أو طلب
محضين ، فإن كان مسبوقا بخبر محض مثبت لم يجوز النصب بأن مضرة بعد
الفاء في الاختيار ، ويجوز قليلا نصب الفعل بعد الخبر المثبت في الضرورة
نحو قوله .

سأترك منزلي لبني نعيم وألحق بالحجاز فأستريحاً^(١)

الخلافاً في ناصب المضارع بعد الفاء :

ما ذكر من أن ناصب المضارع بعد الفاء هو (أن) مضرة وجوبا
هو مذهب البصريين ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب
بالحالفة ، لأن ما قبلها نفي أو طلب وما بعدها ليس كذلك ، فلما خالف ما بعد
الفاء ما قبلها . معنى خالفه إعراباً ، وذهب بعض الكوفيين والجري إلى أن
الفاء هي الناصبة بنفسها .

(١) البيت للمغيرة بن حنين التميمي الحنظلي ، من الوافر ، والشاهد
في (فاستريحا) حيث نصب بعد الفاء وليس مسبوقاً بنفي أو طلب للضرورة كقوله :
لناضبة لا ينزل النذل وسطها وياؤى اليها المستجير فيعصا
أو الفعل مرفوع مؤكّد بالنون الخفيفة موقوفاً عليها الألف ، وتأكيد مثل هذا
حائز في الضرورة ، ويروى : لاستريحا ، وليعصا فلا ضرورة .

والصحيح مذهب البصريين ، أما القول بأن الناصب المخالفة فنقوض
بنحو (ما جاء محل لكن على) و (جاء محل لاعلى) فقد خالف الثانى الأول
فى المعنى ولم يخالف فى الإعراب ، والقول بأن الفاء ناصبة منقوض أيضا بأن
الفاء عاطفة وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه .

٢ - إضمار « أن » وجوبا بعد واو المية

قال ابن مالك :

والواو كالفا إن تغد مفهوم مع
كلا تَكُنْ حَلْدًا وَتُظْهِرُ الْجَزْعَ^(١)

يعنى أن الواو يلصق بعدها المضارع بأن مضمرة وجوبا إذا تقدم عليها
نفي أو طلب - كالفاء - وكانت الواو مفيدة للمية أى المصاحبة إلى جانب
كونها عاطفة ، كقولك (لا تكن جلدًا وتظهر الجزع) .

فلا بد من : أفر شرطين لنصب الفعل بعد الواو بأن مضمرة وجوبا

وهما :

(١) الواو : مبتدأ ، كالفا : قصر للضرورة جار ومجرور متعلق بمحذوف
خبر المبتدأ ، ان شرطية ، تغد : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه
السكون وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هى يعود على الواو ، مفهوم :
مفعول به مضاف ، مع : مضاف إليه ، كلا تكن : الكاف جارة لقول محذوف أى
كقولك ، ولا نهاية وتكن مضارع مجزوم بها واسم تكن ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره : أنت ، جلدا : خبر تكن ، وتظهر : الواو - للمعية وتظهر مضارع منصوب
بأن مضمرة وجوبا بعد الواو وهو محل الشاهد وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا
تقديره : أنت ، الجزع مفعول به ، وجواب ان محذوف مع أن فعل الشرط ليس
ماضيا للضرورة ، والتقدير : فهى كالفاء ، أى فى نصب المضارع بعدها فى المواضع
المذكورة بأن مضمرة وجوبا وفى أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد
مما قبلها .

- ١ - أن يتقدم عليها نفى أو طلب كاحداث مع فاء السببية .
- ٢ - أن تكون الواو ليست لجرد المطف أو الاستئناف ، بل تكون المعية ^(١) .

الأمثلة والشواهد :

- الأول : النفي ، نحو قوله تعالى (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ^(٢)) .
- الثاني : الأمر ، نحو قوله :
- فقلت : ادعني وأدعوه ، إن أندي لصوت أن ينادي داعيان ^(٣)

(١) سماها الرضى واو الصرف كتسمية الكوفيين لها ، وإنكر أن تكون للعطف مطلقا ، وهى عنده اما واو الحال وأكثر دخولها على الجملة الاسمية ، فالمضارع بعدها فى تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، فمعنى (قم واقوم) : قم وقيامى ثابت : أى فى حال ثبوت قيامى والخبر محذوف وجوبا لكثرة الاستعمال ، واما بمعنى مع وهى لا تدخل الا على الاسم ، قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها ، فمعنى (قم واقوم) : قم مع قيامى ، كما قصدوا فى الاسم الذى هو مفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو . قال : « ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال الذخاة ، أى : ليكن منك قيام وقيام منى لم يكن فى هذا التقدير نصوصية على معنى الجمع » انظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٨ وما بعدها .

(٢) الآية (١٤٢) البقرة والمعنى : بل أحسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن لله علم بجهاذكم مصاحب للعلم بصبركم ، أى : ولم يجتمع علمه بجهاذكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم ، واذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه : لأن علم غير الواقع واقعا جهل ، فالخطاب لقوم جاهدوا ولم يصبروا وطمعوا مع ذلك فى دخول الجنة ، مع أن الطمع انما ينبغى اذا اجتمع مع الجهاد الصبر .

(٣) قاله الأعشى أو الحطيئة أو ربيعة بن جشم أو دثار بن شيبان النميرى من الوافر ، والشاهد فى (وأدعو) حيث نصب الفعل المقترن بواو المعية بعد الأمر بأن مضرة وجوبا ، أندى : أبعد ذهابا للصوت ، والمعنى قلت لتلك المرأة ينبغى أن يرتفع دعائى ودعاؤك فان أرفع صوت دعاء داعيين .

الثالث : النهي ، نحو قوله :

لَا تَنْهَ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِيْ مِنْهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيْمٌ^(١)

الرابع : الاستفهام نحو قوله :

أَتَبَيْتُ رِيَانَ الْجَفَوْنَ مِنَ الْكَرَى وَأَيَّتَ مِنْكَ بَلِيَّةُ الْمَسْوَعِ^(٢)

وقوله :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُوْنُ يَدِيْ وَيَيْنَكُمْ الْمَسْوَدَةُ وَالْإِخَاءُ^(٣)

الخامس : التثنية ، نحو قوله تعالى : (يَا لَيْلَنَا نَرُدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُوْنُ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ^(٤)) في قراءة حمزة وحفص^(٥) بلصب (ونكذب ونكون) .

هذه هي الأنواع الخمسة التي تسمح بالنصب فيها مع الواو ، أما الهداء ، والعرض ، والتخفيف ، والترجي فلم يسمح نصب الفعل المقترن بالواو بعدها .

(١) قاله أبو الأسود الدؤلي ، من الكامل ، والشاهد في (وتأتي) حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة بعد النهي ، أي لا يكن منك نهى عن خلق بيبح وإتيان مثله ، وعار مرفوع لأنه خبر لمبتدأ محذوف أي « ذلك عار عليك وعظيم صفته وجملة » إذا فعلت « معترضة بينهما .

(٢) البيت من الكامل ، والشاهد في (وتبيت) حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد الواو التي للمعية الواقعة بعد الاستفهام ، والتاء في (تبيت) في كلا الفعلين لام الكلمة من بات التامة ، والخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من الهمزة ، وليلة المسوع : كناية عن ليلة السهر .

(٣) قاله الحطيطي ، من الوافر ، والشاهد في (ويكون) حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية الواقعة بعد الاستفهام .

(٤) من الآية (٢٧) الانعام ، والشاهد فيها نصب (نكذب ونكون) على قراءة حمزة وحفص ، و (ونكون) على قراءة ابن عامر .

(٥) ووافقهما ابن عامر في نصب (نكون) لا غير .

ويرى كثير من النحاة كالأشعري أنه يجوز نصب بعدها قياساً ، ومنع ذلك أبو حيان فقال : لا يلغى أن يقدم على ذلك إلا بسماع ، وأورد أبو الحسن الأشعري عبارة لابن السراج يدعم بها رأيه في أن الواو ينصب الفعل بعدها في غير الموجب^(١) من حيث انتصب ما بعد الفاء^(٢) ، وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل^(٣) ، وأردت عطف الفعل^(٤) على مصدر الفعل الذي قبلها كما في الفاء وأضمرت (أن) ، وتكون الواو في جميع هذا بمعنى مع فقط ، (أصول النحو لابن السراج ١٥٩/٢) .

حكم المضارع بعد الواو التي تغير المعية :

فإن كانت الواو التي تغير المعية لم ينصب الفعل بعدها بأن مضرة وجوبا ، بل إن كانت للاستئناف رفعت الفعل بعدها ، وإن كانت لمجرد التشريك بين الفعلين (أي لمجرد عطف الفعل على الفعل) أعطيت المعطوف حكم المعطوف عليه ، ومن ثم جاز لك فيما بعد الواو من نحو (لاناكل السمك وتشرب اللبن) الأوجه الثلاثة التي مر ذكرها^(٥) .

اختلاف في الواو كاختلاف في الفاء :

ما ذكر من اختلاف في ناصب المضارع بعد الفاء يذكر هنا ، فالذهاب في الناصب ثلاثة .

-
- (١) أي غير الخبر المثبت ، وغيره هو النفي والطلب .
 - (٢) أي في الأمكنة التي ينصب فيها ما بعد الفاء .
 - (٣) أي إذا لم ترد جعلها لمجرد عطف الفعل على الفعل .
 - (٤) أي عطف المصدر المؤول من أن والفعل .
 - (٥) انظر أعراب الفعل ص ٥ .

١ - أن مضرة بعد الواو وجوبا ، والواو عاطفة لمصدر متبوع
من أن والفعل على مصدر منصوب مما قبلها . وهو مذهب البصريين ، وإعما
نصب المضارع بعد واو للعية ليكون نصبه علامة على أن هذه الواو
ليست التي لأجرد العطف وإعما هي التي تفيد مصاحبة مضمون ما بعدها
لمضمون ما قبلها في زمن واحد ، وكان النصب بأن لا بالواو لأن الواو
حرف عطف فلا يعمل لعدم اختصاصه ، وأضمرت أن وجوبا ليتناسب
التماطقان صورة .

٢ - ذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب المخالفة

٣ - ذهب بعضهم إلى أن الناصب الواو نفسها .

والصحيح مذهب البصريين كما تقدم في الفاء .

إجراء ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب :

أجرى ابن مالك (ثم) مجرى الفاء والواو بعد الطلب ، فأجاز
في قوله **وَلَا يَبُولُونَ أَحَدَكُمْ فِي لَاءِ الدَّائِمِ** ثم يقتل منه ^(١))
ثلاثة أوجه : الرضع على الاستئناف ^(٢) أي : ثم هو يقتل منه ، وبه جاءت
الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي ، والنصب بأن

(١) أخرجه البخاري في ٤ - كتاب الوضوء ، ٦٨ - باب الماء الدائم .
وانظر شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٦٢ وما بعدها حيث ذكر ابن مالك
نظير يقتل الفعل يدركه في قوله تعالى : « ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله
ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله » النساء (١٠٠) .
(٢) لا على العطف والا لزم عطف الخبر على الانشاء .
(٧ - اعراب الفعل)

مضرة^(١) ، وابن مالك يتابع السكوفيين في إلحاق ثم بالواو والفاء ، يخالفهم في جعل النصب بعدها بأن مضرة .

(جزم المضارع في جواب الطلب)

قال ابن مالك :

وبعدَ غيرِ النفي جزمًا اعتمدَ إن تسقط الفاء الجزاءُ قد قصد^(٢)
يضي أن الفاء انفردت عن الواو بأن الفعل بعدها يجزم عند سقوطها
(أى عدم وجودها مع الفعل)^(٣) بشرط أن يقصد الجزاء ، أى يقصد تقدير
الفعل مسبقاً عما قبله ، وذلك بعد (غير النفي) أى بعد الطلب بأنواعه لا بعد
النفي^(٤) .

(١) ضعف وجه النصب واعطاء ثم حكم واو الجمع كما ذكر ابن مالك بأنه يصير المعنى عليه النهى عن الجمع بين البول والاغتسال ، فيقتضى أن البول فى الماء الدائم بلا اغتسال منه غير داخل تحت النهى وليس كذلك ، واجاب ابن هشام فى المعنى بأن اعتبار المفهوم محله اذا لم يصد عنه دليل ، والدليل هنا قام على الفائه . انظر المعنى ص ١١٩ .

(٢) بعد : ظرف متعلق بقوله « اعتمد » الآتى وهو مضاف و « غير » مضاف اليه ، و « غير » مضاف و « النفي » مضاف اليه ، جزمًا : مفعول مقدم لا عتمد ، اعتمد : فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : انت ، « ان » شرطية ، تسقط : مضارع فعل الشرط ، الفا : فصر ضرورة فاعل تسقط والجزاء الواو للحال والجزاء مبتدا ، قد قصد : قد حرف تحقيق وقصد فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو والجملة فى محل رفع خبر المبتدا ، والجملة من المبتدا وخبره فى محل نصب حال .

(٣) بأن لم توجد أصلا ، أو وجدت وحذفت ، فالسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود .

(٤) قال السيوطى نقلا عن ابن هشام : ينبغى أن يستثنى أيضا (لو) التى للتمنى فى نحو (فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين) ، ووجهه أن أشرابها التمنى طارئة عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها . الصبان ٣٠٨/٣ .

فمثال الجزم بعد الأمر قوله :

فَإِنَّا نَبُكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمُنِيرٍ

بَسْطُ الْأَوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلْ (١)

وبعد النهي قولك (لا تمس الله يدك الجنة) ، وبعد الاستفهام قولك (هل تزورني أزرني) ، وبعد الدعاء قولك (رب وفقني أطعك) ، وبعد التمني (ليت لي مالا أفقهه) ، وبعد الترجى (لعل الغائب يعود أقابله) ، وبعد العرض (ألا تنزل تعب خيراً) ، وبعد التحضيض (لولا نجيء أكرمك)

لم لا يجزم الفعل بعد النفي ؟

أما النفي فلا يجزم جوابه ، وذلك لأنه يقتضى تحقق عدم الوقوع ، كما يقتضى الإيجاب تحقق الوقوع ، فلا يجزم بعد النفي كما لا يجزم بعد الإيجاب لما في كل من تحقق ، بخلاف الطلب الذى يشبه الشرط فى عدم التحقق وكونه سبباً فيها بعده .

ما الحكم إذا لم يقصد الجزاء ؟

فإذا سقطت الفاء بعد الطلب ولم يقصد الجزاء (أى تسبب الفعل عن الطالب) فإن المضارع لا يجزم بل يرفع إما مقصوداً بجملة الوصف ، أو الحال ، أو الاستئناف .

(١) قاله امرؤ القيس ، من الطويل ، والشاهد فى « نيك » حيث جزم لأنه وقع بعد الأمر وخلا عن الفاء وقصد به الجزاء وسقط اللوى بكسر المسين منقطع الرمل ، واللوى حيث ينقطع ويلتوى ويرق ، والدخول وحومل : موضعان ، والفاء بمعنى الواو .

ويتعين الوصف إن كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لجره الحال منها ،
كقوله تعالى « فهب لي من لدنك ولياً يرثني » ^(١) في قراءة من رفع ،
ويتعين الحال إن كان قبله معرفة محضة كالضمير في نحو قوله تعالى « ذرم في
خوضهم يلعبون » ^(٢) ، وقوله عز وجل « ولا تعثن تنسكتن » ^(٣) ، ويتعين
الاستئناف إن كان ما قبله مقطوعاً عنه بحيث لا يصلح للوصفية ولا للحالية
كما في قول الشاعر :

وقال رائد : أرسوا نزاولها

فكل حنف امرئ يجرى بمقدار ^(٤)

ويحمل الوصفية والحالية نحو (أكرم شخصاً من العلماء يقرأ) ، ويحمل
الحال والاستئناف قوله تعالى « وألق ما في يمينك فلنلقن ما صنموا » ^(٥)
في قراءة من رفع وهي قراءة ابن ذكوان ، وقوله تعالى (فاضرب لهم طريقاً
في البحر يساً لا تخاف) ^(٦) ويحمل هذا الوصفية أيضاً بتقدير لا تخاف
فيه ^(٧) ، ومما يحتمل الحال والاستئناف - أيضاً - قول الشاعر :

(١) الايتان (٥ ، ٦) مريم .

(٢) من الآية (٩١) الانعام .

(٣) الآية (٦) المدثر .

(٤) البيت من البسيط ، والرائد : القائد الذي يتقدم القوم . أرسوا :

أقيموا . نزاولها : نحاولها والضمير للحرب ، والشاهد في رفع الفعل (نزاول)
على الاستئناف لعدم قصد الجزاء .

(٥) من الآية (٦٩) طه .

(٦) من الآية (٧٧) طه .

(٧) ومما يحتمل الأوجه الثلاثة أيضاً قوله عز وجل « خذ من أموالهم صدقة

تطهرهم وتذكهم بها » ، لكن الحال من فاعل « خذ » لا من « صدقة » لأنها
نكرة .

كُرُوا إِلَى جَبَرْتِكُمْ تَعْمُرُونَهَا

كما نَكُرُّ إِلَى أوطانها البقر^(١)

ما جازم المضارع عند سقوط الفاء وقصد الجزاء ؟

عرفت أن النحاة اتفقوا على جواز جزم المضارع عند سقوط الفاء وقصد الجزاء ، بيد أنهم اختلفوا في جازم الفعل حينئذ على أربعة أقوال :

الأول : أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك ، وعليه يكون عامل الجزم مذكوراً وهو لفظ الطلب المضمن معنى حرف الشرط .

وهذا مذهب ابن خروف ، واختاره المصنف (ابن مالك) ونسبه إلى الخليل وسيبويه . واعترض على هذا الرأي بأشياء

(أ) أن تضمن الفعل معنى الحرف إما ظهري واقع أو غير كثير ، بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف .

(ب) الشرط لا بد له من فعل ولا جائز أن يكون هو للطلب بنفسه لأن الطلب لا يصلح لمباشرة الأداة ، ولا جائز أن يكون الطلب مضمناً له مع معنى حرف الشرط لأن تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للأصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للأصل ، ولا جائز - أيضاً - أن يقدر

(١) قاله الأخطل من البسيط ، الكر : الرجوع وبابه رد ، حرتيكم : تنحية حرة وهي أرض ذات حجارة سود ، والشاهد في « تعمرونها » حيث رفع المضارع وجملته تصلح للحال والاستئناف ، ولم يجزم لعدم قصد الجزاء به .

الفعل بعد الطلب لامتناع إظهاره مع حرف الشرط وإنما يجوز تقديره إذا جاز إظهاره مع حرف الشرط وحرف الشرط لا يصح إظهاره هنا لنضمن الطلب معناه : وهذا الاعتراض الأشموني ^(١) .

(ح) يترتب عليه كون الشيء الواحد متضمناً لمعنيين متناقضين : طالب وغير طالب ، ذلك أن في تضمين (إيتنى ^(٢)) - مثلاً - معنى (إن تأتني) تضمين معنيين ، معنى (إن) ومعنى (تأتني) ، ولا يوجد في لسانهم تضمين معنيين ، مع أن معنى (إن تأتني) معنى غير طلبى ، فهو تضمنه فعل الطلب لكان الشيء الواحد طلباً غير طلب ، وهذا الاعتراض لأبي حيان وهو متفق في بعض أجزائه مع اعتراض الأشموني السابق ^(٣) .

(د) يستلزم كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة ، وهذا الاعتراض لابن عصفور وتابعه فيه الأشموني ^(٤) .

الثانى : أن الأمر والنهى وباقى أنواع الطلب ثابت عن الشرط ، أى حذفت جملة الشرط (الأداة والفعل) وأثبتت هذه فى العمل منابها فجعلت ، كما أن النصب فى نحو (ضرباً الحق) - (ضرباً) لثبته عن الضرب لا لتضمنه معناه ، وعليه يكون عامل الجزم مذكوراً كالاول وهو لفظ الطلب الثابت عن الشرط . وهذا مذهب الفارسي والسيوطي وابن عصفور .

(١) . هدم الصبان هذا الاعتراض بأن الشرط الذى لا بد له من فعل هو الشرط التحقيقى لا التقديرى والكلام هنا عن الشرط التقديرى أى الذى تضمن الطلب معناه .

(٢) فى نحو قولك (إيتنى أكرمك) .

(٣) ويمكن رده بما رد به الاعتراض الثانى .

(٤) قال الصبان : ولك أن تقول : لا نسلم الاستلزام المذكور ، بل العامل

وقد اعترض على هذا الرأي بأشياء .

(١) أن نائب الشيء يؤدي مضاه ، والطلب لا يؤدي معنى الشرط إذ لا تطبيق في الطلب بخلاف الشرط .

(ب) الأرجح في نحو (ضربا القس) أن (القس) منصوب بالمثل المحذوف لا بالمصدر (٢) .

(ج) يستلزم كون العامل جلة كالرأى الأول (٣) .

الثالث : أن الجزم بشرط مقدر هو وقطعه بعد الطلب لفلاة الطلب عليهما (٤) ، وعليه يكون عامل الجزم مقدرًا لا مذكورًا .

وإلى هذا ذهب أكثر المتأخرين ، وهو اختيار الأشعري ، وقد أبطله المصنف بقوله تعالى « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية (١) » قال ابن مالك : لأن تقدير أداة الشرط (أى بناء على هذا المذهب) يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك من الامتنال ، لكن التخلف واقع .

ولكن هذا الرأي لم يعمد مدافعا يتصدى لاعتراض المصنف عليه ، فقال القمامي : « وهذا (أى اعتراض المصنف) مبني على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع ، قال بعض المتأخرين : يكفى الشرط في

(١) بعض النحاة يمنع هذا الترجيح .

(٢) ويرد بما رد به الصبان هذا الاعتراض في الرأى الأول .

(٣) الظاهر أنه يتعين تقدير « أن » على هذا الرأى ، لأنها أم الجوازم .

(٤) من الآية (٣١) إبراهيم .

كونه شرطا نوقف الجزاء عليه وإن كان متوقفا على أشياء أخرى ، نحو
(إن توضأت صحت صلاتك) .

وقال ابن المصنف : « إن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال ، لا إلى
كل فرد ، فيحتمل أن يكون الأصل : يقيم أكرههم ، ثم حفف المضاف
وأنيب المضاف إليه منابه فارتفع واتصل بالفعل ، ويحتمل أنه ليس المراد
بالعباد مطلق المؤمنين ، بل المراد بهم المخلصون منهم ، وكل مخلص قال له
الرسول ﷺ : أقم الصلاة أقامها ^(١) . »

الرابع : أن الجزم بلام طلب مقدرة ، فإذا قيل (ألا تنزلُ تعصبُ خيرا)
فمنه : لتعصب خيرا

وعليه يكون العامل مقدرا كالرأى الثالث

وقد ذكر الأشمونى أن هذا الرأى ضيف ، لأنه لا يستقيم من جهة المعنى
في كل موضع إلا بتجاوز وتكلف في بعض المواضع نحو (أكرمى أكرمك)
من كل ما كان فيه المضارع الواقع مجزوما بعد الطلب مسندا إلى المتكلم ،
أما التجوز فلأن أمر المتكلم نفسه إنما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة
الأجنبي ، وأما التكلف فلأن دخول لام الطلب على فعل المتكلم قليل كما
سيأتى في الجوازم إن شاء الله تعالى .

(١) انظر معنى اللبيب ج ١ ص ٢٢٦ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى

شرط الجزم بعد النهي وبعد غيره من أنواع الطلب :

قال ابن مالك :

وشرط جزم بعد نهي أن تَضَمَّ

« إن » قبل « لا » دون تخالف يَضَمُّ^(١)

يعنى أن شرط الجزم بعد النهي خاصة صحة وضع (إن) الشرطية قبل (لا) الناهية^(٢) دون وقوع فساد فى المضى

وهذا الشرط شرطه البصريون^(٣) ، ومن ثم جاز عندهم نحو (لا تندن من الأسد تلم) ، و (لا تقترب من النار تنج) ، و (لا تهمل دروسك تنجح) لصحة المضى عند وضع إن الشرطية قبل (لا) ، فيصح إن لا تندن من الأسد تلم ، وإن لا تقترب من النار تنج ، وإن لا تهمل دروسك تنجح) ، وامتنع نحو (لا تندن من الأسد يأكلك) . [ولا تقترب من النار تحترق) ، ولا تهمل دروسك ترسب بالجزم .

(١) شرط مبتدأ مضاف و « جزم » مضاف اليه ، بعد : ظرف متعلق بشرط أو يجزم وهو مضاف و « نهى » مضاف اليه ، أن : ناصبة مصدرية ، تضع : مضارع منصوب بأن وسكن للوقف . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت والمصدر المؤول من أن والفعل خبر مرفوع ، « أن » قصد لفظها : مفعول به لتضع ، قيل : ظرف متعلق بتضع وهو مضاف و « لا » قصد لفظها مضاف اليه ، دون : ظرف متعلق بمحذوف حال من « أن » السابق وهو مضاف و « تخالف » مضاف اليه ، يقع : مضارع مرفوع وسكن للوقف وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود الى تخالف ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر نعت لتخالف .

(٢) التى تصير نافية بدخول « أن » الشرطية عليها :

(٣) ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع فى قوله تعالى : (ولا تمنن تستكثر) .

وخالف الكسائي الجمهور ، فلم يشترط صحة دخول « إن » على « لا » .
وجوز الجزم فيما منع الجمهور جزمه نحو (لاتدن من الأسد يأكلك) بتقدير
(إن تدن) بغير نفى لافتضاء المقام ذلك ، واحتج بالسماع وبالقياس .

أما السماع فيقوله عليه الصلاة والسلام : (من أكل من هذه الشجرة فلا
يقرين مسجدنا يؤذنا بريح الثوم ^(١)) ، ويقول الصحابي : (يا رسول الله
لا تشرف بصبك سهم) ففي كل من الحديث والأثر الفعلان (يؤذ ، ويصب)
مجزومان في جواب النفي مع عدم صحة المعنى إن وضعت (إن) قبل (لا)
وصحته بوضع (إن) دون (لا) .

وأما القياس فنقل النصب ، فإنه يجوز (لاتدن من الأسد يأكلك ^(٢)) ،
والجزم فرم النصب ، أي يجوز عند سقوط الغاء وقصد الجزاء في المثال
خلافاً للبصريين .

وقد رد البصريون بأن الجزم في كل من الحديث والأثر للإبدال (أي
إبدال الاشتغال) من فعل النفي لا على الجواب ، على أن الرواية المشهورة في
الحديث (يؤذينا) بثبوت الياء كاردوا القياس بأنه لو صح القياس على
النصب لصح الجزم بعد النفي قياساً له على النصب ^(٣) .



(١) ومثله : (لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم بعضكم رقاب بعض)
وقد رده البصريون بأن السكون للدغام لا للجزم ، ويصح أن يكون الجزم للإبدال .
(٢) وفي التنزيل : (لا تغفروا على الله كذبا فيستحكم بعباد) .
(٣) في التصريح على التوضيح ٢/٢٤٢ : « وفي رد القياس نظر ، فإنهم
(أي الكوفيون) قائلون بجواز الجزم بعد النفي » .

أما شرط الجزم بعد بقية أنواع الطلب غير النهي كالأمر والاستفهام وغيرهما فصحة وضع (إن تفعل) قبل المضارع مع سلامة المعنى، فيصح الجزم في نحو (اجتهد تنجح)، و (أين بينك أزرع)، لصحة إن تجتهد تنجح، وإن تعرفنيه أزرع، ولا يصح الجزم في نحو (أحسن إلى لا أحسن إليك) و (أين بينك أضرب خالدا في السوق)، لعدم صحة: إن تحسن إلى لأحسن إليك، وإن تعرفنيه أضرب خالدا في السوق وعبرة ابن مالك في التسهيل توهم إجراء خلاف السكائي في غير النهي كالنهي. قال ابن مالك: «فإن لم يحسن إقامة (إن تفعل) مقام الأمر، و (إن لا تفعل) مقام النهي لم يجزم جوابها، خلافاً للسكائي»^(١)، ومن ثم قال الدمامي: فيجوز عطفه - أي عند السكائي - (أسلم تدخل النار) بمعنى: إن لم تسلم تدخل النار.

فالقول عليه عند السكائي - إذن - في التقدير هو القرينة التي يقتضاها يمكن تقدير «إن» وحدها دون نفي، أو «إن» داخلة على نفي.

(الجزم بعد الأمر عند سقوط الفاء ولو كان بغير صريح الفعل)

قال ابن مالك:

والأمرُ إن كانَ بغيرِ «فعل» فلا

تنصب جوابه، وجزمه أقبلاً^(٢)

(١) انظر التسهيل ص ٢٣٢ .

(٢) «الأمر: مبتدأ، أن شرطية، كان فعل الشرط واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره: هو يعود إلى الأمر، بغير: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر

سبق أن ذكرنا اشتراط الجمهور لنصب المضارع المقترن بفاء السببية في جواب الأمر أن يكون الأمر بصريح لفظ الفعل ، فإن كان بغير صريح لفظ الفعل منع الجمهور نصب المضارع بعد الفاء ، وهذا معنى قول المصنف : والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه .

هذا عند ذكر الفاء ، أما عند سقوطها وقصد الجزاء فيجزم المضارع في جواب الأمر ولو كان بغير صريح لفظ فعل الأمر بإجماع النحاة ، وذلك نحو قوله تعالى « تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم » (١) ، فقد جزم المضارع (يغفر) وما غطف عليه في جواب (تؤمنون ، وتجاهدون) لأنها في معنى : آمنوا وجاهدوا ، وليس الجزم في جواب الاستفهام السابق في قوله سبحانه « هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم » (٢) ، لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الهداية بل عن الإيمان والجهاد (٣)

ومن ذلك أيضاً قول العرب (انقأ الله امرؤ فعل خيراً شب عليه) ،

كان وغير مضاف و « افعل » مضاف اليه ، فلا : الفاء واقعة في جواب الشرط ولا « ناهية » ، تنصب : مضارع مجزوم بلا وقاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنت ، جواب : مفعول به مضاف والهاء مضاف اليه ، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ ، وجزمه : الواو عاطفة أو استثنائية وجزم مفعول به مقدم لاقبلا والهاء مضاف اليه واقبلا : فعل أمر وقاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره : أنت .

(١) الايتان (١١ ، ١٢) الصف .

(٢) من الآية (١٠) الصف .

(٣) وقيل الجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للمسبب منزلة المسبب وهو

الامتثال .

أى : لينق ، وقولهم (حسبك الحديث ينم الناس) ، أى : اكفف عن الحديث ، ومنه قول الشاعر :

وَقَوْلِي كَلَامًا جَشَاتُ وَجَاشَتْ مَكَانَكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْمِيحِي ^(١)

والقياس الجزم فى جواب الترجى إذا سقطت الغاء عند من أجاز النصب فى جوابه مع الغاء ، وذكر أبو حيان فى الارتشاف أنه قد جمع الجزم بعد الترجى ، وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء من نصب الفعل بعد الغاء فى جواب الترجى ، لأن الجزم فرع النصب ^(٢) .

إجمال لمواضع إضمار (أن) وجوبا

نضم (أن) وجوبا عند البصريين فى ستة مواضع :

١ - بعد (كي) فى الاختيار ، فلا يجوز إظهارها بعدها فى غير الضرورة ، خلافا للكوفيين الذين يجوزون إظهارها بعد كي للتوكيد .

٢ - بعد لام الجحود ، خلافا للكوفيين أيضاً الذين يرون أن اللام هى الناصبة ويجوزون إظهار (أن) بعدها للتوكيد .

٣ - بعد (أو) التى بمعنى (حتى ، أو إلا) خلافا للكوفيين الذين يرون أن الناصب هو (أو) نفسها ، أو المخالفة .

٤ - بعد حتى إذا كان الفعل بعدها مستقبلا حقيقيا أو مؤولا بالمستقبل ،

(١) البيت لعمر بن الأظنابسة الأنصارى ، من الواقى ، والشاهد فى (تحمدي) حيث جزم لوقوعه بعد الطلب باسم فعل وهو : مكانك ومعناه : اثبتى ، وجشأت : نهضت ، وجاشت : غثت .

(٢) تحدثنا عن ذلك عند شرح بيت ابن مالك : والفعل بعد الغاء فى الرجا نصب البيت الذى قدمناه عن موضعه ليكمل الحديث عن نصب المضارع ، وموضعه بعد قوله : والأمر ان كان بغير افعال فلا ... الخ البيت .

خلافاً للكوفيين، الذين يرون أن الناصب هو حتى نفسها ويجيزون إظهار أن بعدها توكيداً .

٥ - بعد فاء السببية المجاب بها نفى أو طلب محضان ، خلافاً للكوفيين الذين يرون أن الناصب هو الغاء نفسها ، أو المخالفة .

٦ - بعد واو المعية الواقعة بعد نفى أو طلب محضين ، خلافاً للكوفيين الذين يرون أن الناصب هي الواو نفسها ، أو المخالفة .
مواضع إظهار (أن) جوازاً

ينصب الفعل بأن مضمرة جوازاً في خمسة مواضع :

فالأول من مواضع الجواز قد مر في الحديث عن أحوال (أن) بعد اللام ، وهو أن يقع الفعل بعد لام كي (وهي اللام المسبوقة بكون ناقص ماضٍ منفي) ولم يقترن بلا ، نحو قوله تعالى (وأمرنا للناس لرب العالمين ^(١)) وقوله عز وجل (وأمرت لأن أكون أول للدين ^(٢)) وقد أشار الناظم إلى هذا الموضع بقوله (وإن عدم لأن أن عمل مظهراً أو مضمراً)

والأربعة الباقية أشار إليها الناظم بقوله :

وإن على اسم خالص فعل عطف ينصبه (أن) ثابتاً أو منحذرف ^(٣)

(١) من الآية (٧١) الانعام .

(٢) من الآية (١٢) الزمر .

(٣) « أن » شرطية ، على اسم : جبار ومجرور متعلق بعطف الآتي ، خالص : صفة لاسم ، فعل : نائب فاعل لفعل منحذوف يفسره عطف المذكور ، عطف : ماضٍ مبني للمجهول ونائب فاعله مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من الفعل المذكور ونائب فاعله لا محل لها من الاعراب مفسرة ، ينصبه : فعل مضارع جواب الشرط ، أو دليل الجواب ، أو خبر لمبتدأ منحذوف مع الغاء والجملة في محل جزم جواب الشرط ، والهاء مفعول به ، أن : قصد لفظه فاعل ينصب ، ثابتاً : حال من « أن » ، أو : عاطفة ، منحذف : معطوف على « ثابتاً » وسكن للضرورة أو للوقف على لغة ربيعية .

وللغنى أن (أن) تلصّب الفعل ثابتة أو منعدفة إن وقعت بعد عاطف
يعطف الفعل . (المراد : المصدر المؤول من أن والفعل) على اسم قبله
خالص من شائبة الفعلية بأن لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد
والمراد بالعاطف حرف من أربعة : الواو ، وأو ، والغاء ، ونم ، إذ
لم يسمع النصب في غيرها .

والاسم الجامد (المصطوف عليه) نوعان : مصدر . وغير مصدر ، فنثال
المعطف بالواو :

وَلَبِسْتُ حَبَاءً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَى لُبْسِ الشُّفُوفِ^(١)

وقوالك : (لولا محمّد ويحسن إلى هلكك) أى : وليس حباءة وقرة
عيني ، ولولا محمّد وإحسانه إلى .

ومثال المعطف بأو قوله تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا
أو من وراء حجاب ، أو يرسل رسولا^(٢)) في قراءة غير نافع بنصب (يرسل)
مطلقا للمصدر المؤول على (وحيا) أى : إلا وحيا أو إرسال ، وقوله :

(١) البيت لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية رضى الله عنه ، من
الوافر ، تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وأهملها
وقال لها : أنت فى ملك عظيم وما تدريين قدره ، والشاهد فى (وتقرّ) حيث
نصب الفعل بأن مضمره جواز والمصدر المؤول معطوف بالواو على المصدر
(لبس) ، والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاعلين : الثياب الرقاق .

(٢) من الآية (٥٠) الشورى ، واستثناء الوحى والارسال من التكليم
منقطع لانهما ليسا منه ، وقوله : « الا وحيا » أى « الا الهاما » كما وقع لأم
موسى عليه السلام ، وقوله : « أو من وراء حجاب » أى : أو تكليما من وراء
حجاب كما وقع لموسى عليه السلام ، وقوله : « أو يرسل » أى إرسال =

ولولا رجالٌ من رِزَامٍ أُمِرَ أَلْ سُبَيْسِيعُ أَوْ أَسْوَدُكَ عَاقِمًا^(١)
ومثال المطف بالفاء قوله :

لولا تَوَقُّعُ مَعْتَرٍ فَارَضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِيْرَابًا عَلَى نَرَبٍ^(٢)
أى : لولا توقع معتر فأرضاه .

ومثال المطف بـ ثم قوله :

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَحَقِّلَهُ كَالثَّوْرِ يَضْرِبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقَرُ^(٣)

= كما هو عادة الأنبياء عليهم السلام . وجعل ابن هشام فى المغنى الاستثناء مفرغا وذكر أن (كان) فى الآية تحتل النقصان والتمام والزيادة وهى اضعفها ، فعلى النقصان الخبر أما - لبشر - و « وحيا » استثناء مفرغ من الأحوال ، فمعناه موحيا أو موحى اليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول ، وقوله : « أو من وراء حجاب » أى : أو مكلمنا من وراء حجاب ، وقوله : « أو يرسل رسولا » أى : أو ارسلنا الملك الوحي اليه أى أو مرسلًا أو مرسلًا ، وأما - وحيا - والتفريغ فى الأخبار ، أى : ما كان تكليمهم الا إحياء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسلًا ، وجعل الإحياء والارسلان تكليما على حذف مضاف ، أى : تكليم وحى أو تكليم ارسلان ، « والبشر » على هذا تبين فهو خبر لمحذوف أى : ارادنى لبشر ، أو مفعول لمحذوف ، أى : لبشر أعنى .

وعلى التمام فالتفريغ فى الأحوال من الفاعل أو المفعول و « لبشر » تبين أو متعلق بكان التامة .

وعلى الزيادة فالتفريغ فى الأحوال من الضمير المستتر فى « لبشر » الواقع خبرًا لـ « يكلمه الله » . راجع المغنى ص ٥٥٩ والصيان ٣/٣١٤ .
(١) سبق التعليق على هذا البيت عند الحديث على « أو » التى ليست بمعنى (حتى أو لا) .

(٢) البيت من البسيط . المعتر : المتعرض للمعروف ، والشاهد فى (فأرضيه) حيث نصب المضارع بعد الفاء بأن مضمرة جوازًا والفاء عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل على اسم جامد غير شبيه بالفعل (توقع) ، وإترابًا غنى وميسرة ، وترب - بفتح الفاء والراء - مصدر ترب الرجل بكسر الراء فى الفعل أى لصقت يده بالتراب من الفقر .

(٣) قاله أنس بن مدركة الخثعمى ، من للبسيط ، وسليكا - اسم رجل - مفعول المصدر المضاف الى فاعله ، والشاهد فى (ثم أعقله) حيث نصب بعد ثم التى عطفت بها على اسم جامد (قتل) ، وأعقله : أعطى دينه ، كالثور : خبث

أى : قتل سليكاً ثم عقل إياه .

والاستعزاز بالاسم الخالص من الاسم الذى فى تأويل الفعل نحو
(المتحدث فيستمع الناس إليه البليغ) فلم يتحدث ليس اسماً خالصاً بل هو فى
تأويل الفعل (يتحدث) وقع صلة لال ، فال الداخلة عليه اسم موصول مرفوع
بالابتداء نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ، و (يستمع
الناس إليه) جملة معطوفة على صلة ل و (البليغ) خبر المبتدأ ، والمعنى :
الذى يتحدث فيستمع الناس إليه البليغ ، واحترز بالخالص أيضاً من المعطف
على المصدر التوم فإنه يجب فيه إضمار (أن) كما مر .
حذف أن ونصب الفعل شفوذاً

قال ابن مالك :

وَشَدَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصَبُ فِي رَوَى

مَامَرٌ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى (١)

ان ، ولما حينية ، وعافت : كرهت ، أى أن البقر إذا امتنعت عن شرب الماء فإنها
لا تصرب لأنها ذات نبس ، وإنما يضرب النور أمامها لتفزع هى فتشرب . ووجه
الشبه أن كلا حصل له ضرر لأجل نفع غيره .

(١) شذ : فعل ماض ، حذف : فاعل عصف و « ان » قصد لفظه مضاعف
إليه ، ونصب : معطوف على « حذف » ، فى سوى : جار ومجرور متعلق
بصّب و « سوى » مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه ، مر : فعل ماض
فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « ما » والجملة لا محل لها
من الاعراب صلة الموصول ، فاقبل : فعل أمر وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره
انت ، منه : جارو مجرور متعلق باقبل ، « ما » اسم موصول مفعوله به لا قبل ،
عدل : ومبتدأ ، روى : فعل ماض وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى « عدل » والجملة الفعلية فى محل رفع خبر « عدل » ، والجملة من المبتدأ
وخبره لا محل لها من الاعراب صلة الموصول .

يعنى أن حذف (أن) مع نصب المضارع في غير اللواضع المذكورة (وهى مواضع إضمار أن وجوبا وإضمارها جوازا) شاذ ، لا يقبل منه إلا ما نقله المدول كقولهم :

(خذ الص قبل يأخذك) ، (مره يحفرها) ، (تسمع بالمعدي خير من أن تراه) ، وقراءة الحسن (قل : أنفخ الله تأمروني أعبد^(١)) ، وقراءة عيسى بن عمر (بل نفنف بالحق على الباطل قيدمقه^(٢)) وقول الشاعر :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَفَى
وَأَنْ أَشْهَدَ أَهْدَاتٍ هَلْ أَنْتَ مَخْلَدِي ؟^(٣)

وقول الآخر .

فلم أرَ مثلاً خباسةً واحدٍ . ونهت نفسى بعدما كدت أفعله^(٤)
وقد أجاز الكوفيون ومن وافقهم من البصريين القياس على الأمانة المذكورة في حذف أن ونصب الفعل ، وأفهم كلام ابن مالك أن ذلك مقصور على المماح وبه صرح في شرح الكافية وقال في التسهيل : ولا تنصب أن محذوفة في غير المواضع المذكورة (مواضع إضمار أن وجوبا وجوازا)

(١) من الآية (٦٤) الزمر .

(٢) من الآية (١٨) الأنبياء .

(٣) البيت من معلقة طرفة بن العبد البكرى ، من الطويل ، الزاجرى : الذى يزجرنى أى يكفى ويمنعنى ، هل أنت مخدئ ؟ : هل تضمن لى الخلود والدوام اذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران ؟ ينكر ذلك على من ينهاه عن اقتحام المعارك ويدعوه لى القعود ، والشاهد فى (أحضر) على رواية نصبه ، حيث نصب بأن محذوفة فى غير المواضع التى تحذف فيها وجوبا أو جوازا .

(٤) قاله عامر بن جوين الطائى ، من الطويل ، خباسة : مغنم ، نهنت : زحت والشاهد فى (أفعله) حيث حذفت أن شذوذاً مع بقاء عملها .

إلا نادرا ، وفي القياس عليه خلاف» (١)

أما حذف (أن) في غير مواضع حذفها مع بقاء الحاجة إلى السبك ورفع الفعل فذهب أبو الحسن الأخفش إلى جوازه ، وجعل منه قوله تعالى (قل أفغير الله تأمروني أعبد) برفع (أعبد) (٢) ، ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل وجعل منه قوله تعالى (ومن آياته يريكم البرق برقاً خفوا وطمأ) (٣) قال : « فيريكم صلة لأن حذفت وبقي يريكم مرفوعاً .

وهذا (٤) هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله .
وذهب متأخرو المغاربة إلى أن حذف (أن) مقصور على السماع مطلقا ، فلا يرفع ولا ينصب بهد الحذف إلا ماسم .

تلييه :

ما ذكر من أن حذف (أن) والنصب في غير مواضع إضمار أن وجوبا وجوازا المتقدمة شاذ ليس على إطلاقه لما استعرفه في هوامل الجزم عند شرح قوله :

والفعل من بعد الجزا إن يقرن إلخ

(١) انظر التسهيل ص ٢٣٣ .

(٢) انتصاب (غير) في قراءة نصب أعبد لا يكون بأعبد ، لأن الحرف المصدرى محذوف إما مع بقاء أثره (في قراءة النصب) أو مع ذهابه (في قراءة الرفع) والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، بل انتصابه بتأمروني و (أن أعبد) بدل اشتمال منه ، أي تأمروني غير الله عبادته .

(٣) من الآية (٢٤) الروم .

(٤) اسم الإشارة (هذا) يحتمل رجوعه الى ما ذكر قبله من حذف (أن) ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع معا ، ويحتمل رجوعه الى رفع الفعل فقط فلا يفيد كلامه الا قياسية الرفع أي بعد ارتكاب الحذف الشاذ .

« عوامل الجزم »

عوامل الجزم نوعان . ما يجزم فعلا واحداً ، وما يجزم فعلين ^(١) .

وفد بدأ ابن مالك — رحمه الله — بذكر ما يجزم فعلا واحداً — وهو أربعة أحرف — فقال :

(١) « الجزم لغة : لقطع ، وصطلح على القول بأنه لفظي : هو السكون أو ما ناب عنه ، وعلى لقول بأنه معبوى : هو تغيير مخصوص علامته السكون أو ما ناب عنه ، وقد عقد العلماء صلة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي فذكروا أن هذه العوامل سميت بالجوازم لأنها تقطع من الفعل حركة أن كان صحيح الآخر ، أو حرف علة أن كان معتل الآخر ، أو حرفاً شبيهاً بحرف العلة وهو النون التي جعلت علامة رفع تالية لآلف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة في الأفعال الخمسة ، وإنما كانت النون شبيهة بحرف العلة لأنها تدغم في الواو نحو « من وال » ، وفي نداء نحو « ومن يقلت » ، وتبدل ألفا في الوقف على المنصوب النون في اللغة المشهورة نحو « وتبتل إليه تبتيلاً » ، وفي الوقف على المؤكد بنون لتوكيد الخفيفة التالية فتحا نحو « لنسفع » ، وفي الوقف على (ان) .

وأما سر عمل هذه الأدوات الجزم فهو أن أصل الجوازم (ان) الشرطية باعتبارها أم أدوات الشرط ، وعملت الجزم لأنه لما طال مقتضاها — وهو الشرط والجزاء — اقتضى القياس تخفيفه ، والجزم اسقاط وتخفيف ، ثم حمل عليها (لم) لأن كلا منهما ينقل الفعل ، فـ (ان) تنقله إلى الاستقبال — أي إلى التعيين له — و (لم) تنقله إلى الماضي ، وكذلك (لما) ، وأما لام الأمر فجزمت لأن أمر المخاطب نحو (قم) موقوف أي مبني ، فجعل لفظ المعرب الدال على معناه مقروناً باللام (لنقم) كلفظ المبني ، ولا يضر حمل الاعراب على البناء هنا ، لكون الاعراب في الأفعال فرعاً عن البناء فيها على الراجح ، ففيه حمل الفرع على الأصل ، وحمئت (لا) الطلبية على اللام الطلبية من حيث كانت نظيرة لها في الطلب ضرة لها في المطلوب ، فكلتاهما للطلب إلا أن اللام لطلب الفعل و « لا » لطلب الترك ، وكذلك حملت بقية أدوات الشرط الجازمة على (ان) الشرطية لدلائلها على الشرط كـ (أن) فهي تدل على تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى في المستقبل ، وأما نحو (اذا ، وكيف ، ولو) فلمخالفتها لبقية أدوات الشرط سلب منها ما أعطى لهذه الأدوات وهو الجزم ، وسنتناول ذلك — إن شاء الله تعالى — بشيء من البسط والتفصيل عند الحديث عن هذه الأدوات .

بلام ولا م طالبا ضَعُ جزما في الفعل ، هكذا بدلم هو «لما»^(١)

ومعني البيت : اجزم الفعل المضارع بـ (لا) وبالبلام إذا استغفرتكما أداني طلب ، واجزمه أيضاً بـ (لم) و (لما) .

وإليك الحديث مفصلاً عن كل أداة من هذه الأدوات الأربع :

١ - (لا) الطلبيه

معناها :

هي الموضوعة أصالة لطلب ترك الفعل ، وتكون تنتهى نحو «لا تُشرك بالله»^(٢) «ولا تشرك في الأرض مرحاً»^(٣) ولدهاء نحو «ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملنا من قبلنا ،

(١) 'لما' حرف جر و « لا » قصد لفظها مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بفعل الأمر (ضَع) ، (ولا م) الواو عاطفة (ولا م) معطوف على (لا) ، و (طالبا) حال من فاعل (ضَع) ، و (ضَع) فعل أمر مبني على المسكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت ، و (جزما) مفعول به لضع ، و (فى الفعل) جار ومجرور متعلق بضع ، و (هكذا بلم) : الهاء للتنبيه و (كذا بلم) جار ومجروران يتعلقان بفعل محذوف دل عليه المذكور قبله ، أى : ضَع كذا بلم ، (ولما) الواو حرف عطف ولما معطوف على لم ، أو قوله (بلم ولما) معطوف على قوله « بلا ولا م » بعاطف مقدر والتقدير : وهكذا بلم والجار والمجرور « كذا » متعلق بمحذوف حال أى : وبلم ولما حالة كونهما كالمذكور فى وضع الجزم به فى الفعل .

(٢) من الآية (١٣) لقمان .

(٣) من الآية (٢٧) الاسراء ، و (١٨) لقمان .

وبنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به «^(١)»، وللانتماس كقولك لندك من غير استعمال: لا تفعل يا فلان .

ومن هنا كان تسميتها طلبية أجود من تسميتها ناهية ، ولشمل طلب التترك نهيًا ودعاءً والتماسًا ، وقد تخرج عن الطلب فتستعمل في غيره جازمة أيضًا ، كالتهديد في نحو قولك لفلانك : لا تطعن ، أما إن كانت غير طلبية حقيقة أو مجازًا بل كانت نافية أو زائدة فإنها لا تعمل شيئًا في المضارع ولا اعتداد بتجويز السكوفيين الجزم في المنفي بـ (لا) الصالح قبلها (كي) اعتمادًا على ما حكاه الفراء عن العرب (ربطت الفرس لا ينفلتُ) برفع (ينفلت) وجزمه ، لأن (لا) النافية غير مخنصة فلا تعمل ، وجزم الفعل في ما حكاه الفراء على يوم وتقدير شرط ، أي ربطت الفرس لأنّ إن لم أربطه ينفلت ، ومثل ذلك (جئنّه لا يكن له على حجة) . قال الرضي ٢/٢٥٢ : « ولا مانع أن يجعل لا في مثله لنهي »

مدخولها :

تختص (لا) الطلبية بالمدخول على الفعل المضارع ، ومن ثم حملت فيه ، وكان حملها الجزم حملًا على اللام الطلبية كما مر .

فإذا بنى المضارع للمفعول كثر دخول (لا) منه عليه ، سواء أكان لتسكلم نحو (لا تُخْرِجْ^(٢)) و (لا تُخْرِجْ) ، أم مخاطب نحو

(١) من الآية (٢٨٦) البقرة .

(٢) ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى :

يا حصار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

(لا يُخْرِجُ) ، أم فائب نحو (لا يُخْرِجُ) ^(١) ، وإذا بنى المضارع للفاعل كثير دخولها على المسند إلى المخاطب نحو « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء » ^(٢) ، وإلى الفائب نحو « لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين » ^(٣)

وإنما كثير دخولها على ما تقدم لا اختلاف الطالب والطلوب منه أى الناهى والناهى ، فالناهى هو المتكلم والمنهى فى المبني للمفعول هو الفاعل المحذوف ، النائب عنه ضمير المتكلم فى المسند إلى فعل المتكلم (أى المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون) ، وضمير المخاطب فى المسند إلى المخاطب (المبدوء بالتاء) وضمير الفائب فى المسند إلى الفائب (المبدوء بالياء) ، إذ الأصل فى هذه الأمثلة : لا يُخْرِجُنِي أَحَدٌ ، ولا يُخْرِجُنَا أَحَدٌ ، ولا يُخْرِجُكَ أَحَدٌ ، ولا يُخْرِجُهُ أَحَدٌ ، فالنهي موجه من المتكلم إلى الفاعل (أحد) الذى حذف عند البناء للمفعول وأنبب عنه للمفعول وجعل حرف للضارعة همزة فى الأول ليتأتى الإسناد إلى ضمير المتكلم (أنا) : ونونا فى الثانى ليتأتى الإسناد إلى (نحن) ، وتاء فى الثالث ليتأتى الإسناد إلى ضمير المخاطب (أنت) ، وبقيت الياء فى الرابع لأن الإسناد فيه إلى الفائب لم يتغير ^(٤) .

والمنهى فى المبني للفاعل المسند إلى المخاطب هو المخاطب ، وفى المسند

(١) أو : لا يخرج محمد ، أى بالإسناد إلى الضمير أو إلى الظاهر .

(٢) من الآية (١) المحتحنة .

(٣) من الآية (٢٨) آل عمران .

(٤) الذى تغير هو المسند إليه ، فبعد أن كان الفعل مسنداً إلى الفاعل

الغائب صار مسنداً إلى نائب الفاعل الغائب .

إلى الغائب هو الغائب ، أما فعلا المتكلم المبليان للفاعل فيندرج دخول (لا)
الطلبية عليهما وجرهما لهما ، لأن الشأن أن لا ينهى الإنسان نفسه إلا على
سبيل المجاز بتهزيل نفسه منزلة الأجنبي ، وفيه ما فيه من التكلف ، وقد أشعر
كلام المصنف بهذا حيث قال (طالبا) ، لأن الإنسان لا يطلب من نفسه غالبا
ومن النادر قول الشاعر :

لأعرفن ربربا حورا مدامها مردقات على أعقاب أكوار^(١)
وقول الآخر :

إذا ماخرجنا من دمشق فلا نمد لها أبدا مادام فيها الجراضم^(٢)

(١) البيت من البسيط ، وهو للناخبة لذبيباى من قصيدة ينهى فيها قومه
عن التعرض لجمى الحارث الفسائى ، حتى لا يغزوهم ويسبى نساءهم .
الربرب : القطيع من بقر الوحش . شبه لنساء به فى حسن العيون وسكون
المشى ، حورا : جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين فى شدة موادها .
مدامها : عيونها لأنها مواضع الدمع ، مردقات : مركبات خلف الراكب ، وقد
جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردقات خلف من استقباهن .
أعقاب : جمع عقب وعقب كل شىء آخره . أكوار جمع كور وهو الرجل باداته .
(لا) ناهية ، (أعرفن) مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد
الخفيفة فى محل جزم والفاعل : أنا ، (ربربا) مفعول به ، (حورا) صفته ،
(مدامها) فاعل (حورا) ، مردقات صفة ثانية لـ (ربربا) أو حال منه ،
(على أعقاب) حار ومجرور متعلق باسم المفعول (مردقات) ، (أكوار)
مضاف إليه .

والشاهد فى : « لا أعرفن » حيث دخلت (لا) الناهية على فعل المتكلم
وهو نادر . والمعنى : لا تتعرضوا لجمى الحارث الفسائى فيسبى نساءكم فأراهن
خلف الرجال أسيرات ، فهو من إقامة المسبب وهو « أعرفن » مقام السبب وهو
تعريضهم لجمى هذا الملك .

(٢) البيت من الطويل ، قائله الوليد بن عقية يعرض فيه بمعاوية بن أبى
سفيان . الجراضم : الأكل الواسع البطن وكان معاوية كذلك .

« إذا ما » إذا شرطية وما زائدة « خرجنا » خرج فعل ماض فعل الشرط

اختلاف في أصلها والجزم بها :

١ - زعم بعضهم أن (لا) الطلبية أصلها لام الأمر ، زيدت عليها ألف فانفتحت ، وحدث لها بسبب ذلك معنى جديد ، وهو طلب المكف .

٢ - وزعم السهيلي أنها (لا) النافية . والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، لينط الأمر على النفي فيكون نهيًا ، وحذفت لام الأمر كراهة اجتماع لامين في اللفظ .

٣ - وذبح جمهور النحاة إلى أنها بسيطة هاملة بنفسها ، وهذا هو الرأي الراجح .

أما الرأيان قبله فضعيفان ، لما فيهما من تكلف بلا حاجة ولا دليل وفي الثاني - وهو قول السهيلي - ضعف من وجه آخر وهو أن النهي إنما هو طلب المكف ، لا طالب النفي بمعنى الانتفاء .

=
و « نا » فاعل ، « من دمشق » جار ومجرور متعلق بخرج ، والجملة الفعلية في محل جر بالاضافة الى « اذا » ، (فلا تعد) الفاء واقعة في جواب الشرط ، و (لا) ناهية و (تعد) فعل مضارع مجزوم بلا والفاعل : نحن ، و (لها) جار ومجرور متعلق بنعد (أبدا) ظرف زمان منصوب ، (مسا دام) ما : مصدرية ظرفية ودام فعل ماض ناسخ و (فيها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر دام و (لحرّاضم) ضم ودام والشاهد في (فلا تعد) حيث دخلت (لا) الناهية على فعل المتكلم وهو نادر ، وذكر ابن هشام في المغنى أن (لا) في البيت تحتمل أن تكون للنهي أو للدعاء .

الفصل بين لا الطلبية ومجزومها :

المشهور عدم جواز الفصل بين (لا) الطلبية ومجزومها إلا في الضرورة
كما في قول الشاعر :

وقالوا : أخانا لا تخشع لظالم عزيز ، ولا ذا حق قومك تظلم^(١)

وأجاز بعضهم الفصل بالطرف ، والجار والمجرور في قليل من النثر نحو
(لا اليوم تضرب) و (لا في الواجب تقصر) .

• • •

٢ - لام الطلب

معناها :

هي الموضوعة أصالة لطلب الفعل ، وتكون للأمر نحو (لينفق ذو سعة
من سعته^(٢)) ، وللدعاء نحو (ليقض علينا ربك^(٣)) ، وللالتماس كقولك
لمساويك (لنفعل يا فلان) ، إذا لم ترد الاستعلاء عليه ، ولذا كان تسميتها

(١) البيت من الطويل ، قائله المخبل السعدي . أخانا لا تخشع : يا أخانا
لا تتخشع أي لا تخضع ، والشاهد في (لا) الثانية حيث فصل بينها وبين مجزومها
(تظلم) بالمنادى : (ذا) والمفعول المقدم (حق قومك) وأصل التركيب : ولا
تظلم حق قومك يا هذا ، وقال العينى : « ذا حق » مفعولان فصل بهما بين « لا »
والمضارع ، وتعبه الصبان بقوله : « وفى كون (حق) مفعولا ثانيا خفاء ، ولعله
منصوب بنزع الخافض أى : ولا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك » .

ويجوز اعتبار كلمة (ذا) مفعولا به بمعنى صاحب مضافا الى كلمة
(حق) ، أى : ولا تظلم صاحب حق قومك •

(٢) من الآية (٧) الطلاق •

(٣) من الآية (٧٧) الزخرف •

بلام الطلب أجود من تسميتها بلام الأمر لتشمل طلب الفعل أمراً ودماءً والتماساً .

ولا يضر خروجها عن الطلب إلى غيره ، كما إذا أريد بها ومعها نحو :
الخبر نحو : (قل من كان في الضلالة فليمدده الرحمن مداً^(١)) ، أو التهديد
نحو : (ومن شاء فليكفر^(٢)) .

مدخولها :

تختص لام الطلب بالدخول على المضارع ، وتفتض جزمه واستقباله أى
تخصه للمستقبل ، ويكثر دخولها على المضارع المبني للمفعول ، سواء أكان
لنتكلم نحو (لا تَكْرَمْ) و (لَتَكْرَمَ) أم مخاطب نحو (لتكرم يا محمد) ،
أم غائب نحو (ليكرم محمد) ، وعلى المضارع المبني للفاعل إذا أسند إلى
الغائب : كقول النبي صلى الله عليه وسلم (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فليكرم ضيفه) .

وإنما كثر دخول لام الطلب على ما تقدم لاختلاف الأمر والمأمور فيه
كما مر في (لا) الطلبية ، ويجوز في السعة دخولها على فعل المتكلم مبين
للفاعل لوروده ، لكنه قليل ، لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا على سبيل
الجاز . ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم (قوموا فتلصل^(٣)) ،

(١) من الآية (٧٥) مريم .

(٢) من الآية (٢٩) الكهف .

(٣) روى أنس رضى الله عنه أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام
صنعت ، فاكل ثم قال : « قوموا فتلصل لكم » ثم ذكر أنس أن النبي ﷺ تقدم
وخلفه أنس ووراءهما العجوز فصلى ركعتين ثم انصرف ، والفاء لعطف جملة
طلبية على مثلهما و (اصل) مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامه جزمه حذف الياء ،
واللام في (لكم) للتعدية لأن الصلاة بمعنى الدعاء بخير .

وقول الله عز وجل (ولنحمل خطاياكم ^(١)) .

وأقل منه دخولها على فعل الفاعل المخاطب كقراءة أبي وأنس (فبذلك
فلنفرضوا) ^(٢) ، وقوله عليه الصلاة والسلام «لنأخذنكم مصافحكم» وإنما كان
كذلك - مع أن المأمور فيه غير الأمر - لأن له صيغة تخصه ، وهي فعل
الأمر ، واختص المخاطب بالأمر بصيغة الأمر وغيره بالأمر باللام لأن أمر
المخاطب أكثر استعمالاً ، فكان التخفيف فيه باستعمال صيغة الأمر له أولى .

حركتها .

حركة اللام الطليبية الكسرة حملا على لام الجر ، لأنها أختها في
الاختصاص بنوع وحملها فيه ، وسليم تفتحها . قيل : إنما تفتح على لغة سليم
إن تفتح نالها نحو (لتفهم الدرس ياخذ) بخلاف ما إذا كسر نحو (لتينذلي
بالدخول) أو ضم نحو (لتُكرِّمَ عليا) .

ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم ، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر
من تحرريكها لشدة اتصالها بما بعدها لكونهما على حرف واحد ، فصارعهما
ككلمة واحدة فتخفف بحذف الكسرة (كما خفف نحو (كتف) و (فخذ)
بتسكين الوسط المحرك بالكسرة ، نحو ، (فليستجيبوا لي ولربؤموا بي لعلم
يرشدون ^(٣)) ، وكسرها بعد (ثم) أكثر من تسكينها ، لكون (ثم) على
ثلاثة أحرف وإنما جاز تسكينها بعدها حملا على الواو والفاء فلا تبلغ في
الكثرة مبلغهما ، قال الفارسي : « الكسرة بعد ثم أجود من

(١) من الآية (١٢) العنكبوت .

(٢) من الآية (٥٨) يونس .

(٣) من الآية (٢٨٦) البقرة .

الإسكان^(١) « وقد قرئ قول الله عز وجل (ثم ليقتضوا نقمهم^(٢)) بنسكين اللام وكسرها .

حذفها وإبقاء عملها .

منع المبرد حذف لام الطلب وإبقاء عملها مطلقاً نثراً وشعراً ، وأجاز ذلك بعضهم في الشعر خاصة بقلة كابن هشام ، وأجاز السكاك في ذلك في النشر لكن بشرط تقدم (قُلْ) أي تقدم قول بصيغة الأمر ، ووافق ابن مالك في شرح السكاكية وزاد عليه أن ذلك يقع في النثر قليلاً بعد القول الغلبي ، وقد جرى الأشموني على رأي المجيزين ، فذكر أن اللام الطالبة تحذف ويبقى عملها وأن ذلك على ثلاثة أضرب .

١ — كثير مطرد : وهو حذفها بعد أمر بقول^(٣) ، نحو (قل لمبادي الدين آمنوا بقيموا الصلاة^(٤)) .

(١) وقال الأشموني : وبس (ي س ك ي ن) بضعيف بعد (تم) ، ولا قيس ، ولا ضرورة خلافاً لمن زعم ذلك « .

(٢) من الآية (٢٩) 'لحج' .

(٣) قد يقال : ذكر الأشموني عند حديثه عن جزم المضارع 'توقع جواباً' لطيب عند سقوط الفاء وقصد الجزاء أن النحاة 'ختلفوا' في جازم المضارع حينئذ على أربعة أقوال ، منها : أن لجزم بلام مقدرة ، وقد ضعف الأشموني هذا الرأي فقال : وهو ضعيف ، ولا يطرد 'لا بنجوز وتكف' ، ولم يستثن الأشموني من ذلك المضارع الواقع جواباً لـ (قل) فكيف يجعله هنا كثير مطرد ؟ فالجواب على هذا أن الأشموني أراد هناك 'الحكم على نحو (أكرمنى أكرمك) من كل ما كان فيه المضارع الواقع جواباً للطلب مسنداً إلى المتكلم ، لأن تقدير لام الأمر فيه إنما هو على وجه التجوز بتنزيل المتكلم نفسه منزلة الأجنبية ، والتكلف لأن دخول لام الأمر على فعل المتكلم قليل كما عرفت ، أما ما معنا هنا فهو بعيد عن التجوز وتكلف ، ومن ثم كان كثيراً مطرداً .

(٤) من الآية (٣١) إبراهيم .

٢ — قليل جائز في الاختيار : وهو حذفها بعد قول غير أمر ، أي بعد قول خبري ، ذكره ابن مالك في الكافية ، واستشهد به بقول الشاعر .
قلت لبواب لديه دارها تبت فإني حموها وجارها^(١)

قال المصنف دافعا للاعتراض بأنه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع في الاختيار : « الأصل : (لِنَسْأَذَنْ) نحذف اللام وكسر حرف المضارعة ، وليس الشاعر مضطرا إلى الحذف ، لتسكنه من أن يقول : (اِيَذَنْ) » .

أي أن ابن مالك يرى أن الأصل : لتأذن ، نحذف الشاعر لام العطف وأبقى الفعل مجزوما ، وليس الحذف هنا ضرورة شعرية ، لأن الضرورة الشعرية عند ابن مالك : ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهنا ليس الشاعر مضطرا إلى الحذف ، لأن له مندوحة عنه لتسكنه من أن يقول : اِيَذَنْ بفعل الأمر^(٢) دون إخلال بالمعنى أو الوزن ، ومادام الأمر كذلك فنحذف اللام هنا وإبقاء عملها إنما هو من قبيل الحذف في الاختيار .

فإن قيل : لم لا يكون هذا من تسكين المتحرك ؟ ، أي أن الفعل كان

(١) بيتان من مشطور الرجز أو بيت من تمامه ، لمنصور بن مرثد الأسدي ، (لديه دارها) خبر مقدم ومبتدا مؤخر والجملة في محل جر صفة لـ (بواب) وقد استشهد به ابن مالك وتبعه الأشموني على جواز حذف لام الأمر وإبقاء عملها في الاختيار بناء على مذهب ابن مالك في الضرورة الشعرية .

(٢) المبدوء بهمزة وصل ، فإن قيل : ان هذا تخلص من ضرورة إلى ضرورة . وحج اثبات همزة الوصل في الوصل — رد بأن الشعر هنا بيتان من مشطور الرجز لا بيت واحد مقفى (وافقت فيسه العروض الضرب في الروي) فاثبات همزة الوصل — اذن — في الابتداء لا في الوصل ، بل ولا ضرورة أيضا إذا سلمنا أنه بيت واحد مقفى ، لأن النصف الأول منه موقوف عليه والنصف الثاني مبتدأ به ، كقول الشاعر :

لا نمسب اليسوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع

مرفوعها (تيفن^(١)) لتجرده من الناصب والجازم ، فاضطر الشاعر محافظة على الوزن أن يسكنه .

وقد أجاب ابن مالك على هذا فذكر أن الراجز لو قصد الرفع^(٢) لتوصل إليه مستغنيا عن الفاء ، فكان يقول : تأذنُ إني ، أو تيفنُ إني على لغة من يسكر حرف المضارعة

أما على القول بأن الضرورة الشعرية : هي كل ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر ، فهذا البيت شاهد على أن اللام الطلبية يجوز حذفها بعد القول .
الخبري في الضرورة ، كما سيأتي في الضرب الثالث من أضرب الحذف ، ولمن منع الحذف مطلقا وهو المبرد أن يقول إن الفعل مرفوع وسكن للضرورة الشعرية التي تميز أن يقع في الشعر ما لا يقع نظيره في النثر .

٣ — قليل مخصص بالاضطرار : وهو الحذف دون تقدم قول مطلقا ، أي بصيغة أمر أو خبري ، كقوله :

محمدُ تفدُ نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا^(٣)

(١) أو « تئذن » ، لأن قلب الهمزة الساكنة هنا ياء ليس بواجب ، لأن المكسور قبلها ليس همزة أخرى ، ولذا يروى البيت السابق بالهمزة الساكنة أو الياء الساكنة أو الياء بعد التاء المكسورة .

(٢) على أن يكون الكلام خبرا لا انشاء .

(٣) هو من أبيات الكتاب ، وهو من بحر الوافر ، لم ينسبه سيبويه لأحد ، التبال : الفساد ، وقيل : الحقد والعداوة .

« محمد » منادى مبني على الضم في محل نصب « تفد » مضارع مجزوم بلام أمر محذوفة وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الشاهد إذ الأصل : لتفد فحذفت لام الأمر وبقي عملها للضرورة ، « نفسك » مفعول به مقدم « كل نفس » فاعل مؤخر .

أى : لتفد ، وقوله :

فلا تستغل منى بقائى ومدنى ولكن يكن الخير منك نصيب ^(١)
أى : ليسكن .

وقد قال المبرد فى قول الشاعر : مجلد نعد . . البيت : إنه لا يعرف
قائله ^(٢) ، وقال غيره : يحتمل أن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو (يغفر الله
لك ^(٣)) وحذفت الياء تخفيفا . واجتزأ عنها بالسكرة ، ولم يذكر
للمبرد تخريجا لقول الشاعر : ولكن يكن الخير منك نصيب ، ويبدو أنه
لم يطلع عليه ، وقد ذكر القدماء منى تخريجاً له فقال : « يمكن أن يخرج على
أن يكون الفعل مرفوعاً ، أصله (يكون) ولكنه سكن النون لأجل
الإدغام الجائز ، فأبدلها لاما وأدغم ، فالتقى ساكنان ، فحذف الأول
للضرورة ^(٤) ، وإن كان إثباته سائفاً فى السعة من باب التقاء الساكنين
على حده ، .

٣ - لم

الثالث ما يعجز فلا واحداً : (لم) ، نحو « لم يلد ولم يولد ، ولم يكن
له كفواً أحد ^(٥) » .

(١) من الطويل ، ولم يعلم قائله ، وهو أب يخاطب ابنه لما تمنى موته ،
والشاهد فى « يكن » أصله : ليكن ، فحذفت لام الأمر وبقي عملها للضرورة ،
« بقائى » بيان لقوله « منى » أو بدل منه ، و « منك » حال .

(٢) انظر المقتضب ١٣١/٢ .

(٣) ذكر ذلك الزمخشري فى شرحه للامية العرب ، وعليه فالفعل مرفوع
والضمة مقدرة على الياء المحذوفة تخفيفاً .

(٤) أى وليس للتخلص من التقاء الساكنين ، إذ التقاؤهما جائز فى مثله
نحو : (خاصة ، والضالين) من كل ما كان فيه أول الساكنين مداً والثسائى
مدغم متصل .

(٥) الأييان (٣ ، ٤) الاخلاص ..

٤ — لما

والرابع (لما) ، نحو « ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ^(١) » ،
« ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ^(٢) » .

ويشترك هذان الحرفان (لم ، لما) في أمور ، وينفرد كل منهما عن
الآخر بأمور ، وإليك البيان :

أولا : ما يشتركان فيه

١ — الحرفية ٢ — الاختصاص بالمضارع .

٣ — جزمه . ٤ — نفي معناه .

٥ — قلب زمنه إلى الماضي .

٦ — جواز دخول حمزة الاستفهام عليهما باقيين على محلها نحو ،
« ألم نشرح لك صدرك ^(٣) » ، « ألم يجدك يتيما فآوى ^(٤) » ، وقوله :

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وقلت : ألما أصبحُ والمشيب وازرع ^(٥) ؟

(١) من الآية (٢١٤) البقرة .

(٢) من الآية (١٤٢) آل عمران .

(٣) الآية (١) الشرح .

(٤) الآية (٦) الضحى .

(٥) البيت من الطويل ، للناطقة الذبياني . وزاع : كاف ومانع من وزعت
الرجل اذا كلفته . على حين : فى حين فعلى الظرفية بمعنى فى ، على الصبا :
لأجل الصبا فعلى للتعليل ، جار ومجرور متعلق بأسفل فى البيت قبيله وحين
يجوز فيه الاعراب والبناء على الفتح وهو الأرجح لضافته الى المبنى وهو =

ثانياً . ما تنعرد به (لم) :

١ - جواز مصاحبة الشرط ، نحو : « إن لم تفعل فما بلغت رسالتك »^(١) ، ولا يجوز ذلك في (لما) ، وقد ذكر النحاة تعليلين لذلك :

الأول : أن (لم) لنفي (فعل) و (لما) لنفي (قد فعل) ، فحمل منفي كل على مثبت ، فإنه يجوز في مثبت (لم يفعل) - وهو (فعل) - أن يصاحب أداة الشرط فيقال : « إن فعل كذا حدث كذا - مثلاً - ولا يجوز في مثبت (لما يفعل) - وهو : قد فعل - أن يصاحب أداة الشرط ، أي لا يجوز أن يقال : « إن قد فعل ، ذلك لأن (قد) تقتضي تحقق وقوع معنى الفعل وقرب زمنه من الحال ، وأداة الشرط تقتضي احتمال وقوع الفعل وعدمه في المستقبل .

الثاني : ذكره الرضى وهو أن عدم جواز مصاحبة (لما) الشرط أنها فاصلة قوية^(٢) بين العامل الخرفي (إن الشرطية) وشبهه (أسماء الشرط) وبين الفعل بخلاف (لم) .

وتعليل الرضى مبنى على أن عامل الجزم في نحو (إن لم تفعل) - من

= عاتبت « وعاتبت « فعل وفاعل و « المشيب « مفعول به والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة إلى حين ، على الصبا جار ومجرور متعلق بالفعل ، وقلت الواو عاطفة . قلت فعل وفاعل وما بعده في محل نصب مفعول به مقول القول ، لما اصح ، الهمزة للاستفهام ولما جازمة واضح مضارع مجزوع بها وعلامة جزمه حذف حرف العلة وفيه الشاهد حيث جزم بلما التي دخلت عليها همزة الاستفهام والفاعل أنا « والشيب وازع « الواو للحال والشيب وازع مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب حال .

(١) من الآية (٦٦) المائدة .

(٢) سيأتي أن الجمهور يرى أنها مركبة من (لم) و (ما) . وانظر شرح

كل ما كان المضارع فيه منفياً بلم للسبوق بأداة شرط جازمة - هو أداة الشرط لا (لم) ، لسبقها وقوتها ، فكما أنها أثرت في زمنه فخطبته للمستقبل كذلك تؤثر في لفظه فتجزمه ، يقوى هذا أن (لم) بطل تأثيرها في قلب زمن الفعل إلى الماضي بدخول أداة الشرط فهي في هذه الحالة مجرد النفي دون الجزم أو القلب .

وبعض النحاة يرون أن (لم) هنا أولى بالفعل لقربها ، واتصالها بالفعل وقوتها باختصاصها بالدخول على المضارع ، ولكونها حملت الجزم مع بطلان تأثيرها في قلب زمن الفعل إلى الماضي في نحو (إذا لم تهمل واجبك فافق منك) .

٢ - جواز انقطاع نفي منفيها عن الحال نحو « لم يكن شيئاً مذكوراً »^(١) ، وعدم انقطاعه نحو ، « لم يلد ولم يولد »^(٢) ، بخلاف (لا) فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق ، كقوله :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ
وَلَا فَاذِرْكُنِي وَلَمَّا أَمَزِقِ^(٣)

لهذا جاز (لم) - يمكن ثم كان - ولم يجز (لما) - يمكن ثم كان - ، بل يقال :
لما يمكن وقد يكون .

(١) من الآية (١) الانسان .

(٢) الآية (٣) الاخلاص .

(٣) البيت من الطويل ، لشاس العبدى وشاعر جاهلى ، ولقب بانمزق لهذا البيت قيل : كتبه عثمان بن عفان رضى الله عنه متمثلاً به الى على كرم الله وجهه يدعوه اليه حين حاصره الخوارج ، وتوهم أنه ياغراء على ، والشاهد فى (ولما أمزق) ، حيث اتصل نفي الملقى بلما بحال التكلم وذلك واجب .

٣ - جواز الفصل بينها وبين مجزومها الضرورة ، كقوله :

فَذَاكَ ، وَكَمْ إِذَا نَحْنُ اِمْتَرَيْنَا
نَسْكُنُ فِي النَّاسِ بِدِرْكِكَ الْمَرَاهُ (١)

وقوله

فَأَضَعَتْ مَفَانِيهَا قَفَارًا رُسُومَهَا
كَأَنَّ لَمْ يَسُوحِ أَهْلُ مِنَ الْوَحْشِ تُوْهَلُ (٢)

٤ - قد تلفى فلا يجزم بها . قيل : حلا على (لا) ، وقيل : حلا على
(ما) وهو الأحسن ، لأن (ما) تنفي الماضي كثيراً ، بخلاف (لا) فإن
الغالب نفيها المستقبل ، وأنشد الأخفش على إمامها قوله :

لَوْلَا فُؤَادُ رِسُومٍ مِنْ ذُهِلٍ وَأُسْرَتُهُمْ
يَوْمَ الصَّلَافِ لَمْ يَوْفُونَ بِالْجَارِ (٣)

(١) البيت من الوافر ، لم يسم قائله . الامتراء : الشك . المراء :
الجدل ، وجملة ، يدركك المراء خبر تكن ، والظرف الفاصل بين (لم)
ومجزومها متعلق بيدرْك ، والأصل : ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا ،
والشاهد فيه الفصل بين لم ومجزومها تكن بالظرف إذا وما أضيف إليه للضرورة .
(٢) البيت من الطويل لذى الرمة ، المعاني : جمع مغنى وهو الموضع
الذى كان غنيا به أهله ، والقفار : جمع قفر مفارقة لانبثاق فيها ولا ماء ، والرسوم
جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لا صفاً بالأرض ، والشاهد فيه الفصل بين
لم ومجزومها وهو تُوْهَل للضرورة والأصل : كأن لم تُوْهَل (تسكن) الدار سوى
أهل من الوحش .

(٣) البيت من البسيط ، لم يسم قائله ، الفوارس جمع فارس على غير
قياس ، وذهل حى من بكر ، واسرة الرجل : رهطه الآدون ، ويوم الصليفاء :

وصرح ابن مالك في شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم ، وقيل : إن الرفع في البيت ضرورة .

٥ — قد ينصب بها عند بعض العرب كما زعم الحبانى ، كقراءة بعضهم « ألم نشرح لك صدرك » ^(١) ، وقوله :
في أى يومى من المورت أقر
أيوم لم يقدر أم يوم قدر ^(٢)

ولم يرتض ابن مالك وكثير من العلماء النصب بلم ، وماورد محمول
هندم علي أن الفعل مبنى على الفتح لا منصوب بـلم ، لأنه مؤكد بالنون
الخفيفة ، والأصل : تشرحن ويقدرن ثم حذفت النون وبقيت الفتحة
دليلا عليها .

يوم من أيام العرب كان فيه وقعة ، والصليفاء فى الأصل مصغر الصلفاء وهى
الأرض الصلبة .

« فوارس » مبتدأ ، « من ذهل » صفة لفوارس ، والخبر محذوف أى : موجودون ،
ويجوز رفع « اسرتهم » عطفا على « فوارس » وجره عطفا على « ذهل » ،
يوم الصليفاء ظرف زمان متعلق بالخبر المحذوف أى : موجودون يوم
الصليفاء ، ولا يصح تعلقه بالفعل « يوفون » لأنه جواب « لولا » وما فى حيز
الجواب لا يتقدم عليه ، والشاهد فى (لم يوفون) حيث لم تجزم (لم) للضرورة ،
أو لغة قوم .

(١) الآية (٢) الشرح .

(٢) البيت من الرجز للحارث بن المنذر الجرمى ، قاله الامام على كرم الله
وجهه يتمثل به ، (فى أى) جار ومجرور متعلق بأقر و (أى) مضاف الى
مبنى مضاف الى ياء المتكلم وهو يومى ، والهزمة للاستفهام (ويوم) منصوب
على الظرفية أو مبنى على الفتح ، ويجوز جسه على البدلية من (يومى)
والشاهد فى (لم يقدر) بفتح الراء ، قيل : الفتحة للاعراب والفعل منصوب بلم
على لغة بعض العرب ، وقيل : الفعل مجزوم والفتحة للاتباع ، وقيل : الفعل
مبنى والفتحة للمبناء .

وهذا التخرج فيه شذوذان .

١ - تؤكد النفي بـلم .

٢ - حذف النون لغير وقف ولا ساكنين .

وقال الهداميني : الفتحة لإتباع الفتحة قبلها أو بعدها ، وذكر ابن هشام في اللقي ٢٧٧/٢ تخرجين آخرين ، أحدهما لابي الفتح ابن جني والآخره ، ولم أشأ الإطالة بذكرهما ، فارجع إليها إن شئت الاستزادة .

ثالثاً : ما تفرد به (لما) :

١ - جواز حذف مجزومها والوقف عليها في الاختيار ، كقوله :

فَبَحِثْ قُبُورَهُمْ بَدَأَ وَلَمَّا كَفَنَاتِ الْقُبُورِ لَمْ يَجِبْنَاهُ^(١)

أى : ولما أكن بدءاً قبل^(٢) ذلك ، أئى سيدها ، وتقول : قاربت المدينة ولما أئى : ولما أدخلها ، وهو أحسن ماخرج عليه قراءة من قرأ من السبعة ،

(١) البيت من الوافر ، لأعرابي من بنى أسد ، « بدءاً » حسال من تاء الفاعل ، والشاهد فيه حذف مجزوم « لما » والشاعر يتحسر على من مات من قومه ، فموت عظمائهم قد أفسح الطريق أمامه للسيادة ، ولم يكن كذلك في حياتهم وهذا المعنى قريب من قول الشاعر :

خلت الديار فمسدت غير مسود ومن الشقاء تفردى بالسودد

(٢) أى قبل مجيء قبورهم ، والظاهر أن قول هذا البيت بعد مضى مجيء قبورهم بدءاً ، فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفي منفيها بحال التكلم .

(وإن كلاً ليوفينهم ربك أمهم^(١)) بتشديد نون (أن) وميم (لما^(٢))
ذكر ابن الحاجب في الإملاء ٣٥ من أماليه على آيات من القرآن الكريم .

أن (لما) هذه جازمة حذف فعلها ، والتقدير : لما يُبْمَلُوا ،
أو لما يُتْرَكُوا ، بدليل تقدم ذكر السعداء والأشقياء ومجازاتهم . ،
وقال ابن هشام في المغني ٢/٢٨٢ والاولى عندي أن يقدر : كلاً يُوقَفُوا
وسيو قونساً ، ووجه رجوعه أمران : أحدهما : أن بعده (ليوفينهم) وهو
دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع ، والثاني : أن معنى (لما)
متوقع الثبوت ، والإهمال غير متوقع الثبوت^(٣) .

وأما (لم) فلا يجوز حذف مجزئها إلا في الضرورة كقول الشاعر :

(١) من الآية (١١١) هود .

(٢) أما قراءة تخفيف (ن) وتشديد (لما) ف (ان) فيها مخففة من
'النقيلة' ، وأعملت و « كلا » اسمها و « لما » جازمه ومحزومها محذوف تقديره
يهملوا أو يوقفوا والجملة خبر (ان) المخففة .

وأما قراءة تشديد النون وتخفيف الميم ، أو تخفيفهما فـ « ان » في الأولى
على أصلها من التشديد ووجوب الأعمال ، وفي الثانية مخففة وأعملت ، واللام
من (لما) فبهما لام الابتداء ، وقيل : اللام في قراءة تخفيف «ن» فارقة
بين «ان» النافية و «ان» المخففة ، وليس كذلك لأن الفارقة إنما تكون عنه
تخفيف «ان» وإهمالها ، و «ما» زائدة للفصل بين اللامين ، أو اسم
موصول خبر «ان» ، «ليوفينهم» جواب قسم مقدر ، والتقدير : وإن كلاً
للدين والله ليوفينهم ، فإن قيل : أن جملة الصلة كالصفة والحال في اشتراط
الخبرية فلا تكون جملة القسم صلة لما لأنها انشائية ، قيل : أن الصلة في المعنى
جملة الجواب .

(٣) لا يسلم الدماميني أن الإهمال غير متوقع الثبوت ، ويرى أنه متوقع
الثبوت عند الكفار ، ولذا كانوا يسترسلون في الأعمال القبيحة ظناً منهم أنهم
ستركون سدى ، ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي
المتكلم شيئاً بلما بناء على توقع غيره لثبوت ، كما أن «قصد» تكون لتوقع
المتكلم ولتوقع غيره .

أَحْفَظْ وَدَبِعَتْكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا
يَوْمَ الْأَهَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ^(١)

٢ — كون منفيها يكون قريبا من الحال بالنظر إلى ابتدائه ، ولا يشترط ذلك في منفي (لم) ، تقول : لم يكن خافدا في العام للماضي مقبلا ، ولا يجوز لما يكن :

و قال ابن مالك : كون منفي (لما) يكون قريبا من الحال خالبا لالازم ، فيجوز نحو (عصى إبليس ربه ولما يندم) .

٣ — كون منفيها يتوقع ثبوته غالبا^(٢) في المستقبل ، بخلاف منفي (لم) ، ألا ترى أن معنى قوله تعالى (بل لما يفوقوا عذاب^(٣)) أنهم لم يفوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع ، ولهذا قال الزمخشري في تفسير قوله جل جلاله (ولما يدخل الإيمان في قلوبكم^(٤)) : « ما في (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيها بعد^(٥) » :

وأما بالنسبة إلى الماضي ف (لم) و (لما) سيان في التوقع وعدمه .
مثال التوقع : (ما لي قت ولم تقم ا) أو (لما تقم ا) أي مع أي كنت متوقفا

(١) البيت من الكامل ، لا إبراهيم بن هرمة ، استودعتها بالبناء للمجهول التاء مفعوله الأول نائب عن الفاعل والثاني الضمير المنصوب (ها) والشاهد في (وان لم) حيث حذف مجزوم (لم) للضرورة ، والتقدير . وان لم تصل .

(٢) ومن غير الغالب (ندم إبليس ولما ينفعه الندم) .

(٣) من الآية (٨) ص .

(٤) من الآية (١٤) الحجرات .

(٥) أي لأن التوقع في كلامه تعالى يحمل على التحقيق ، وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدماميني أنه قد يكون من غيره أيضا .

منك فيها معنى القيام^(١) ، ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء (لم يقم) أو (لما يقم) .

٤ — اختلف النحاة في كونها بسيطة أو مركبة من (لم) و (ما) الزائدة وبعضهم يرى أنها بسيطة ، أما (لم) فهي بسيطة بلا خلاف .



تلييه :

كما ترد (لما) أختال (لم)^(٢) ، ترد على وجهين آخرين في اللغة العربية لا يلبيها فيهما المضارع ، وهما :

١ — لما الحينية ، وهي تختص بالماضي لفظاً ومعنى ، وتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو (لما جاءني محمد أكرمه) .

ويسمى بعض النحاة : حرف وجود لوجود ، وبعضهم يسميها : حرف وجوب لوجوب ، ويرى ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وجماعة أن (لما) هذه ظرف بمعنى (حين) وقال ابن مالك هي ظرف بمعنى (إذ) واستحسنه ابن هشام وتبعه الأحمسون ، لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة .

ورجح مذهب الفاتلين بحرفيتها^(٣) بأشياء منها : قوله تعالى (فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة الأرض^(٤)) ، وقوله عز وجل (فلما أحصوا

(١) والذي يشعر بالتوقع هو التعجب من عدم قيام المخاطب .

(٢) أى نظيرة لها فى الأمور الستة الماضية .

(٣) وعلى رأس هؤلاء سيبويه وابن خروف .

(٤) من الآية (١٤) سبا .

بأسنا إذا هم منها يركضون^(١) ، إذ ما بعد (ما) النافية و (إذا) الفعالية لا يعمل في ما قبلهما . ومنها : إجماعهم على زيادة (أن) بعدها كقوله تعالى :

« فلما أن جاء البشر^(٢) » . ولو كانت ظرأ والجملة بعدها في محل خفض بالإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ (أن)^(٣) .

وجواب (لما) هذه يكون فعلا ماضياً نحو (فلما نجحتم إلى البر أهرضتم^(٤)) ، وجملة اسمية مقرونة بإذا العجائية نحو (فلما نجحتم إلى البر إذا هم يشركون^(٥)) باتفاق ، ويكون جملة اسمية مقرونة بالقاء عند ابن مالك نحو : (فلما نجحتم إلى البر فهم مقتصد^(٦)) ، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور نحو (فلما ذهب من إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط^(٧)) ، وقيل في آية القاء : إن الجواب محذوف ، أي : انقسموا قسمين فهم مقتصد ... ، وفي آية المضارع إن الجواب (جاءته البشرى) على زيادة الواو أو محذوف تقديره : أقبل يجادلنا .

ومن مشكل (لما) هذه قول الشاعر :

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَيْدِ شَمْسٍ وَهَارِشَمِ

يقال : أبين فعلاها ؟ والجواب أن (سقاؤنا) فاعل لفعل محذوف

(١) الآية (١٢) الأنبياء .

(٢) من الآية (٩٦) يوسف .

(٣) لعل القائلين باسميتها لا يرون أنها مضافة وبذلك يكون عاملها فعل الشرط ، ولا ينز م الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

(٤) من الآية (٦٧) الاسراء .

(٥) من الآية (٦٥) العنكبوت .

(٦) عن (٣٢) لقمان .

(٧) الآية (٧٤) هود .

يفسره « وَكَى » بمعنى سقط ، وجوابها محذوف تقديره : قلت بدليل « أقول » ، وقوله ثم فعل أمر من قواك : شئت البرق ، إذا نظرت إليه ، والمعنى : لَمَّا سَقَطَ سَقَاؤُنَا قُلْتُ لِعِبَادِهِ شَيْءٌ .

٧ - لَمَّا الاستثنائية ، وهي حرف استثناء بمعنى (إلا) ، وتدخل على الجملة الاسمية نحو : إن كل نفس لما عليها حافظ ^(١) ، في قراءة من شدد الميم ^(٢) ، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو : أَتَشُدُّكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ ^(٣) ، أى إلا فعلت ، والمعنى : ما سألك إلا فعلك

★ ★ ★

« ما يجزم فعلين »

ولما فرغ المصنف مما يجزم فعلاً واحداً انتقل إلى ما يجزم فعلين ^(٤) ، فقال :

(١) الآية (٤) الطارق .

« أن » نافية « كل نفس » مبتدأ ومضاف إليه « لما » استثنائية ملفظة بمعنى (إلا) (عليها حافظ) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة خبر (كل) .

(٢) وعلى قراءة تخفيف انيم : (أن) مخففة من الثقيلة مهملة (كل نفس) مبتدأ (لما) اللام هارقة و (ما) زائدة وجملة (عليها حافظ) خبر (كل) .

(٣) (أشد) فعل مضارع والفاعل أنا والكاف مفعوله الأول (الله) منصوب على نزع الخافض (لما) استثنائية لا عمل لها (فعلت) فى معنى (أن تفعل) فهو ماض لفظاً لا معنى ، ولذا يقال انه مؤول بمصدر بدون ساكن وقع مفعولاً به ثانياً لأنشد بمعنى أسأل ومفعول أسأل لا يكون الا مفرداً ، فالسابق معنوى ، ونذا قيل فى لما هذه : انها دخلت على الماضى لفظاً لا معنى .

(٤) أى غالباً ، والا فقد يجزم فعلاً وجملة ، وذلك اذا اقترن الجواب

واجزم بأن ومن وما مهماً أى متى إيانَ أينَ إذ ما^(١)
وحيثما أئى ، وحرفُ إذ ما كيان ، وباقي الأدوات أسماء^(٢)

يذكر ابن مالك هنا أن الأدوات التي تجزم فعلين إحدى عشرة أداة ،
هى : إن ومن و ما ، و مهماً ، و أئى ، و (متى) و (إيان) و (أين)
و (إذ ما) و (حيثما) ، و (أئى) ، منها حرفان هما : (إن) و (إذ ما)
وباقياها أسماء .

واليك الكلام مفصلاً عن هذه الأدوات :

بم تسمى هذه الأدوات ؟ ولماذا ؟

تسمى هذه الأدوات أدوات الشرط ، وذلك لإفادتها الشرط أى التعليل
فإنها تدل على تعليل حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط فى

بالفاء نحو قوله تعالى : (قل : ان كنتم تحبون الله فاتبعونى) ، (وان يمسك
بخير فهو على كل شئ قدير) . أو (اذا) الفجائية نحو قوله عز وجل
(وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) ، وقد يجزم فعلاً واحداً
كما اذا كان فعل الشرط ما ضياً فى محل جزم وجاء بعده مضارع مرفوع نحو :
وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول : لا غائب مالى ولا حصرم
وسياتى لذلك كله - ان شاء تعالى - مزيد بيان .

(١) اجزم (فعل أمر والفاعل مستتر فيه وجوباً تقديره : أنت ، (بان)
جار ومجرور متعلق بـاجزم ، و (من ، ما ، مهما ، أئى ، متى ، إيان ، أين ،
اذ ما) معطوفات على (ان) بعاطف مذكور أو مقدر .

(٢) (حيثما أئى) معطوفتان على (ان) فى البيت السابق بعاطف
مذكور فى الأولى مقدر فى الثانية (وحرف اذ ما) الواو للاستئناف و (حرف)
خبر مقدم و (اذ ما) قصد لفظه مبتداً مؤخر (كان) جار ومجرور متعلق
بمتحذوف نعت لحرف . (باقى) مبتداً وهو مضاف و (الأدوات) مضاف اليه ،
(أسما) خبر المبتداً وأصله : أسماء فقصر للضرورة .

المستقبل عند التسكلم ، بمعنى أنه يترتب على حصول مضمون الشرط حصول مضمون الجواب في اعتقاد المتكلم ، ففي نحو (إن تنصت إلى الشرح تنجح) دلت (إن) على تطبيق حصول النجاح (الجواب) على حصول الإنصات (الشرط) . أي أنه يترتب على حصول الإنصات حصول النجاح في اعتقاد المتكلم .

ما نوع هذه الأدوات ؟

اتفق النحاة على أن (إن) حرف وضع للدلالة على مجرد التطبيق ، أي تعليق وقوع الجواب على الشرط كاسبق ، ولذا سميت (أم أدوات الشرط ^(١)) كما اتفقوا على أن (من ، وما ، متى ، وأبأ ، وإيان ، وأين ، وأنى ، وحيثما) أسماء تضمنت معنى الشرط .

واختلفوا في (إذ ما ، ومهما) ، أما (إذ ما) فهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) لجرد التطبيق نقولك (إذ ما تبتهج تنجح) بمعنى (إن تبتهج تنجح) وقول الشاعر :

ولأنك إذ ماتأت ما أنت أمر به تلف من إياه تأمر آتيا ^(٢)

(١) ذكر ابن مالك في شواهد التوضيح ص ١٩ أن (إن) قد تهمل حملا على (لو) كقراءة طلحة . (فاما ترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة ، على اهمال (إن) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة ، فالفعل مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل ، وأما قراءة (فاما ترين) بكسر الياء وتشديد النون المفتوحة فـ (إن) فيها جازمة والفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع أما النون المشددة المفتوحة فهي نون التوكيد وكانت ياء المخاطبة ساكنة قبل التوكيد فلما أكد الفعل بعد جزمه التقى ساكنان : ياء المخاطبة والنون الأولى من المشددة فحركات الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة .

(٢) البيت من الطويل لم يعلم قائله ، والشاهد في (إذ ما) حيث

بمعنى إن تأت . .

وعى ظرف زمان زيد عليها (ما) عند المبرد فى أحد قوليه وابن السراج
والفارسي ، فهى عندهم بمعنى (متى) الزمانية المتضمنة معنى الشرط ،
ومعناها فى المثال السابق (متى تجتهد تنجح) وفى البيت ، متى تأت ^(١) .

وأما (مهما) فهى اسم على الأصح بمعنى (ما) ، خلافا للسبيل الذى زعم
أنها تأتى حرة ^(٢) .

= جزم فعلين وهما : تأت وتلف و (اذ ما) عند سيبويه حشر شرط جازم
لا محل له من الاعراب وعند المبرد وابن السراج والفارسي ظرف زمان متضمن
معنى الشرط فى موضع نصب على الظرفية لفعل الشرط (تأت)، وخبر (ان) هنا
هو مجموع جملتى الشرط والجزاء .

(١) قال ابن مالك : والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ، لأنها قبل التركيب
(مع ما) حكم باسميتها لدالتها على وقت ماض دون شيء آخر يدعى أنها دالة
عليه ، ولما ساءتها الأسماء فى قبول علامات الاسمية ، كالتنوين ، والاضافة اليها ،
والوقوع موقع مفعول فيه . أى نحو قوله تعالى : « فقد نصره الله اذ أخرجه
الذين كفروا » - ومفعول به . أى نحو قوله عز وجل : « واذ كفروا اذ كنتم قليلا
فكثرتم » ، وأما بعد التركيب (أى بعد تركيب اذ « الظرفية مع « ما » الزائدة)
فمدلولها المجمع عليه المجازاة وهو من معانى الحروف، ومن ادعى أن لها مدلولاً زائداً
على ذلك فلا حجة له ، وهى مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التى كانت
قابلة لها قبل التركيب ، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها .
(٢) استدل السهيلي على ذلك بقول زهير بن أبى سنى :

ومهما تكن عند امرئ من خليفة وإن خالها تخفى على الناس تعلم =
= قال : ان « مهما » فى البيت حرف بمنزلة « ان » بدليل أنها لا محل لها من
الاعراب ، « اذ لا تكون مبتدأ لعدم وجود ضمير فى الجملة الفعلية بعدها يعود
عليها ويكون رابطاً ، ولا مفعولاً لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ، ولا سبيل الى
غيرهما فتعين أنها لا موضع لها ، وأجيب بانها اما خبر « تكن » و « خليفة »
اسما و « من » زائدة لأن الشرط غير موجب عند أبى على ، وأما مبتدأ واسم
« تكن » ضمير راجع اليها والظرف « عند امرئ » خبر « تكن » وأنت ضميرها
(أى اسم تكن العائد عليها) لأنها الخليفة فى المعنى ، وأما مبتدأ وفاعل
=

أقسام أسماء الشرط من حيث الظرفية وغيرها :

تنقسم أسماء الشرط من حيث استعمالها ظرفاً وغير ظرف ثلاثاً :
أقسام :

١ - ما يستعمل ظرفاً ، وهو خمسة أسماء (متى ، أبان ، أين ، وأنى ، وحيثا) .

٢ - ما يستعمل غير ظرف ، وهو ثلاثة أسماء : (من ، وما ، ومهما) .

٣ - ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف ، وهو اسم واحد هو (أى)

وهذه البيان :

أولاً : ما يستعمل من أسماء الشرط ظرفاً ضربان : ما يستعمل ظرفاً للزمان ، وما يستعمل ظرفاً للمكان ، فالزمانى اسمان :

١ - متى : وهى لتعميم الأزمنة ، أى لمعوم الأزمنة فلا تختص بزمن كقولها :

متى تأتية تفتشوا إلى ضوء ناره تبعده خير ناره عندها خير موقد^(١)

« تكن » - على أنها نامة - ضمير راجع إلى « مهما » و « عند امرئ » طرف لغو متعلق بتكن ، و « من خليفة » بيان لمهما على وجهي كونها مبتدأ .
(١) البيت من الطويل للحطيئة - نعضو : مضارع عشا أى أتى نارا يرجو عندها خيراً وجملته فى محل نصب حال من فاعل تات أى : أنت ، « خير ناره » مفعول تجدد ، « عندها خير موقد » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة فى محل جر نعت للمضاف إليه « ناره » ، والشاهد فى « متى » حيث استعمل ظرف زمان متضمناً معنى الشرط فجزم فعلين : تات ، وتجدد .

وقوله :

متى ماتلقى فردين تَرْجُفُ رَوَافِ أَيْتِيكَ وَتُسْتَطَارَا^(١)

وقد ذكر ابن مالك في الكافية والتسهيل أن (متى) قد تهمل حملا على (إذا) ومثل بالحديث (إن أبا بكر رجل أَرِيفٌ^(٢) ، وإنه متى يقوم مقامك لا يُسَمِّعُ الناس) ، وفي الارتشاف لأبي حيان : ، ولا تهمل (أى متى) حملا على (إذا) خلافا لمن زعم ذلك^(٣) .

٢ - أيا ن بفتح الهمزة وُصِّلِمَ تسكرها ، وهى أَيْعًا لنعيم الأزيمة ، كقوله :

أَيَانُ نَوْمِكَ نَأْمَنُ غَيْرَنَا ، وَإِذَا لَمْ تَدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا^(٤)

وقوله :

إِذَا النُّجْمَةُ الْأَدْمَاءُ كَانَتْ بِقَفَرٍ فَأَيَانُ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ^(٥)

(١) البيت من الوافر ، فردين : حال من الضمير المستقر (المفاعل) والياء (المفعول) فى « تلتقى » ، رواف : جمع رانفة وهى أسفل الأليسة إذا كنت قائما ، وتستطارا : تفزع وتذعر ، والشاهد فى « متى » ، حيث جزم فعلين : تلق ، وترجف .

(٢) أسيف : ذو أسف وحزن ، وقوله « يقوم مقامك » أى فى الصلاة ، وقوله « لا يسمع الناس » أى ليكائه . وانظر شواهد التوضيح ١٧ - ١٩ .

(٣) أبو حيان لا يعتمد فى الاستشهاد على الحديث خلافا لابن مالك .

(٤) البيت من البسيط ، والشاهد فى « أيا ن » حيث جاءت جازمة لفعلين : نؤمن وتأمين « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأمن ، « لم تزل » جواب « إذا » ، « حذرا » خبر لم تزل .

(٥) البيت من الطويل ، الأدماء : الشديدة البياض ، أو البيضاء السوداء المقلتين ، والشاهد فى « أيا ن » حيث جزمت فعلين : تعدل وتنزل .

والمكانى ثلاثة أسماء هي :

١ - أين وهي لتعميم الأمكنة ، أى للأمكنة عموماً ، نحو قوله تعالى :
(أينما تكونوا يدرككم الموت^(١)) ، ونحو قول الشاعر :

أين تصرف بنا العداة تمجدنا نصرف العيس نحوها لنلنا^(٢)
وقول الآخر :

صعدة نابتة في حائر أينما الريح تميلها تحول^(٣)

٢ - أين ، وهي لتعميم الأمكنة أيضاً كقوله :

خليلى أين تاتيانى تاتيا أخا غدر مايرضيكما لا يحاول^(٤)

٣ - حينما ، وهي لتعميم الأمكنة أيضاً مثل أين وأين كقوله :
حينما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان^(٥) .

(١) من الآية (٧٨) النساء .

(٢) البيت من الخفيف لابن همام الصلولى ، تصرف بنا : أينما ، العداة : جمع عاد ، العيس : ابل بيض بشقرة ، والشاهد فى « أين » حيث جاءت جازمة لفعلين : تصرف ، وتجد .

(٣) البيت من الرمل قاله المحسام بن ضرار ويقال هو لكعب بن جعيد يصف امرأة الاعتدال أى هى صعدة ، والصعدة قناة مستوية لا تنبت الا كذلك فلا تحتاج الى تثقيب ، والحائر مجتمع الماء - صعدة : خبر لمبتدأ محذوف ، الريح فاعل لفعل محذوف يفصره المذكور وهو « تميلها » ، تمل : جواب الشرط ، والشاهد فى « أينما » حيث جزمت فعلين : تميل المحذوف ، وتمل .

(٤) البيت من الطويل : خليلى : منادى بيا محذوفة منصوب بياء مدغمة فى ياء المتكلم لأنه مثنى وهو مضاف وباء المتكلم مضاف اليه ، والشاهد فى « أين » حيث جزمت فعلين : تاتيانى وتاتيا وعلامة جزم كل منهما حذف نون الرفع والنون المذكورة فى الأول قبل ياء المتكلم هى نون الوقاية .

(٥) البيت من الخفيف . الغابر الباقي والماضى فهو من الأضداد والمراد الأول ، والشاهد فى « حينما » حيث جزمت فعلين . تستقم ويقدر ، ويمسى هذا البيت عند العروضيين بالدرج لكونه أدرج أول عجزه فى آخر صدره وأول العجز منه الهاء من لفظ الجلالة .

ثانياً : ما يستعمل من أسماء الشرط غير ظرف ثلاثة هي :

١ - مَنْ ، وهي لتعميم أولى العلم نحو قوله تعالى : (من يعمل سوءاً يعجزه) ^(١) .

٢ - ما ، وهي لتعميم ما تدل عليه في حال موصوليته نحو قوله تعالى : (وما تفعلوا من خير يعلمه الله ^(٢)) ، وقول الشاعر :

أرى العمر كنزاً ناقصاً كل ليلة وما تنقص الأيام والاهرُ ينفد ^(٣)

و « من » و « ما » لا تدلان على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط :

قال الأشموني : « وكلناهما (من وما) مبهمة في أزمان الربط » .

استعمال « ما » ظرفاً عند ابن مالك :

ذكر ابن مالك في السكافية والنسبيل أن « ما » هذه قد ترد ظرف زمان . وأن ذلك ثابت في أشعار الفصحاء من العرب ، ومن ذلك قول الفرزدق :

وما نهيَ لأرهبٍ وإن كنتُ جارماً

ولو عد أهدائي على لهم ذحلاً ^(٤)

(١) من الآية (١٢٣) النساء .

(٢) من الآية (١٩٧) البقرة .

(٣) البيت من الطويل « ما » شرطية مفعول به مقدم وفيها الشاهد حيث جاءت جازمة فعلين : تنقص وينفد .

(٤) البيت من الطويل . ذحلاً : ثارا ، وقد استشهد به ابن مالك على

وقول ابن الزبير :

فَاَتَحْيَ لَانْسَامٍ حَيَاةً ، وَإِنْ تَمَتَّ

فَلَاخِرٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا الْعِيشُ أَجْمَعُ^(١)

ولم ير بدر الدين حجة لآبيه في البيتين لصعته تقديرها فيهما بالمصدر وحده من غير تقدير الظرف ، والتقدير : أى حياة تحي لا أُرهب ، وأى حياة تحي لانسام ، فوضع « ما » في البيتين نصب على المفعولية المطلقة لاهل الظرفية

٣ — مهما ، وهى بمعنى (ما) نحو قوله تعالى « وقالوا : مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين^(٢) » .

وهى عند الجمهور لا تخرج من الاسمية خلافاً لسبيل كما مر ، ولا من الشرطية خلافاً لابن مالك وجماعة زعموا أنها تكون استفهاماً ، قالوا : هى فى قوله :

مَهَالِي الْبَيْتِ مَهَا لَيْسَ أَوْدَى يَنْعَلِي وَسِرْبَالِي^(٣)

مجىء « ما » شرطية ظرفية أى : أى زمن تحي فيه لا أُرهب ، والحق أن « ما » هنا وفى الشاهد الآخر الذى أورده ابن مالك مجردة عن الظرفية كما قال الجمهور ، ولا حجة لابن مالك فى البيتين كما ستعرف .
(١) البيت من الطويل ، والشاهد فيه كالذى قبله .
(٢) الآية (١٣٢) الاعراف .

(٣) البيت مطلع قصيدة لعسرو بن ملقط الطائى ، وقد استشهد به ابن مالك وجماعة على خروج « مهما » الى الاستفهام ، ورد الجمهور بأن المعنى : مه أى اكفف ، ثم استأنف : مالى ؟ أى : أى شئ لى ؟ أودى نعلأى وسربالى أى ذهب نعلأى وسربالى فالباء زائدة فى « بنعلأى » للضرورة ، وابن الحاجب يرى أن الباء معدية ولعل الفاعل على رأيه ضمير يعود على اسم فاعل من لفظ الفعل والتقدير : أودى هو — أى مود — بنعلأى . انظر الاملاء ٣١ على الأبيات فى أمالى ابن الحاجب ، والخزانة ٢٠/٩ هارون .

مبتدأ و (لى) الخبر وأعيدت الجملة توكيداً ، وأجيب بأنه يعتمل أن يكون التقدير مه اسم فعل أمر ثم أستأنف استفهاماً بـ (ما) وحدها فهي ليست (مهما) لتي معنا .

ومن الأحكام الخاصة بهما - أيضاً - أنها لا تجر بإضافة فلا يقال :
(جهة مهما تسكن أكن) ، ولا يحرف جر فلا يقال (هل مهما تسكن أكن) ،
بخلاف (من ، وما) فإنهما يخرجان عن الشرطية ، ويجران بالإضافة نحو
(غلام من تضرب أضرب) و (كتاب ما تقرأ أقرأ) ، وبالحرف نحو (بمن
تثق أثق) و (عما تسأل أسأل) .

استعمال (مهما) ظرفاً عند ابن مالك :

ذكر ابن مالك في الكافية والتسهيل أن استعمال . (مهما) ظرفاً ثابت في
أشعار الفصحاء من العرب كما سبق في (ما) ، وأن من ذلك قول حاتم :

وإنكَ مَهما تَعطِ بَطْنَكَ سؤْلُهُ

وَفَرَجَكَ فَا لا مَفْتَى الدِّمِّ أَجْمَعَا ^(١)

وقول طغيب القنوي :

نُبِذْتُ أَنْ أَبَا شُكَيْمٍ يَدْرِى مَهما يَعْشُ يَسْمَعُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ ^(٢)

ولم ير بدر الدين في هذين البيتين أيضاً حجة لما ذهب إليه ابن مالك

(١) البيت من الطويل ، وقد استشهد به ابن مالك على مجيء « مهما »
ظرفية ، أى : أى زمن تعط بطنك فيه ، وقد رد بدر الدين هذا الشاهد
وما بعده بما رد به شاعدي ابن مالك على استعمال « ما » ظرفية .

لصحة تقدير (مها) بالمصدر وحده كما مر في (ما) ، والتقدير : أى إعطاء
تعط ، وأى عيشة يعيش ، فوضع (مها) نصب على المفعولية المطلقة
لاعلى الظرفية .

أصل (مها) :

اختلف النحاة في أصل (مها) ، فالصريون يرون أنها مركبة وأصلها
(ماما) الأولى شرطية والثانية زائدة . فنقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى
هاء ، والكوفيون يرون أنها مركبة أيضا لكن أصلها (مه ما) أى (مه)
التي هي اسم فعل أمر بمعنى اكفف زيد عليها (ما) ، فحدث بالتركيب
معنى جديد لم يكن موجود هو الشرط ، وأجاز ذلك سيويوه ، وأبو حيان يرى
أنها بسيطة وهو المختار ، لأنه لم يقم دليل على التركيب

ثالثا : ما يستعمل من أسماء للشرط ظرفا وغير ظرف اسم واحد هو
(أى) فهو عام في قوى العلم وغيرم بحسب ما يضاف إليه ، فإن أضيف إلى
ظرف مسكان فهو ظرف مسكان نحو (أى مسكان تجلس أجلس) ، وإن
أضيف إلى ظرف مسكان زمان فهو ظرف زمان نحو (أى يوم تحضر
أحضر) وإن أضيف إلى غيرهما فهو غير ظرف نحو قوله تعالى (أيا مأتدوها
فه الأسماء الحسنى^(١)) ، ونحو (أى كتاب تقرأ تستفد) .

(١) من الآية (١١٠) الاسراء ، و « أيا » مفعول به ثان لتدعوا لانها
بنعني : تسعوا . والاصل : أى اسم فحذف المضاف اليه وعوض عنه القنوين و « ما »
زائدة و « وتدعوا » فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال
الجهمية ، ووالو الجماعة فاعل ، والمفعول الأول محذوف أى : أى اسم تسعوا الله ،
والفاء واقعة في جواب الشرط وله خبر مقدم « الأسماء مبتدا مؤخر » الحسنى صفة
المبتدا والجملة بعد الفاء في محل جزم جواب الشرط .

أقسام أدوات من حيث اتصالها بـ (ما) :

اتصال (ما) بهذه الأدوات على ثلاثة أضرب :

١ — ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها ، وهو (حيث • وإذا) ، وقد اختلف العلماء في تعليل ذلك ، فقال العاميني : « وإنما وجبت زيادة ما فيهما لتكفيهما عن الإضافة فيثنأى الجزم بهما ، وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم لأن المضاف إليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم ؟ » ، وقال الفارضى : زيدت (ما) فيهما فرقا بين حالة جزمهما وحالة عدمه .

وأجاز الفراء الجزم بهما بدون (ما) .

٢ — وضرب لا يلحقه ما وهو (من) ، و (ما) و (مهما) و (أى) ، وأجازهم السكوفيون في (من) و (أى) .

٣ — وضرب يجوز فيه الأسمان ، وهو (إن) ، و (أي) و (متى) و (أين) و (أيان) ، ومنع بعضهم في (أيان) والصحيح الجواز لوروده كقول الشاعر السابق .

(فأيان ما تعدل به الريح تنزل)

آراء النحاة في الجزم بإذا وكيف ولو :

لم يذكر المصنف هنا في الجوازم (إذا) و (كيف) و (لو) :
أما (إذا) فالشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر ^(١) ، ذلك لأنها موضوعة

(١) ذكر ابن هشام في (مغنى اللبيب) أن « إذا » تكون غير مضافة إذا جُزمت عند الجميع ، وهو الحق لعدم اجتماع الإضافة والجزم كما مر عن الدماميني .

لأن من معين واجب الوقوع، والشرط المقنض للجزم لا يكون إلا في ما يمتثل
الوقوع وعدمه ومن ثم فلا يجزم بها إلا في الشعر حملا على (مق) ، وقد
صرح ابن مالك في منظومته (الكافية الشافية) فقال :

وَشَاعَ جَزْمٌ بِإِذَا حَمَلًا عَلَى مَقٍ، وَذَا فِي النَّثْرِ لَمْ يَسْتَحْمَلَا

وقال في شرحها : وشاع في الشعر الجزم بـ (إذا) حملا على (مق) ، فن
ذلك إنشاد سيديويه :

تَرْفَعُ لِي خَنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي
نَارًا إِذَا تَحَدَّثَ نَهَائُهُمْ تَقْدِيرًا^(١)

وكأنشاد الفراء :

اسْتَفَنَ مَا أَفْنَاكَ رَبُّكَ بِالْفَرْقِ وَإِذَا تَصَبَّكَ خَصَامَةٌ فَتَحْمَلِ^(٢)

ولكن ظاهر كلام ابن مالك (في التسهيل) جواز الجزم بإذا في النثر
أيضا على قلة . وهو ما صرح به في كتابه (شواهد التوضيح والتصحیح
لمشكلات الجامع الصحيح) ص ١٨ فقال : (هو في النثر نادر ، وفي الشعر
كثير) ، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلى وفاطمة رضى الله عنهما

(١) البيت من البسيط للفرزدق يفتخر على قيس ، خندف اسم امرأة والمراد
القبيلة ، نارا : المراد بها المجد والشهرة ، ترفع ويرفع تنازعا « نارا » فاعمل
الثاني وحذف ضميره من الاول لانه فضلة والشاهد في « اذا » حيث استعملت
شرطية جازمة وقد ظهر أثرها في الجواب « تقد » .

(٢) البيت من الكامل لعبد القيس البراجمي شاعر اسلامي ، والشاهد في
« واذا تصبك » حيث استعملت « اذا » شرطية جازمة وقد ظهر أثرها في فصل
الشرط « تصب » .

(إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أريما وثلاثين^(١)) ، الحديث ، واشترط بعض النحاة الجزم بها في النشر اتصالها بـ (ما) .

وأما (كيف) فيجازي بها معنى لا عملا ، أى أنها تكون أداة شرط معنى لا عملا ، وذلك لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها^(٢) نحو : (كيف تكون أكون) و (كيف تعمل أهل) ، وأجاز الكوفيون ووافقهم قطرب الجزم بها قياسا مطلقا ، أى سواء اتصلت بها (ما) أم لم تتصل . وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما :

أو ما (لو) : فلغلبة دخولها على للماضى ، ولأن شرطها - غالبا - مقطوع بعمده وعدم جزائه لم تجزم ، ولو أريد بها معنى (إن) الشرطية ، وذهب قوم منهم ابن السجري إلى أنها يجزم بها في الشرر خاصة مستدلين بقول الشاعر :

لَوْ بَشَأَ طَارَ رَبُّهُ ذُو مَبِيعَةٍ

لَأَحِقُّ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ^(٣)

(١) يجوز أن يكون المضارع (تكبرا) مرفوعا حذف نونه تخفيفا أو جاء على لغة من يحذف النون في الأفعال الخمسة بغير نصب ولا جزم ، كما جاء عليها قوله صلى الله عليه وسلم (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا) .

(٢) ما لم يكن شرطها المشيئة أو الإرادة ، فإن كان شرطها فعل المشيئة أو الإرادة فلا يشترط موافقة شرطها لجوابها ، لأنهم قالوا إنها شرطية فى قوله تعالى : « ينفق كيف يشاء » و « يصوركم فى الأرحام كيف يشاء » وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة ما قبلها ، وما قبلها - وهو دليل الجواب - يختلف عن فعل الشرط .

(٣) البيت من الرمل لامرأة من بنى الحرث بن كعب ، وقيل : هو لعقمة وفاعل يشا ضمير يعود على الفارس فى البيت قبله ، المبيعة : النشاط وأول جرى

وقول الشاعر :

تامت فؤاده - لو يحزنك ما صنعت

أخذى نساء بني ذهل بن شيباناً^(١)

ورد ابن مالك ذلك في السكافية^(٢) فقال :

وجوز الجزم بها في الشعر ذو حجة ضعفها من يدرى

وتأول في شرح السكافية البيتين السابقين ، فذكر أن البيت الأول جاء على لغة من يقول في (شاء يشاء) : شأشا بالالف ، ثم أبدلت (أى الألف) همزة ساكنة كما قيل في العالم والخطام : العالم والخطام ، وأن الثاني سكنت فيه ضمة الإعراب في الفعل (يحزن) تخفيفاً . كقراءة أبي عمرو (ينصرم^(٣)) و (يشمرم^(٤)) (ويأمرم^(٥)) وهذا التأويل يعيى في البيت الأول أيضاً :

الغرس ، اللاحق : الضامر ، الأطال : جمع ، ظل بكسر الهمزة ومسكون الطاء وكسرها وهى الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فى ما فوق الواحد . نهى : جسيم ، خصل : جمع خصلة وهى القطعة من الشعر ، والشاهد فى « لو يشا » حيث جاءت « لو » جازمة للمضارع « يشا » عند ابن السجري ومن وافقه ، وقيل ان الفعل مرفوع وسكنت الضمة تخفيفاً او لغة .

(١) البيت من البسيط للقيط بن زرارمة . يقال : تامم الحب وتيمه أى أكمله ، وقد استشهد بالبيت ابن السجري وجماعة مستدلين به . وبما قبله . على الجزم . يلو . فى الشعر وموضع . الشاهد « لو يحزنك » ، وقيل ان الفعل مرفوع وسكنت ضمة الاعراب للتخفيف .

(٢) على حين أنه مضى فى (شواهد التوضيح) على مذهب ابن السجري . ومن وافقه ، ووقع له فى (التسهيل) كلامان : أحدهما يقتضى المنع مطلقاً شعراً ونثراً ، والثانى ظاهره موافقة ابن السجري .

(٣) من الآية (١٦٠) آل عمران .

(٤) من الآية (١٠٩) الانعام .

(٥) من الآية (٥٨) النساء .

« مطلوب أدوات الشرط »

بعد أن انتهى المصنف من ذكر أدوات الشرط الجازمة حرفاً كانت أو اسماً ، انتقل إلى ما يطلبه كل أداة منها فقال :

فَمَلَيْنِ يَقْتَضِينَ : شرط قدماً يتلو الجزء ، وجواباً وُسماً (١)

يعنى أن هذه الأدوات الإحدى عشرة للذكورة في قوله . « واجزم » بأن - إلى قوله : وأن « يقتضين - أى يطلبين - جملتين : إحداها - وهي المتقدمة - تسمى شرطاً ، والثانية - وهي المتأخرة - تسمى جواباً وجزءاً .

وإنما قال المصنف : « فملين » ولم يقل : « جملتين » لأمرين :

الأول . التنبيه على أن حق الشرط والجزء أن يكونا فعلين نحو (من يفضل خيراً يتب عليه) ، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزء ، إذ قد يكون جملة اسمية نحو « وإن يمسك بخميره فهو على كل شيء »

(١) « وجواباً وُسماً » أى : علم ، يعنى يسمى الجزء جواباً أيضاً .
 « فملين » يقتضين : مفعول مقدم ليقترضين والجملة مستأنفة ، وعليه ففعل الأمر السابق فى قوله « واجزم » محذوف المفعول للعلم به أو منزل منزلة اللازم ، ويصح جعل « فملين » مفعوله وجملة « يقتضين » نعت لـ « فملين » والرابط محذوف أى : يقتضينها وعليه ففعله سابقاً « وحرف اذ ما ... الخ » كلام معترض بين الفعل ومفعوله ، « شرط » مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل خبره « قدماً » ، أو خبر لمبتدأ محذوف أى : أحدهما شرط وجملة المبتدأ والخبر على كل مستأنفة ، وجملة « يتلو الجزء » أما مستأنفة أو خبر ثان على جعل « شرط » مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبراً لمحذوف والرابط محذوف أى : يتلو الجزء ، وفى بعض النسخ : « شرطاً » بالنصب على المفعولية ليقترضين بناء على أن « فملين » مفعول لـ « أجزم » لا لـ « يقتضين » وأن « يقتضين » مستأنف لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلاً من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وإنما يجوز الاتباع فيما يكون مستوفياً نحو : لقيت الرجلين بكراً وخالداً .

قدير^(١) ، ونحو (إن تهتد فالنجاح حليفك) .

الثاني . أن التمهيد بمجملتين يوم جواز كون الشرط جملة اسمية وهو لا يكون كذلك أبدا .

لم سميت الجملة الأولى شرطا والثانية جوابا وجزاء ؟

وإنما سميت الأولى شرطا لتعلق حصول مضمون ما بعدها على حصول مضمونها ، أى أن المتكلم يعتبر تحقق مدلولها ووقوع معناها شرطا لتحقيق مدلول ما بعدها ووقوع معناه

وسميت الثانية جوابا من حيث كونها لازمة من القول الأول (الشرط) فصارت كالجواب الآتى بعد سؤال السائل ، وجزاء من حيث كون حصول مضمونها مترتبا على حصول مضمون جملة أخرى ، فأشبهت الجزاء الحقيقي وهو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا به .

ما يجب في جملة الشرط :

يجب تصدير جملة الشرط بفعل يسمى (فعل للشرط) ، وهو إما مضارع غير دعاء ، ولاذني تنفيس ، مثبت أو منفي بلا أو لم نحو (إن تقم

(١) من الآية (١٧) الانعام . والتحقيق أن الجملة الاسمية في هذه الآية ليست جواب الشرط وإنما هي دليل الجواب ، إذ الجواب مسبب عن الشرط والله على كل شيء قدير سواء من بخير أم لا ، فتمثيل العلماء بهذه الآية الكريمة في هذا الموضع جرى على الظاهر ، وسيأتى لذلك أن شاء الله تعالى - مزيد بسط وتفصيل .

أقم) ، و (إلا يمكنه فلا خير لك في قتله) ، و « فلان لم تفعلوا - ولن تفعلوا - فافعلوا النار »^(١) ، و « إما ماضٍ عار من (قد) وحرف نفى وطلب وجبود نحو (إن قام ففعلت) .

فلا يكون فعل الشرط مضارعاً طلبياً ، لأن الطلب مضمونه حاصل بالفعل وحصوله يناق التعليل ، أو ذا تنفيس لشدة طلب الأداة للفعل ، ولا ماضياً طلبياً أو مسبوقاً بقدر أو حرف نفى ، أو جامداً لأن استقبال معناه بأداة الشرط نوع من التصرف وهذا نقض لوضعه على الجود .

وإنما جاز الفصل بلا ولم مع المضارع لأن (لا) اختفر الفصل بها بين الأداة ناصبة أو جازمة ، لكثرة الاستعمال ، ولأن (لم) حرف بسيط قوى التأثير في المضارع بنفى معناه وجزمه وقلب زمنه فاعتبر كالجزم من المضارع^(٢) وقد ألم بهذا فاضلا .

ما يجب في الجواب والجزاء :

يكون الجواب والجزاء فعلاً مضارعاً ، أو ماضياً ، أو جملة فعلية مقرونة بالغاء أو جملة اسمية مقرونة بالغاء أو إذا القجائية .

ويشترط في الجواب والجزاء شروط ثلاثة :

١ - الإفادة كخبر المبتدأ ، فلا يصح نحو (إن يقم على يقم) ، و (من

(١) من الآية (٢٤) البقرة .

(٢) وهذا مما يقوى جانب من يرى أن جازم فعل الشرط في نحو « فان لم تفعلوا ... » هو أداة الشرط لا « لم » لأن ما يعتبر جزءاً من الفعل لا يعمل كالسين وسوف .

أطاع أطاع) لعدم الغائمة ، وذلك لاتحاد الجواب والشرط ، والقاعدة تفارهما لأن الشرط سبب للجزاء والسبب غير المسبب ، فإن دخله معنى يخرج به للإفادة جازم اتحادهما لفظاً ، ومنه الحديث (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته مقبولة ، فالشرط كناية عن الإخلاص والجزاء كناية عن القبول ، وقال بعضهم : الجزءاء محذوف تقديره . فله ثواب الهجرة إلى الله ورسوله والمذكور مستلزم له دال عليه فأقيم السبب مقام المسبب .

٢ - تأخره عن الشرط ، وقد أشار المصنف إلى ذلك في قوله (يتلو الجزءاء) ، فإن تقدم على أداة الشرط شبيهه بالجواب فهو دليل عليه وليس إناء نحو (تصيبُ خبراً إن أتيتني^(١)) هذا مذهب جمهور البصريين ،

(١) قالوا ان اتحاد الشرط والجواب هنا لفظاً مع اختلافهما معنى لنكتة بلاغية رائعة هي المبالغة في التعظيم ، على أنه قد يقصد بجواب الشرط بيان الشهرة وعدم التغيير فيتحد بفعله لفظاً نحو (من قصدنى فقد قصدنى) أى : فقد قصد من عرف بانجاح قاصده ، ويجرى مثل ذلك فى المبتدأ والخبر كقول الشاعر :

خليلى خليلى دون ريب وربما
الآن امرؤ قولاً فظن خليلاً

وقوله : أنا أبو النجم وشعرى وشعرى .

= أى : خليلى من لا أشك فى صحة خلته ولا يتغير فى حضوره وغيبته ، وشعرى على ما ثبت فى النفوس من جزالته والتوصل به من المراد الى غايته .

وقد يقصد به التحقير نحو قوله بعض « ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه » .

(٢) ولا يكون الشرط حين اذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض الا فى الشعر كقوله :

يثنى عليك وإنت أهل ثنائى ولديك - ان هو يستزك - مزيد
وان كان غير ماض مع « من » أو « ما » أو « أى » وجب فى السعة جعل هذه الأسماء موصولة واعطاؤها حكم الموصول ، فتقول (اعط من يعطى محمداً) و (أحب ما يحبه) و (أكرم ايهم يحبك) برفع الفعل والمجئى بالعائد ويكون الجملة لا محل لها ، أما فى الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم بهن ، وكذا =

وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه ، والصحيح الأول الأول لأن الجواب ثان أبداً إذ هو متوقف على الشرط مسبب عنه فمكان لابد أن يتأخر عنه لا أن يتقدم عليه .

وكما لا يتقدم الجواب لا يتقدم معموله ، فلا يصح نحو (خيرا إن أتيتني نصيب) وجوز ذلك الكسائي . قال أبو حيان : (وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب) ، وهذا إذا كان الجواب غير مرفوع فأما إن كان مرفوعا فإنه يجوز أن يتقدم معموله نحو (خيرا إن أتيتني نصيب) ، وسوغ ذلك أن المرفوع ليس فعل جواب حقيقة بل هو دليل الجواب في نية التقديم ، والجواب عند الكثير محذوف والتقدير (نصيب خيرا إن أتيتني)

٣ - استقباه ، وذكر ابن مالك تبعا لجزولى وغيره أن الفعل للقرون

=

يجب جعل هذه الأسماء الثلاثة موصولة أن أضيف إليها اسم زمان نحو : (أتذكر إذ من يأتينا ناتيه) لأن أسماء الزمان لا تضاف إلى جملة مصدرية « بان » فكذا المصدرة بما تضمن معناها خلافا للزىادى ، ويجب جعل الأسماء موصولة مطلقا سعة أو ضرورة تلاها ماض أو مضارع فى ستة مواضع :

١ - أتر « هل » « لأن » « هل » لا تدخل على « أن » فكذا ما تضمن معناها . بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الأصح نحو « (أمن يأتك تاته ؟) لدخولها على « أن » .

٢ - أتر « ما » النافية .

٣ - باب كان .

٤ - بان « أن » وأما قول الأعشى :

ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جانرا وظيفاء

فعلى تقدير ضمير الشأن ، وإنما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم إلا الجار . ٥ ، ٦ - أتر « لكن » المخففة أو « إذا » الفجائية غير مضمرة بعدها مبتدأ ، فإن أضرمر جاز الجزم تقول (خالد جميل الأخلاق لكن من يزوره يهته) و (رأيت محمدا فإذا من ياته يكرمه) أى : لكن هو ، وفإذا هو .

بالغاء وقد ظاهرة أو مقدرة يسكون جواب الشرط وهو ماضى اللفظ والماضى نحو (إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل ^(١)) ، (وإن كان قيصر قد من دبر فكذبت ^(٢)) أى فقد كذبت ، قال أبو حيان : (وذلك مستحيل من حيث إن الشرط ينوقف عليه مشروطه ، فيجب أن يسكون الجواب بالقسمة إليه مستقبلا وإلا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضى فى الخارج أو فى الزمن ، وذلك محال ، فيتأول ماورد من ذلك على حذف الجواب ، أى : إن يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ، ومثله (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ^(٣)) أى فتسل فقد كذبت . قال (وسى المذكور جوابا لانه مفن منه بحيث لا يهاجمه لكثرة مااستعمل كذلك محذورا ^(٤)) .

الأقوال فى جازم الجواب :

اختلف العلماء فى جازم الجواب على أقوال .
الأول : وهو الصحيح أن الأداة كما جازمت فعل الشرط جازمت الجواب أيضاً ، وهذا منعب المحققين من البصريين ، وعزاه السهرافى إلى سيبويه ، ووافقهم ابن مالك فقال : (فعلمين يقتضين) ، وقد اعترض على هذا القول بأمرين .

(١) من الآية (٧٧) يوسف .

(٢) من الآية (٢٧) يوسف .

(٣) من الآية (٤) فاطر .

(٤) يرى ابن الحاجب أن الجزاء قسمان : أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو (أن جفتنى أكرمك) والثانى أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وإنما يكون الاختيار به مسببا نحو (أن تكرمى فقد أكرمك أمس) والمعنى أن اعتدلت على باكرامك اياى فأننا أيضا اعتد عليك باكرامى اياك ، وعلى هذا يكون الفعل المقرون بالغاء وقد جواب الشرط . كما ذكر الجزولى وابن مالك ، وليس الجواب محذورا كما ذكر أبو حيان .

أولهما : أن الجازم كالجار في اختصاصه بنوع ومحل فيه ، فلا يعمل في شيتين كما أن الجار كذلك

ثانيهما : أنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب .
ويجب أن الجازم لما كان لتطبيق حكم على آخر حمل فيهما بخلاف الجار ، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كقمولي (غن) ومفاعيل (أحم وأرى) .

الثاني : أن الجازم للجواب هو فعل الشرط ، لأنه مستدع به بما أحدثت فيه الأداة من معنى الاستلزام ، وهو مذهب الأخفش واختاره ابن مالك في التسهيل ، ورد باستغراب عمل الفعل الجزم .

الثالث . أن الجازم للجواب الأداة والفعل معاً ، لارتباطهما ، وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على حملين ، ورد بما سبق ذكره من استغراب عمل الفعل الجزم ومخالفة للشرط الجار ، وقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه والخليل . وهو مذهب المبرد .

الرابع : أن الجازم للجواب المجاورة ، وهو مذهب السكونيين ، ورد بأنه قد يكون بينهما مصولات فاصلة فلا يكون مجاور .

★ ★ ★

(صور مجيء الشرط والجزاء فملين)

إذا كان الجزاء فملا جاء مع فعل الشرط على صورة من صور أربع ذكرها المصنف بقوله :

وماضيين أو مضارعين تلفيهما ، أو متخالفين^(١)

الصورة الأولى . أن يكون كل من الشرط والجزاء فعلا مضارعا ، وذلك هو الأصل والأحسن لظهور تأثير العامل فيهما ، نحو قوله تعالى : (وإن تعودوا تعد^(٢)) .

الصورة الثانية: أن يكون كل من الشرط والجزاء فعلا ماضيا ، وهذه تلي الصورة الأولى في الحسن للمشكلة في عدم التأخير في لفظ الفعلين ، نحو قوله تعالى (وإن عدتم عدنا^(٣)) والفعلان الماضيان في محل جزم لأن أداة تقليب الماضي - شرطا أو جزاء - للاستقبال ، ومن ثم تستحق التأخير في محل ما دامت جازمة ، فهو معها ماضى لفظا لا معنى ، سواء في ذلك أكان الفعل (كان) أم غيرها على الأصح ، بدليل قوله تعالى (وإن كنتم جنبا فاطهروا) وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا^(٤)) .

وزعم المبرد وتبعه الرضى أن (كان) تبقر على المضى لقوتها فيه كما في قوله تعالى (إن كنت قلته فقد علمته^(٥)) ، ويجاب بأن المضى إن يتبين

(١) « وماضيين » الواو للاستئناف وماضيين مفعول ثان تقدم على عامله تلتفى أو عاطفة « مضارعين » معطوف على ماضيين ، « تلفيهما » تلتفى فعل مضارع وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت والضمير البارز المتصل مفعول أول ، « أو » عاطفة « متخالفين » معطوف على « مضارعين » .

(٢) من الآية (١٩) الانتفال .

(٣) من الآية (٨) الاسراء .

(٤) من الآية (٦) المائدة .

(٥) من الآية (١١٦) المائدة .

في المستقبل أتى كنت قلته في الماضي فأنا أعلم أنك كنت قد علمته ^(١) ،
فهو مؤول بالمستقبل ^(٢) .

الصورة الثالثة : أن يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا ، وهذه تلى
الصورة الثانية لأن فيها خروجاً من الأضعف إلى الأقوى ، أي من عدم
التأثير في اللفظ إلى التأثير فيه . نحو قوله تعالى (من كان يريد حرث
الآخرة نزدله في حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤثمه منها وماله في
الآخرة من نصيب ^(٣)) .

الصورة الرابعة : عكس الثالثة ، أن يكون فيها الشرط مضارعا والجزاء
ماضيا ، وذلك قليل لأن فيه خروجاً من الأقوى إلى الأضعف ، فهو كنهية
العامل للعمل ثم قطعه عنه ، ومن ثم خصه الجمهور بالضرورة كقوله :
مَنْ يَكْفُرْ بِيَوْمٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ ^(٤)

(١) ومعنى التبيين هذا أحد وجهين حمل عليهما بيت الفرزدق :
أتغضب أن أذنأ قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم ؟
أي أتغضب أن تبين في المستقبل أن أذنأ قتيبة حزتا فيما مضى ، كما قال
الآخر :

إذا ما انتصبنا لم تلدنى لثيمة ولم تجدى من أن تقرى به بدا
أي يتبين أنني لم تلدنى لثيمة ، والوجه الآخر الذي حمل عليه بيت الفرزدق
أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ، والأصل : أتغضب أن افتخر مفتخر
بسبب حز أذنأ قتيبة ؟ إذ الافتخار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا عن الحز .
انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٦/٤ ، ودراسات في النحو ص ١٥٨ .

(٢) قال ابن الحاجب : قد يستعمل الفعل الواقع شرطا لـ « أن » أو غيرها
في مطلق الزمان مجازا ، نحو قوله تعالى « وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم » ،
ومن يؤمن بالله ورسوله ويعمل صالحا يكفر عنه سيئاته « فيدخل الماضي والمستقبل
(٣) الآية (٢٠) الشورى .

(٤) البيت من الخفيف لأبي زيد الطائي يرثى ابن أخته ، الشجا : ما ينشب
في الحلق من عظم أو غيره ، والشاهد فيه كون فعل الشرط مضارعا وهو « يكذب »
وجوابه ماضيا وهو « كنت » .

وقوله :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهاباً^(١)

وقوله :

إن يسموا 'سبّة' طاروا بها فرحاً

مى ، وما يسمعون من صالح دنسوا^(٢)

ومذهب الفراء والمصنف جواز ذلك فى الاختيار . قال الأشعرونى :

وهو الصحيح لما رواه البخارى من قوله عليه الصلاة والسلام « من يقم ليلة
القدر إيماناً واحتساباً غفر له » ومن قول عائشة رضى الله عنها : « إن أبابكر
رجل أسيف مى يقم مقامك رقى » ، ومنه (إن نشأ نزل عليهم من السماء آية
فظلت^(٣)) لأن تابيع الجواب جواب ا ه .

(١) البيت من البسيط ، لم يعلم قائله . الصرم : القطع ، والشاهد فيه
أن فعل الشرط جاء فى الموضعين (أن تصرمونا ، أن تصلوا) مضارعاً وجاء
الجواب فيهما ماضياً (وصلناكم ، ملأتم) .
(٢) البيت من البسيط قاله قعنب بن أم صاحب من شعراء الحماسة ،
والشاهد فيه كالذى قبله .
(٣) من الآية (٤) الشعراء .

(حكم رفع المضارع الواقع جوابا لأدوات الشرط الجازمة)

قال ابن مالك :

وَبَعْدَ ماضٍ رَفَعُكَ الْجَزَاءُ حَسَنٌ
ورفعُكُ بهُ مَضَارِعٌ وَهْنٌ (١)

يذكر المصنف في الشطر الأول من البيت أن فعل الشرط إذا كان ماضيا لفظا أو معنى جاز لك رفع المضارع الواقع جزاء وجوابا والرفع حسن ، وفيهم من ذلك جواز جزم للمضارع حيثئذ والجزم أحسن لأنه الأصل ، وعلى الرفع جاء قول الشاعر :

وإن أناه خليلٌ يومَ مَسْقَبَةٍ
يقولُ : لا غائبٌ مالى ولا حريمٌ (٢)

(١) « بعد » ظرف متعلق بقوله « حسن » و « ماض » مضاف إليه و « رفعتك » مبتدأ ومضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « الجزاء » قصر للضرورة مفعول به للمصدر . الواقع مبتدأ ، « حسن » خبر المبتدأ ، « ورفعته » رفع : مبتدأ والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، « بعد » ظرف متعلق بقوله « وهن » انتهى ، « مضارع » مضاف إليه ، « وهن » فصل ماض وفاعله ضمير مستقر فيه جوازا تقديره (هو) يعود إلى « رفعه » والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان ، الخليل الفقير من الخلط بفتح الخاء وهى الفقر والحاجة ، مسغبة : مجاعة ، والشاهد فى « يقول » المرفوع ، وهو دليل الجواب عند سيبويه تأخر من تقديم والأصل : يقول إن أناه خليل ، وعند السكوفيين والمبرد خبر مبتدأ محذوف على اضممار الفاء أى فهو يقول والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وعند بعض النحاة جواب الشرط مرفوع لضعف الأداة عن جزمه .

وقول الآخر :

ولا بالذى إن بانَ عنه حبيبهُ

يقولُ ويُخفي الصبرَ : إني لجازعٌ^(١)

الآراء في تخريج المضارع للمرفوع بعد الشرط للماضي :

اختلف النحاة في تخريج المضارع للمرفوع في نحو البيتين السابقين على ثلاثة آراء .

١ - يرى سيبويه أن المرفوع ليس جواباً حقيقة ، وإنما هو دليل الجواب ، فهو على نية التقديم ، وعليه يكون المرفوع مستأنفاً فلا يجوز جزم ما عطف عليه ، ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة نحو (علياً إن زارني أَكْرِمُهُ) .

٢ - ويرى الكوفيون والبرد أن الرفع على تقدير الفاء ، أى أن المرفوع خبر مبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية هي الجواب ، وعليه يكون المرفوع جزءاً من جملة الجواب ، فيجوز جزم المصطف إذا قدر العطف على جملة الجواب^(٢) ، ولا يجوز أن يفسر عاملاً قبل الأداة ضرورة أن ما بعد فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الأداة فلا يفسر عاملاً فيه .

٣ - وذهب قوم إلى أن المرفوع ليس على نية التقديم كما يرى سيبويه ، ولا على تقدير الفاء كما يرى الكوفيون والبرد ، وإنما هو الجواب نفسه

(١) البيت من الطويل ، بان : انفصل ، والشاهد فيه كالذى قبله .

(٢) أما أن قدر العطف على الفعل المرفوع فلا وجه للجزم .

ولما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً^(١) ضحت من العمل في الجواب ، وعليه يكون المرفوع وحده جواباً لم تعمل فيه الأداة لضمتها ، فلا يجوز جزم ما عطف عليه ولا يجوز أن يفسر عاملاً فيها قبل الأداة .

وقول المصنف : « رفعتك الجزا » يحتمل الشأى والنشأت من هذه الآراء .

وأرى : أن كل رأى من الآراء الثلاثة على خلاف الأصل ، لأن القول بالتقديم والتأخير كما يرى سيبويه مخوج إلى تقدير جواب ، ودعوى حذفه وجمل للذكور دليله خلاف الأصل ، وتقدير الفاء من غير القول فيها لا يصلح لمباشرة الأداة كالجملة الاسمية مختص بالضرورة ، وجعله في الاختيار - كما يرى الكوفيون والمبرد - خلاف الأصل^(٢) ، وحرمان الأداة الجازمة من العمل في الجزاء لفظاً وتقديراً - على القول الثالث - خلاف الأصل أيضاً .

وأقرب هذه الآراء - في رأيي - إلى القبول رأى سيبويه لأن التقديم

(١) أى لفظاً ، ويلحق به الملقى معنى وهو المضارع المنفى بلم ، نحو (أن لم يقيم خالد يقوم عمرو) .

(٢) فإذا ادعى الكوفيون والمبرد أن مرادهم أن الفعل وحده هو الجواب وأن تقدير الفاء إنما هو لجبر كسر الأداة ولتقوم مقام الجزم في الربط ، وتقدير الفاء من غير القول يكون مختصاً بالضرورة فيما لا يصلح لمباشرة الأداة ، وعلى هذا الادعاء يكون الجواب المضارع وحده وهو صالح لمباشرة الأداة ، فتقدير الفاء - إذن - ليس مختصاً بالضرورة - نقول أن هذا الادعاء أيضاً خلاف الأصل ، لأن تقدير الفاء عليه يكون واجباً - والا زال الربط بين الجواب والشرط - مع أن الجواب صالح لمباشرة الأداة .

والتأخير وإدعاء الحنف - مع كونه خلاف الأصل - جارٍ في الشعر والنثر ،
وفيعرفاء بحق الأداة .

★ ★ ★

ويذكر المصنف في الشرط الثاني من البيت - وهو قوله « ورفعه بعد مضارع
وهن » - أن رفع الجزاء بعد مضارع - غير منقـى بـلم - ضعيف ، لأن فيه تهيئة
العامل لفعل ثم قطعه ، منه ، ومن ذلك قوله :

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ بَصَّرَعْتَ أَخَوَكَ تُصَرِّعُ^(١)
وقوله :

فَقُلْتُ : تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ ، إِنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَأْتَاهَا لَا يَضِيرُهَا^(٢)
وقراءة طلحة بن سليمان « أَيَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمْ^(٣) » .

وقد خص بعضهم جواز الرفع بعد المضارع بالضرورة ، وهو ظاهر كلام

(١) البيت من الرجز لجريـر بن عبد الله البجلي ، أو لعسـرو بن خثـارم
البجلي ، و « أقرع » الأول يجوز فيه الضم على الأصل ، والفتح أما على الاتباع
لفتحه ابن لأن الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين ، أو فتح بناء على تركيب
الصفة مع الموصوف كخمسـة عشر ، أو فتح اعـراب على اقحام ابن واضافة « أقرع »
الى « حابس » ابن « صفة منصوبة ، و « أقرع » الثاني مبنى على الضم ،

والشاهد في « تصرع » الثاني حيث رفع والشرط مضارع .

(٢) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهنـلي . تحمل : خطاب الـبختى المذكور
في أول القصيدة ، أنها : لأنها أى القرية المذكورة فى البيت الذى قبله . مطبعة :
مملوءة ، بالطعام ، والشاهد فى « لا يضيرها » حيث رفع وفعل الشرط مضارع .

(٣) من الآية (٧٨) النساء .

سيبويه فإنه قال « وجاء في الشعر » ولكن قراءة طلحة المتقدمة تمنع اختصاصه بالضرورة .

ويبلغني العلم بأن محل ضعف الرفع بعد المضارع إذا لم تكن الأداة (إن) وقد تقدم عليها ما يطلبه الجزاء ، وإلا كان الرفع حسنا كما قال ابن الأنباري ، نحو (طعامنا إن تزرنا تأكلُ) ، التقدير - طعامنا تأكل إن تزرنا ، وإنما كان الرفع حسنا في نحو المثال المذكور لوجود دليلين قويين على أن الرفع دليل الجواب وليس جوابا :

أولهما : أن الأدلة (إن) وهي أم أدوات الشرط الجازمة ، فلا كان للمذكور جوابها لجزمته لقوة طلبها لجزم الجواب :

ثانيهما : تقدم معمول للرفع ، إذ لو كان للرفع جوابا لما تقدم معموله ، لأن معمول الجواب من تمام الجواب ، فلا يتقدم كما لا يتقدم الجواب .

الآراء في تخريج الفروع بعد الشرط المضارع :

١ - يرى المبرد أنه على حذف الفاء مطلقا ، أي سواء كان قبله ما يطلبه أم لا ، كانت الأداة اسم شرط أم لا .

٢ - سيبويه يرى أنه يجوز أن يكون على تقدير الفاء كما قال المبرد ، وأن يكون على التقديم والتأخير ، إلا أنه إن كان قبله ما يمكن أن يطلبه - كما في البيت الأول (إنك إن يصرح أخوك تصرع) - فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير لضعف طلب الأداة لفعل بسبب تقدم ما يمكن أن يطلبه

فهرها ، وإن لم يكن ما يمكن أن يطلبه قبله - كافى البيت الثانى (من يأتها لا يضيرها) فالأولى أن يكون على حذف الفاء .

٣ - يرى آخرون أنه إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء ، ويكون المرفوع خبرا لمبتدأ محذوف والجملة الاسمية هى الجواب ، ووجه ضعف طلب الأداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى (إن) وإن كانت الأداة حرفا فعلى التقديم والتأخير ، لتقدير جواب يظهر فيه أثرها وفاء بمحققهاى الجملة .

★ ★ ★

(اقتران جواب الشرط بالفاء)

قال ابن مالك :

واقترن بفا حتما جواباً لو جعل

شرطاً لـ (إن) أو غيرها لم ينجعل^(١)

(١) « اقترن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت ، « بفا » أصلها بقاء قصر للضرورة وهى جار ومجرور متعلق باقترن ، « حتما » صفة لمفعول مطلق محذوف أى : قرنا حتما ، أو حال يتأويل اسم الفاعل أى : حاتما « جوابا » مفعول به لاقرن ، « لو » حرف شرط غير جازم « يجعل » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود الى « جوابا » والجملة الفعلية شرط لولا لا محل لها من الاعراب ، « شرطا » مفعول ثان لجعل ، لان جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله « شرطا » « أو » عاطفة « غيرها » غير : معطوف على « ان » و « غير » مضاف « ها » مضاف اليه ، « لم » حرف نفى وجزم وقلب « ينجعل » مضارع مجزوم ولم وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود الى « جوابا » وهذه الجملة جواب لولا لا محل لها من الاعراب ، والجملة الشرطية من لو وشروطها وجوابها فى محل نصب صفة لقوله « جوابا » .

أى: يجب افتراض جواب الشرط بالفاء إذا كان لا يصلح أن يكون شرطاً لأن أو إحدى أخواتها من أدوات الشرط الجازمة أو غير الجازمة .

ولما وجب قرن الجواب غير الصالح لمباشرة الأداء والوقوع شرطاً بالفاء ليعلم الارتباط ، ذلك لأن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال باداء الشرط (بأن يقع شرطاً) أحق بأن لا يصلح مع الانفصال عنها ، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط .

وإنما خصت الفاء لما فيها من معنى السببية والتعقيب ، والجزاء مسبب عن الشرط ومتعقب عنه ، وهذه الفاعلى الأصل فاه السبب التى تعطف الجمل لإفادة السببية فى نحو (يقوم محمد فيقوم على) ، ثم تعينت هنا لربط لاقتشريك فى الإعراب وإلا لجزم ما بعدها لفظاً إن كان مضارعاً ، ولا لقتشريك فى للمضى والا انقلب الجواب شرطاً ، فلم تعد عاطفة فهى كالفاء فى نحو (أحسن خالد إليك فأحسن إليه) ، إذ لو جعلت فى هذا المثال عاطفة للزم عطف الإنشاء على الخبر .

المواضع التى يجب فيها الفاء الراجعة :

يجب قرن الجواب بالفاء لعدم صلاحيته للوقوع شرطاً فى المواضع الآتية :

١ - إذا كان الجواب جملة اسمية ^(١) ، نحو (ان انتقيت الله فأنت الفائز)

(١) اعترض بقوله تعالى : (وان أطعتموهم انكم لمشركون) وإجاب الرضى بان القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه من غير اعتبار لوجود الفاء أو عدمها حتى لا يقال : الجواب المذكور للقسم بلا فاء فبدل على جواب الشرط بلا فاء ، ولا يقال : لو كان القسم مقدراً لتبنت اللام الموطئة له لتدل عليه ، لأن هذه اللام ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب .

فـ (أنت الفأز) جملة اسمية لاتصلح للوقوف شرطا لعدم وجود فعل شرط فيها ، ومن ثم وجب قرنهما بالفاء ليعلم ارتباطها بما قبلها كما تقدم .

٢- إذا كان الجواب جملة طلبية ، نحو قوله تعالى « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله (١) » ، وقوله عز وجل « ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا مضرا (٢) » في رواية ابن كثير ، وقد اجتمعت الاسمية والطلبية في قوله تعالى « وإن يخذلكم فخذلكم فن ذا الذي ينصركم من بعده (٣) » .

وإذا صدر الجواب بهمزة استفهام فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وإن دخلت مسبوقة بها (٤) ، كما في قوله تعالى « أفن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من في النار (٥) » ، وخضت الهمزة بدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل و (من) لعراقتها وقوة صدارتها .

٣- إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها جامد ، نحو قوله تعالى « إن ترن

(١) من الآية (٣١) آل عمران .

(٢) الآية (١١٢) طه .

(٣) من الآية (١٦٠) آل عمران ، وجملة « من ذا الذي ينصركم » اسمية لأن صدرها اسم وطلبية لأن « من » اسم استفهام مبتدأ و « ذا » اسم إشارة خير و « الذي » نعت له أو بيان ، أو « من ذا » كلها مبتدأ و « الذي » خبر ، أو اسم الاستفهام خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر والجملة في محل جزم جواب الشرط .

(٤) ربما لا يؤتى معها بالفاء أصلا نحو قوله تعالى « أرايت أن كذب وتولى ، ألم يعلم بأن الله يرى » لأن الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على أداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على الأداة ، وقد يعامل غير الهمزة من أدوات الاستفهام معاملة فلا يؤتى معها بالفاء نحو قوله عز وجل « قل أرايتكم أن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك إلا القوم الظالمون » ٤٧ الانعام .

(٥) الآية (١٩) الزمر .

أنا أقل منك مالا وولداً فعسى ربى أن يؤتىن خيراً من جنتك ^(١) .

٤ - إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها مقرون بقدر . نحو قوله تعالى
« إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل ^(٢) » .

٥ - إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها مقرون بتنفيص ، نحو قوله تعالى
« وإن خفتن عيبة فسوف يغيثكم الله من فضله ^(٣) » .

٦ - إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها متنى بلن ، نحو قوله تعالى .
(وما يفعلوا من خير فلن يكفروه ^(٤))

٧ - إذا كان الجواب جملة فعلية فعلها متنى بما ، نحو قوله تعالى (فإن
توليتهم فما سألنكم من أجره ^(٥)) .

هذه للواضع السبعة ذكرها أبو الحسن الأشموني وغده من النحاة
ونظما بعضهم في قوله :

اسمية طلبية وبعامة وبما ولن وبعد وبالتنفيص

وزاد الأشموني موصفاً : وهو أن يكون الجواب ماضياً لفظاً ومعنى ^(٦)
نحو قوله تعالى (إن كان قبضه قد من قبل فصدقت ^(٧)) و (قد) معه

(١) من الآيتين (٣٩ ، ٤٠) الكهف .

(٢) من الآية (٧٧) يوسف .

(٣) من الآية (٢٨) التوبة .

(٤) من الآية (١١٥) آل عمران .

(٥) من الآية (٧٢) يونس .

(٦) بناء على جوازها بلا تأويل ، وتقدم ما فيه عند الكلام على الشرط الثالث
من شروط الجزاء .

(٧) من الآية (٣٦) يوسف .

مقدرة لتقربه من الحال الأقرب إلى الاستقبال من الماضي وإعما وجبت الفاء هنا لعدم تأثير حرف الشرط فيه لالفاظا ولا معنى فاحتيج إلى الرابط وقيل: لعدم صلاحيته ليكون شرطا لتقدير « قد ^(١) » منه .

ما يجوز اقترانه بالفاء :

يجوز اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان ماضيا منصرفا مجردا من (قد) وغيرها وكان مستقبلا معنى وقصد به وعد أو وعيد ، نحو قوله تعالى : « ومن جاء بالبيئة فسكب وجوههم في النار » ^(٢) ، فمن حيث كونه صالحا للوقوع شرطا لم تجب فيه الفاء ، ومن حيث كونه وعدا أو وعيدا حسن أن يقدر ماضى للمعنى فمعمل معاملة للماضى حقيقة فقرن بالفاء .

ما يمنع اقترانه بالفاء :

لا يجوز اقتران جواب الشرط بالفاء إذا كان ماضيا منصرفا مجردا من (قد) وغيرها ، وكان مستقبل المعنى ، ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو (إن قام أسامة قام أحمد) ، ذلك لأنه لا تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه إلى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط .

(١) وزاد بعضهم على هذه المواضع الجواب المقرون بحرف له الصدر كرب ، ومثلها « كان » نحو قوله تعالى : (أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل لناس جميعا) ، والمصدر بالقسم ، أو باداة شرط نحو قوله سبحانه : (وإن كان كبر عليك أعراضهم فإن استطعت أن تتبقي بقفا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية) .
(٢) من الآية (٩٠) النمل .

اقتران المضارع الصالح للوقوع شرطا بالفاء:

إذا كان الجواب صالحا للوقوع شرطا كما هو الأصل لم يحنج إلى فاء يقرن بها ، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من (قد) وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو « لم » وقد بينا لك حكم للماضي للتصرف الجرد فيا تقدم وعرفت أنه تارة يجوز اقترانه بالفاء وتارة لا يجوز ، فإن كان الجواب مضارعا صالحا لجمعه شرطا وقرن بالفاء نحو قوله تعالى « ومن عاد فيلتقم الله منه ^(١) » ، وقوله عز وجل « فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ^(٢) » فالتحقيق أن المضارع وفاعله خير مبتدأ محذوف والجواب جملة اسمية ، ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء وجزم العمل ، اسكن العرب التزمته رفع المضارع بعدها فلم أنها غير زائدة ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به .

حذف الفاء :

قد تحذف الفاء للضرورة كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ ^(٣)

(١) من الآية (٩٥) المائدة .

(٢) من الآية (١٣) الجن .

(٣) من البسيط لحسان بن ثابت وقيل لابنه عبد الرحمن ، والشاهد في « الله يشكرها » فإنها جملة اسمية وقعت جوابا للشرط الجازم وقد حذف منها الفاء للضرورة ، والأصل : فإله يشكرها .

وقوله :

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِقَىٰ وَالصَّبَا

سَيَلْفَى عَلَى طُحُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا^(١)

وقد تحذف أيضا في تدور من النثر ، ومن ذلك ما أخرجه البخاري من قوله وَيَلْفَى في شأن القطة لأبي بن كعب : « فإن جاء صاحبها وإلا استمسمع بها » ، أى . فإن جاء صاحبها فأسأدها إليه وإلا يجيء فاستمع بها .

وقد جاء حذف الفاء مع البندأ في قوله :

بَنَى ثَعْلَ لَا تَنْكَحُوا الْعُمَرَ شَرَّيَهَا

بَنَى ثَعْلَ مِنْ يَنْكَحِ الْمَنْزَ ظَالِمًا^(٢)

التقدير : فهو ظالم :

وقد نسب الأشموني إلى اللورد إجازة حذف الفاء في الاختيار ، على حين أن ابن هشام في المفضى ذكر أن المبرد منع حذفها حتى في الشعر قال . « وزعم (أى المبرد) أن الرواية من يفعل الظهور فالرحن يشكره » والصحيح أن المبرد يرى أن حذف الفاء إنما يجوز في الشعر على ضعف^(٣) .

(١) البيت من الطويل ، ولم يعلم قائله والشاهد في « سيلفى » أى سيوجد - فإنها جملة فعلية مقرونة بأداة تنفيس وقد وقعت جوابا للشرط الجازم وحذف منها الفاء للضرورة - والأصل فيسيلفى .

(٢) البيت من الطويل لرجل أسدى . بنى ثعل : - بضم الناء وفتح العين - قبيلة من طيىء . نكح - من باب فتح - أى منع ، وقيل : من نكعت الناقة أى جهدها حلبا ، والشاهد في « ظالم » حيث حذف منه المبتدأ مع الفاء الرابطة ، أى : فهو ظالم .

(٣) وعن الاخفش أن حذف الفاء واقع في النثر الفصيح ، وإن منه قوله تعالى « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين »

(الربط بإذا الفجائية)

قال ابن مالك :

وَتَخْلَفُ الْفَاءُ إِذَا « الْمَفْاجَأَةُ »
كَأَنَّ تَجَعَّدَ إِذَا لَنَا مَكَاةً^(١)

أى أن (إذا) الفجائية تخلف الفاء في الربط إذا كانت الأداة (إن) أو (إذا) وكان الجواب جملة اسمية غير طلبية أو منفية أو منسوخة كما يظهر لنا في مثال المصنف (إن تجعد إذا لنا مكافأة) ومن ذلك قوله تعالى : (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون^(٢)) ، وقوله عز وجل (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون^(٣)) ، وإنما كانت (إذا) الفجائية مقام الفاء هنا لأنها مثلها في عدم الابتداء بها ، وفي إفادة التعقيب ، فكل منهما لابد أن تسبق بكلام معقب بما بعدها .

وأما هو (إن عصي زيد فويل له) ، ونحو (إن قام خالد فما همرو

بالمعروف » ، ورد بان « الوصية » نائب فاعل « كتب » و (للوالدين) متعلق بها لا خبر والجواب محذوف ، أى : فليوص .

(١) (تخلف) فعل مضارع (الفاء) مفعول به (إذا) قصد لفظه فاعل مضاف و (المفاجأة) مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول (كان) (الكاف) جارة لقول محذوف أى كقولك (أن) و (أن) شرطية (تجعد) مضارع فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره : أنت (إذا) رابطة للجواب بالشرط (لنا) خبر مقدم (مكافأة) مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) من الآية (٣٦) الروم

(٣) من الآية (٢٥) الروم

تأثم) ، ونحو (إن ظم على فإن مرا تأثم) فيتمين فيها الفاء (١) .

ولا يجوز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية في الجواب لأن المعوض لا يجتمع مع المعوض ، أما إذا كان الجمع مجرد التوكيد فيجوز نحو قوله تعالى (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا (٢)) .

حكم المضارع المقترن بالفاء أو الواو أو ثم بعد الجزاء
قال ابن مالك :

وَالْفَعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ
بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ يَثْبُتُ قَمِنُ (٣)

أى أن المضارع إذا وقع بعد جزاء الشرط وكان مقترنا بالفاء أو الواو
فلك فيه ثلاثة أوجه (٤) :

(١) لأن الجواب في الأول جملة اسمية طلبية دعائية والطلب ينافي المفاجأة لأن المفاجأة إنما تكون بحصول مضمون الخبر ، وفي الثانية اسمية منفية ، وفي الثالثة اسمية منسوخة وكل من المنفى والمنسوخ مظنة القطع عما قبله والاستئناف فكان لابد لهما من رابط قوى أصيل وهو الفاء ، واشترط في الربط باذا أن تكون الاداة (ان) أو (اذا) لأن (ان) أصل الادوات الجازمة و (اذا) الشرطية أصل الادوات غير الجازمة فاكتمت معهما بادنى رابط ، واشترط أيضا للربط باذا أن يكون الجواب جملة اسمية لاختصاص (اذا) الفجائية بالدخول على الجمل اسمية .

(٢) من الآية (٩٧) الانبياء .

(٣) قمن : تحقيق : « الفعل » مبتدأ « من بعد » جار ومجرور متعلق بالفعل الآتى « يقتزن » و « بعد » مضاف و « الجزا » قصر للضرورة مضاف اليه (ان) شرطية « يقتزن » مضارع فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو « بالفاء » جار ومجرور قصر للضرورة متعلق بفعل الشرط « أو » معطوف على الفاء « بثبوت » جار ومجرور متعلق بـ « قمن » الذى هو خبر المبتدأ « الفعل » وجواب الشرط محذوف دل عليه ما اكتمت الشرط وهو المبتدأ والخبر .

(٤) ان كانت الاداة جازمة .

الجزم بالعطف على الجزاء ، إذ الجزاء مجزوم لفظاً أو محلاً .

والرفع على الاستئناف إذا كان مقترناً بالواو وكذا إذا كان مقترناً بالفاء
عند من أجاز الاستئناف بها كالواو ، وعند من يرى أن الفاء لا يستأنف بها
كابن هشام فرفع العطف بها على مجموع الشرط والجواب .

والنصب بأن مضمرة وجوبا ، وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه
لم يتحقق وقوعه ، فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام .

قال بعض النحاة : الجزم قوى ، والنصب ضعيف ، والرفع جائز .

مثال ذلك قولك (إن تلصت إلى الشرح تفهم فتنجح) أو : وتنجح ،
يجزم الفعل (تنجح) أو يرفعه أو نصبه ، وقد قرئ بالأوجه الثلاثة
(يغفر) من قوله تعالى . (وإن تبدوا ما في أنفسكم ، أو تخفوه يحاسبكم به الله
فيغفر^(١)) قرأه عاصم وابن عامر بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس
بالنصب ، كما قرئ بهن (يذر) من قوله عز وجل (من يضل الله
فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون^(٢)) ، و (يُكفر) من قوله
صبحانه وتعالى « وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر^(٣) » ،
وروي بهن (نأخذ) من قول الشاعر :

فَإِنْ يَهْلِكْ أَهْوُ قَابُوسَ يَهْلِكِ
رَبِيعُ النَّسَائِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

(١) من الآية (٢٨٤) البقرة .

(٢) الآية (١٨٦) الاعراف .

(٣) من الآية (٢٧١) البقرة .

وَأَخُفُّ بَعْدَهُ بِإِزْنَابٍ هَيْشٍ
أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء يتم فإنه يمنع النصب^(٢) ويجوز
الجزم والرفع ، قال تعالى « وإن تولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا
أمثالكم »^(٣) ، وقال تعالى « وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينتصرون »^(٤) .

حكم المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء

قال ابن مالك :

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلِ إِتْرَكَا
أَوْ وَارِ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْثَرُفَا

(١) البيهقيان من الوافر للناخبة الذبياني . أبو قابوس وكنية النعمان
ابن المنذر . ذناب كل شيء - بكر الذال - عقبه وآخره . أجب : مقطوع .
السنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير .

والمعنى : تنمىك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذي
ذهب سنامه لشدة هزاله ، وفى (أجب) الجر صفة لعيش وجره بالكسرة أن أضيف
الى ما بعده والا فيالفتحة لأنه ممنوع من الصرف ، والرفع خبراً لمبتدأ محذوف ،
والنصب حالا ، وفى (الظهر) الرفع على الفاعلية ، والجر بالإضافة والنصب على
التثنية بالمفعول به . والشاهد هنا قوله (ناخذ) فإنه روى بالجزم عطفاً على
الجواب (يهلك) ، وبالرفع على الاستئناف أى : ونحن ناخذ وبالنصب بتقدير
(أن) .

(٢) وقياس ما يأتى عن الكوفيين من جواز النصب بعدها فيما إذا توسط
المصارع بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضاً .

(٣) من الآية (٣٨) محمد .

(٤) من الآية (١١١) آل عمران .

(٥) (جزم) مبتدأ (أو) عاطفة (نصب) معطوف على جزم (لفعل)
جار ومجرور خبر . وقال الشيخ خالد (لفعل) تنازعه (جزم) و (نصب)
والخبر هو جملة (أن بالجملةتين اكتنفا) مع الجواب المحذوف ، أو : الخبر
محذوف تقديره : جائز ، (اثر) ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل وهو مضاف
=

أى أن المضارع إذا توسط بين الشرط والجزاء وكان مقترنا بالفاء أو الواو فلك فيه وجهان :

الجزم بالمطف على فعل الشرط نحو قوله تعالى (إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ^(١)) .

والنصب بأن مضمرة وجوبا لمشابهة الشرط الاستفهام في عدم التحقق كقوله :

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نَوُوهَ
وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَفْضًا ^(٢)

والجزم هو الأشهر ، والنصب هنا أمثل منه في مسألة التأخير للتقدمة لأن المطف هنا على فعل الشرط وهو أقرب إلى الاستفهام والأمر والنهى ونحوها من الجزاء .

ولا يجوز الرفع هنا لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء ، إذ الاستئناف يشتر تمام الكلام قبله والكلام هنا لا يتم إلا بالجزاء .

قال الأشموني : « وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو ، فأجازوا النصب

و (فا) قصر للضرورة مضاف اليه (او) عاطفة (واو) معطوف على (فا)
(ان) شرطية (بالجمليتين) جار ومجرور متعلق باكتنفا (اكتنفا) فعل ماض
فعل الشرط مبنى للمفعول والالف للاطلاق وجواب الشرط محذوف تقديره : فهو
جائز .

(١) من الآية (٩٠) يوسف .

(٢) البيت من الطويل ، لم يعلم قائله . نؤوه من آواه يؤويه إذا أنزله به .
والشاهد في (يخضع) حيث جاء منصوبا وهو مقترن بالواو بين الشرط
والجزاء ، ونصبه متعين هنا للمحافظة على الوزن .

بعدها ، واستدلوا بقراءة الحسن (ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله
ثم يدركه الموت ^(١)) ، وزاد بعضهم (أو ^(٢)) .

(صور الخذف في أسلوب الشرط وأحكامها)

قال ابن مالك :

وَالشَّرْطُ يَنْبِئُ عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ
وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ لَعْنَى فَهْمٌ ^(٣)

من المعلوم أن أسلوب الشرط يتكون من : أداة وجملتين تربط بينهما

(١) من الآية (١٠٠) النساء .

(٢) لم يذكر الأسموني ثم وأو إلا في مسألة التوسط دون ما قبلها وبعبارة
السيوطي في جمع الجوامع تقتضي عدم الفرق وهو الظاهر كما قال الدماميني .
وقد أفاد الفارسي أنه اذا عرى الفعل من العاطف أعرب بدلا ان جزم كما في
قوله :

متى تأننا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً ونارا تاججا
وحالا ان رفع كما في قوله :

متى تأنه تمشي الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

(٣) « الشرط » مبتدأ « يغنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة وفاعله
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود الى الشرط ، والجملة من الفعل وفاعله
في محل رفع خبر المبتدأ « عن جواب » جار ومجرور متعلق بـ « يغنى » قد
حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الاعراب « علم » فعل ماض مبني
للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود الى جواب ،
والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر صفة الجواب « والعكس » مبتدأ
« قد » حرف تقليل « يأتي » مضارع مرفوع بضمة مقدرة وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره : هو يعود الى العكس ، والجملة من يأتي وفاعله في محل رفع خبر
المبتدأ « ان » شرطية « المعنى » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « فهم »
فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره : هو يعود الى
المعنى والجملة من الفعل ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط
محذوف وجوبا دل عليه ما تقدم على الاداة مما هو جواب في المعنى وهو : والعكس
قد يأتي .

الأداة : جملة الشرط ، وجملة الجواب ، وكل من هذه الأركان - أعني
الأداة والجلتين - يلحقه الحذف ، فقد تحذف الأداة وحدها أو مع فعل
الشرط ، وقد تحذف إحدى الجلتين ، أو بعض إحدهما ، أو يحذفان معا
بتمامهما ، أو يحذف بعضهما ويبقى بعضهما .

فالأصـور متعددة . وليس الحذف فيها بدرجة واحدة ، بل منها ما يكون
الحذف فيه جائزا ، وما يكون الحذف فيه واجبا ، وما يكون محتما ، ومن
الجائز ما يكون كثيرا وما يكون قليلا إلى غير ذلك مما تحدث فيه
الأشـموني وغيره من النحاة ببسط وإسهاب :

وابن مالك في البيت للتقدم يشير إلى بعض هذه الصور ، فيذكر أن
الجواب يحذف استثناء عنه بالشرط إذا علم المحذوف بالقرينة الدالة عليه ،
وأن العكس - أي حذف الشرط استثناء عنه بالجواب - يأتي قليلا إذا
فهم المضي .

واليك الحديث عن صور الحذف بالتفصيل .

أولا : حذف الجواب :

يكون حذف الجواب واجبا ، وجائزا ، ومحتما .

يكون حذف الجواب واجبا ؟

يكون حذف الجواب واجبا بشروط ثلاثة :

١ - أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا ، أو مضى بأن يكون مضارعا
منفيا بلم قال للجامي :

وانما شرط العلماء مضي فعل الشرط لحذف الجواب ليكون فعل الشرط
على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط

٢ - أن يدل دليل على الجواب المحذوف .

٣ - أن يكون الدليل أحد أمور ثلاثة :

(أ) ما تقدم على الشرط مما هو جواب في المعنى ، نحو قوله تعالى (وأتم
الاعمالون ان كنتم مؤمنين ^(١)) ، ونحو قول المصنف : والمكس قد يأتي
إن المعنى فهم ^(٢) .

(ب) ما اكتنف الشرط مما هو جواب في المعنى ^(٣) ، نحو قوله تعالى
(وإنا إن شاء الله لمتهدون ^(٤)) :

(ج) ما تأخر عن الشرط من جواب قسم سابق عليه كما سيأتي ^(٥) نحو
قوله عز وجل (لئن لم تلنن لأرجنك ^(٦)) :

(١) من الآية (١٣٩) آل عمران .

(٢) ومن ذلك أيضا نحو قولك (ان جاء على أكرمه) برفع (أكرم) عند
سبويه ، اذ هو عنده على نية التقديم على الأداة فهو دليل الجواب وليس جوابا كما
تقدم ، ومن ذلك أيضا قولهم : (زيد بخيل وان كثر ماله) على أن تكون الواو
اعتراضية بناء على رأى الرضى الذى يجيز أن تجيء الاعتراضية بعد تمام الكلام ،
أو عاطفة على محذوف ضد الشرط المذكور أى : ان لم يكثر ماله وان كثر ماله ، لكن
ليس المراد بالشرط فيها حقيقة التعليق اذ لا يعلق حقيقة على الشيء ونقيضه معا
بل المراد بالتعميم كما ذكر الدمامينى ، ويجوز أن تكون الواو للحال و (ان) وصلية
أى زائدة لمجرد الوصل لا شرطية وبذلك يخرج المثال عما نحن فيه .

(٣) ومن ذلك قولهم (زيد وان كثر ماله بخيل) على أن تكون الواو اعتراضية
أو عاطفة على مقدر كما سبق .

(٤) من الآية (٧٠) البقرة .

(٥) فى قول المصنف الآتى :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخبرت فهو ملتزم

(٦) من الآية (٤٦) مريم .

مق يكون حذف الجواب جائزا ؟

ويجوز حذف الجواب إن كان فعل الشرط ماضيا لفظا أو معنى كما تقدم^(١)، وكان دليل المحذوف غير ماذكر كإشعار الشرط به في قوله تعالى (فإن استطعت أن تبقي نفقا في الأرض أو سدا في السماء^(٢)) أى : فافعل ، فالشرط قد أشعر بالجواب المحذوف إذ الاستطاعة تشعر بالفعل :

مق يكون حذف الجواب ممثلا ؟

ويمتنع حذف الجواب عند البصريين والفراء إذا كان فعل الشرط غير ماضى لفظا أو معنى ، فلا يجوز نحو (أنت ظالم إن تفعل) ، ولا (أنت إن تفعل ظالم) ، ولا (والله إن نعم لأقومن) ، وأما قوله :

(١) قال ابن هشام في المغنى : « التحقيق أن من حذف الجواب مثل (من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت) لأن الجواب مسبب عن الشرط ، وأجل الله أت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد ، وإنما الأصل : فليبادر بالعمل فإن أجل الله لآت ، ومثله (وإن تجهر بالقول) أى : فاعلم أنه غنى عن جهرك (فإنه يعلم السر) ، (وإن يكذبوك) أى : فتصبر (فقد كذبت رسل من قبلك) ، (أن يمسك قرح) أى : فاصبروا (فقد مس القوم قرح مثله) ، (ومن يتبع خطوات الشيطان) أى : يفعل الفواحش والمنكرات (فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر) ، (ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا) أى : يغلب (فإن حزب الله هم الغالبون) الخ .

وقد أورد الدماميني شارح المغنى اشكالا على تحقيق ابن هشام فقال : وهذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا تشكل على هذا التحقيق ، فإنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف في السعة إلا إذا كان فعل الشرط ماضيا ، وقد أجاب الشمني « يندفع الأشكال بأن مرادهم لا يحذف الجواب من غير شيء يمد مسده إلا إذا كان الشرط ماضيا ، وهذه المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا فيها شيء ساد مسد الجواب » .

يُسْنَى عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ
وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ (١)

وقوله :

لَيْنَ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ
لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ (٢)

فضرورة ، وأجاز ذلك السكوفيون إلا الفراء

وكانا يمتنع حذف الجواب إذا لم يدل دليل عليه عند الجميع .

(١) البيت من الكامل لعبد الله بن عزمة الضبى ، والشاهد فيه هنا حذف جواب (ان) الشرطية مع أن فعل الشرط غير ماض لفظا أو معنى للضرورة الشعرية عند البصريين والفراء ، وفعل الشرط هنا مضمر مفسر بالفعل المذكور (يستزد) وذكر المفسر مجزوما شاهد آخر على إعطاء المفسر بالكسر حكم المفسر بالفتح كقول الشاعر :

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ومن لا نجره يمس منا مفرعا
أما رواية : * ولديك أن هو يستزيد مزيد *
برفع (يستزيد) فليس فيه هذا الشاهد .
وفى البيت شاهد ثالث وهو حذف فعل الشرط وتفسيره وهو مضارع غير منفي بلم للضرورة أيضا وسيأتى الحديث عن ذلك في حذف الشرط .
أما رواية : ولديك أما يستزدك مزيد فلا شاهد فيها إلا على حذف الجواب مع مجيء الشرط مضارعا للضرورة .

(٢) البيت من الطويل للمكبت ، واسم تكن التي حذفت نونها للتخفيف ضمير الشأن والقصة أو ضمير مستتر تقديره : هي يفسر فاعل ضاقت وهو بيوتكم وتكون المسألة من باب التنازع عمل الثانى وأضمر فى الاول على رأى البصريين ، ليعلم ربى جواب القسم المقدر قبل الشرط والفعل حالى فلذا لم يؤكد بالتون كما ذكره الاشمونى فى نونى التوكيد .

والشاهد فى البيت هنا حذف جواب الشرط المدلول عليه بجواب القسم مع عدم مضى فعل الشرط لفظا أو معنى للضرورة .

وإنيا : حذف الشرط .

يكون حذف الشرط وحده واجبا ، وكثيرا ، وقليل .

متى يكون حذف الشرط واجبا ؟

يكون حذف الشرط واجبا إذا بقي معوله تاليا (إن) الشرطية ، وفسر بـ **ماض** لفظا نحو قوله تعالى « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ^(١) » ، أو معنى نحو قوله :

وإن هو لم يحمل على النفس ضميمها

فَلَيْسَ إلى حسن الثناء سبيل ^(٢)

فإن لم تكن الأداة (إن) ، أو لم يكن المحذوف مفسرا بـ **ماض** لفظا أو معنى لم يحذف الشرط مفسرا إلا في الضرورة الشعرية ، نحو قوله :

صَمَدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَامِرٍ أَيْهَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمَل ^(٣)

وقوله :

بني عليك وأنت أهل ثنائهِ ولديك إن هو يستزده مزيد ^(٤)

(١) من الآية (٦) التوبة .

(٢) البيت من الطويل ، والشاهد فيه حذف فعل الشرط وجوبا لتفسيره بـ **ماض** معنى ووقوع معوله تاليا (أن) ، فالضمير (هو) فاعل لفعل محذوف يفسره المضارع المنفى بلم (لم يحمل) والاصل : أن لم يحمل .

(٣) سبق الكلام على هذا البيت ص ١٤٥ ، والشاهد فيه هنا حذف فعل الشرط مع تفسيره بمضارع غير منفى بلم والأداة غير (أن) للضرورة الشعرية .

(٤) مر البيت في حذف الجواب ، والشاهد فيه هنا حذف فعل الشرط مع تفسيره بمضارع غير منفى بلم للضرورة .

وجوز السكائي الحذف لاختياره مع (من ، وما ، ونها) فلجاز نحو
(من عليا يضرب أضربه^(١)).

متى يكون حذف الشرط كثيرا ؟

يكثر حذف الشرط إذا كان منفيا بلا تالية (إن) نحو قوله :
فطلقها فلت لها بكفه وإلا يعل مفرقك الحسام^(٢)
ويكثر حذفه أيضا إذا بقي معمولة تاليا الأداة من غير نفسه ، نحو
(إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر) :

متى يكون حذف الشرط قليلا ؟

ويقل حذفه في غير ما تقدم ونحو قول الشاعر :
متى تؤخذوا قرأ رطله هاهنا
ولا يمنع إلا في الصفاد يزيد^(٣)
أراد : متى تشقوا تؤخذوا ، وقد جوز بعضهم في قوله تعالى (وما بكم

(١) انظر معجم الهوامع ج ٢ ص ٥٩ .

(٢) البيت من الوافر للأحوص محمد بن عبد الله بن عاصم الانصاري . ألفاء
الأولى للعطف والثانية للتعليل ، والضمير يرجع إلى امرأة مطر وكانت جميلة وكان
زوجها مطر دميما والشاهد في (وإلا يعل) حيث حذف فعل الشرط إذ التقدير : ولا
تطلقها يعل .

(٣) البيت من الطويل ، لم يعلم قائله . قرأ تمييزا أي : قهرا ، والظنة بكسر
الطاء المعجمة : التهمة ، والصفاد : ما يوثق به الأسير من قيد أو غل .
والشاهد في : متى تؤخذوا حيث حذف فيه فعل الشرط وهو قليل هنا .

من نعمة فن الله^(١)) أن تكون (ما) شرطية حذف فعل شرطها والاصل : وما يمكن بكم - وهذا من القليل .

وهذا القليل هو مراد المصنف من قوله : والعكس قد يأتي إن المعنى فهم ، فقد ذكر الأشموني أن مراد المصنف أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب في الجملة ، أي في بعض الصور وهو ما عدا الواجب والكثير .

ثالثاً : حذف الشرط مع الأداة :

يكثر حذف الشرط مع الأداة ، ومن ذلك قوله تعالى (فلم تقتلهم ولكن الله قتلهم^(٢)) تقديره إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلهم أنتم ولكن الله قتلهم ، وقوله تعالى (فإله هو الولي^(٣)) .

تفسيره : إن أرادوا ولياً بحق فإله هو الولي بالحسنى لا ولي سواه ، وقوله تعالى (يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون^(٤)) أصله : فإن لم يأت أن تخلصوا لي في أرض فإياي في غيرها فاعبدون .

ويطرد هذا الحذف بعد الطلب كما ذهب أكثر للتأخرين واختاره الأشموني وغيره ، نحو قوله تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله^(٥)) ، أي : فإن تتبعوني يحببكم الله ، وقوله عز وجل (فاتبعني)

(١) من الآية (٥٢) النحل .

(٢) من الآية (١٧) الانفال .

(٣) من الآية (٩) الشورى .

(٤) من الآية (٥٦) العنكبوت .

(٥) من الآية (٣١) آل عمران .

أهدك^(١)) أى : إن تتبعني أهدك ، وقوله تعالى (ربنا أخرنا إلى أجل قريب
نحب دهرنا) وتبع الرسل^(٢)) أى : إن تؤخرنا نحب وتبع .

راجعا . حذف الشرط والجواب معا :

يعذفان معا بعد (إن) في الضرورة كقوله :

قَالَتْ بَنَاتُ الْقَمِّ : يَا سَلَسَى وَلِمَنْ

كَانَ فَفَهْرًا مُعْدِمًا ؟ قَالَتْ : وَلِمَنْ

التقدير : وإن كان فقها معدما رضيته .

قال الأشموني : « ولا يجوز ذلك — يعنى حذف الجزئين معا — مع
فهر إن » .

ولا يمرض على الأشموني بما حكاه ابن الأنباري من العرب من قولهم
(من يسل عليك فسلم عليه ومن لا فلا) ، ومافى حديث أبي داود (من فعل
فقد أحسن ومن لا فلا) لأن مراد الأشموني عدم جواز حذف الجزئين
معا بتمامها مع فهر (إن) وما حكاه ابن الأنباري ومافى حديث أبي داود
ليس كذلك ، بل بقاء (لا) في كل من الشرط والجواب فيهما ، و (لا)
بعض من الشرط والجواب ، فلم يعطف الجزآن بتمامها مع فهر (إن) .

خامسا — حذف الأداة وحدها :

قال السيوطي : لا يجوز حذف أداة الشرط وحدها وإن كانت (إن)

(١) من الآية (٤٣) مريم .

(٢) من الآية (٤٤) إبراهيم .

(٣) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج ، والشاهد فيه هنا حذف الشرط
والجواب معا بتمامهما بعد (إن) في الشطر الثاني ، أما (إن) الأولى فقد
ذكر شرطها وحذف جوابها : أى وإن كان فقيرا معدما أترضين به ؟ قالت : وإن كان
فقيرا معدما رضيته .

في الأصح ، وجوز بعضهم حذف (إن) فهو تفعّل الفعل وتدخل الفاء إشعاراً
بذلك ، وخرج عليه قوله تعالى (تحبونهما من بعد الصلاة فيقسمان
بالح)^(١) .

(اجتماع الشرط والقسم)

والاستغناء بجواب أحدهما عن جواب الآخر)

قال ابن مالك :

وَاحْذَرِ عِدْمَ اجْتِمَاعِ قَرْطٍ وَقَسَمٍ
جَوَابَ مَا أَخْرَجَتْهُ مِلْزَمٌ^(٢)

إذا اجتمع شرط وقسم فكل منهما يحتاج إلى جواب وقد ألزم
للجواب الاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر ، أي أنهم يذكرون جواب
أحدهما ويحذفون جواب الآخر استغناء عنه بالمذكور ، وهم يجرون في الذكر
والحذف على نظام دقيق ، ونسق محدد ، وأوجزه لك فيما يلي .

١ — إذا اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم عن جواب
التأخر إذا كان الشرط فيه امتناعي . أي ظهر دال على امتناع لامتناع

(١) من الآية (١١٦) المائدة .

(٢) « احذف » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقسيده : أنت
« لدى » ظرف بمعنى عند متعلق باحذف ولدى مضاف و « اجتماع » مضاف إليه
واجتماع مضاف و « شرط » مضاف إليه (وقسم) الواو عاطفة قسم معطوف على
« شرط » جواب « ففعلون به لا » حذف وجواب مضاف و (ما) اسم موصول مضاف
إليه (أخرت) . فعل وفاعل والجملة لا محل لها من الاعراب صلة الموصول والعائد
ضمير منصوب بأخرت محذوف والتقدير : ما أخرته . « فهو » الفاء للتعليل وهو
مبتدأ (ملتزم) خبره .

كلو أو على امتناع لوجود كسولا ، ولم يتقدم عليهما ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه .

فمثال تقدم الشرط (إن جاء محمد والله أكرمه) ، (وإن لم يقم والله فلن أقوم) . ومثال تقدم القسم (والله إن جاء محمد لأكرمنه) و (الله إن لم يقم على إن خالدا ليقوم) . و (رب الكعبة إن لم يحضر أسامة إن محمدا يحضر) ، و (الله إن لم يجلس أحمد ما يجلس ياسر) .

فأنت ترى أن المثالين اللذين تقدم فيهما الشرط غير الامتناعي على القسم جاء الجواب للشرط فهو مضارع مجزوم في الأول ، وجملة مقرونة بالقاء في الثاني ، وحذف جواب القسم لضمه بالتأخر وللإستغناء عن جوابه بجواب الشرط المتصدر .

وفي بقية الأمثلة تقدم القسم على الشرط غير الامتناعي فجاء الجواب للقسم فهو جملة فعلية مصدرية مضارع مثبت مستقبل مؤكدة باللام للتعاضد وبالنون في المثال الأول ، وجملة اسمية مثبتة مؤكدة بإن والسلام في الثاني ، وجملة اسمية مثبتة مؤكدة بأن وحدها في الثالث ، وجملة فعلية منفية بما في الرابع .

وهذا ما عناه المصنف بعبارة للتقدم .

واختلف في اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم^(١)

٢ - إذا اجتمع شرط امتناعي وقسم ولم يتقدم عليهما ذو خبر جعل الجواب للذكور للشرط الامتناعي تقدم أو تأخر ، كقوله :

(١) أي ملتزم غالبا ، بدليل قوله بعد :

وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وسيأتي لذلك مزيد بيان .

فَأَقْسَمُ لَوْ أَنِّي النَّدَى سَوَادَةٌ
لَمَا مَسَحَتْ زَكَّ الْمَالَاتِ حَامِرُ^(١)

وكقوله .

وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا^(٢)

نص على ذلك ابن مالك في الكافية والتسهيل^(٣) وهو الصحيح، وإنما جعل الجواب لشرط الامتناع مع تأخره عن القسم لإفادته في التركيب أمرين : التطليق والامتناع : أما القسم فلا يفيد سوى التوكيد .

وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك للقسم لتقدمه على الشرط الامتناعي ، وإنما التزم كون الجواب ماضياً مع أن المضي يلزم في جواب لو ولولا . لأن هذا الجواب مع كونه جواب القسم المتقدم إلا أنه مفن عن جواب لو ولولا ، وجوابها لا يكون إلا ماضياً .

وهناك قول ثالث ذكره ابن مالك في باب القسم في التسهيل وهو أن لو لولا وما دخلنا عليه جواب القسم فلا حنف ولا استغناء بشيء من شيء .

(١) البيت من الطويل ، لم يعلم قائله . أندى : احضر . الندى : مجلس القوم واسناد الاحضار الى الندى مجاز عقلى من باب الاسناد الى المكان . سواد الرجل : شخصه . المسالات : بضم الميم وتخفيف السين جوانب اللحية . يعنى : لو حضر الممدوح لما جرات عامر على مسح لحاهم .

والشاهد فيه الاكتفاء بجواب الشرط الامتناعي عن جواب القسم مع تقدم القسم على الشرط الامتناعي ويرى ابن عصفور أن الجواب المذكور (لما مسح) القسم على الشرط الامتناعي ويرى ابن عصفور أن الجواب المذكور (لما مسح) وشرطها وجوابها جواب للقسم .

(٢) لعامر بن الأكوع رضى الله عنه ، والشاهد فيه كالذى قبله .

(٣) فى باب الجوازم .

ولم يذكر المصنف هنا حكم اجتماع الشرط الامتناعي مع القسم وقد اعتنقه
الاشمونى بشيئين :

الاول : أن الباب هنا موضوع للشرط غير الامتناعي .

الثانى : أن مراد المصنف هنا بالشرط ما يسي شرطاً إنفاقاً ، وللغاربة
لا يسمون لولا شرطاً ولا (لو) إلا إذا كانت بمعنى (إن) .

٣ — إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم عليهما ما يطلب خبراً جعل الجواب
لشرطاً مطلقاً ، وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر ، كما أشار الى ذلك
المصنف بقوله :

وإن تواليا وقبل ذو خبر

فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر^(١)

وذلك نحو (هل إن يقيم والله يكرمك) ، و (محمد والله إن يقيم
يكرمك) و (إن خالفاً إن يقيم والله يكرمك) ، و (إن ماجداً والله إن
يحضر يفدك) .

وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذى خبر لأن حذف جواب فى هذه

(١) « إن » شرطية « تواليا » توالى فعل عاض فعل الشرط ، ولف الاثنين
فاعله ، « وقبل » الواو للحال وقبل ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « ذو » مبتدأ
مؤخر وهو مضاف و « خبر » مضاف اليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل
نصب حال من لف الاثنين « فالشرط » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، الشرط
مفعول تقدم على عامله الآتى — وهو قوله رجح — « رجح » فعل أمر وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً تقديره : أنت والجملة فى محل جزم جواب الشرط « مطلقاً »
حال من الشرط « بلا حذر » جار ومجرور متعلق بـ رجح .

الحالة محل بمعنى الجملة التي هو منها ، أي محل بجملة الشرط الواقعة خبراً^(١) .
بخلاف القسم فإنه مسوق لجرد التوكيد .

وأفهم قول المصنف (رجح) أنه يجوز الاستثناء بجواب القسم عن جواب الشرط جوازاً مرجوحاً ، فتقول (محمد والله إن قام — أو إن لم يقم — لأكرمه) وهو ما جوزه ابن عصفور وغيره ، لكن المصنف نص في الكافية والتسهيل على أن جعل الجواب للشرط عند تقدم ذي خبر على سبيل الوجوب والنتج .

٤ — ذهب الفراء وتبعه ابن مالك إلى جواز أن يجعل المذكور للشرط مع تأخره عن القسم وعدم تقدم ذي خبر .

قال ابن مالك :

وَرُبَّمَا رَجَّحَ بَعْدَ قَسْمٍ شَرْطٌ بِلَاذِي خَيْرٍ مُّقَدِّمٌ^(٢)

وقد استدل الفراء على ما ذهب إليه بقوله :

لِئِنْ مَنَيْتَ بِنَا مِنْ رَّغْبٍ مُّعْرَكَةٍ لَا تَلْفَتْنَا مِنْ حِمَاءِ الْقَوْمِ نَلْتَفِلُ^(٣)

(١) وقد يقال : اخلال سقوط الشرط بمعنى الجملة موجودة في صورة اجتماعهما بلا تقدم ذي خبر ، فهلا رجح الشرط مطلقاً فيها أيضاً ، إلا أن يقال : الاخلال فيها أخف من الاخلال في صورة الاجتماع مع تقدم ذي خبر فتفطس .
الصبيان ٢٩/٤ .

(٢) « رب » حرف تقييل « ما » كافة « رجح » فعل ماض مبني للمجهول « بعد » ظرف متعلق بـرجح وهو مضاف و « قسم » مضاف إليه « شرط » نائب فاعل رجح « بلاذی » جار ومجرور متعلق بـرجح ، وذی مضاف و « خير » مضاف إليه « مقدم » نعت لذی خير .

(٣) البيت من البسيط للأعشى ميمون بن قيس . منيت : ابتليت والخطاب

وتوفه :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصرتم في نهار القيظ للشمس ياديا^(١)

ففي البيتين تقدم القسم على الشرط لأن اللام في (لئن) موطنه لقسم محذوف تقديره : والله لئن ، وكل من القسم والشرط يطلب جوابا . وقد رجح فيها الشرط مع تأخره - على القسم - مع تقدمه ، فجاء الجواب في البيتين للشرط بدليل جزمه ، وهو (لا تلفنا) في البيت الأول و (أصرم) في البيت الثاني .

ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة لا موطنه لقسم وقيل : ترجيح الشرط هنا ضرورة شعرية .

تلمية :

إذا اجتمع الشرط والقسم وتأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب له ، والجملة القسمية حينئذ مع جوابها هي جواب الشرط ، فليس ثم حذف ولا استثناء ، فهو (إن تزرنى فوالله لا أكرمك) ، و (إن تنصت فيعلم الله لنفهمن) :

وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم للتأخر - مع نفتها -

ليزيد الشيباني . عن غيب معركة : عقب معركة . لا تلفنا : لا تجدنا . ننتفل : نتنصل ونخلص والشاهد فيه تقدم القسم على الشرط ومجيء الجواب للشرط المتأخر وحذف جواب القسم المتقدم ، والجمهور يرون أن اللام هنا زائدة وليس جواب قسم مقدر ، وبعضهم يرى أن ترجيح الشرط ضرورة .
(١) البيت من الطويل لامرأة من عقيل ، والشاهد فيه كالذى قبله .

ما أعطيه مع اللفظ بها . أى من كون الجواب للقسم وجهة القسم وجوابه جواب الشرط ، فأجاز نحو (إن تقم يعلم الله لأزورك) على تقدير : فيعلم الله ، ومنع ذلك الاثمنون فقال . « ويلبغى أن لا يجوز ذلك ، لأن حنف فاه جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا فى الضرورة » ، وعلى ذلك تكون صحة المثال (إن تقم يعلم الله أزرك) ، أو (إن تقم فيعلم الله لأزورك) .

ما يعرف به جواب الشرط من جواب القسم

١ - الشرط غير الامتناعى يجرى جوابه مقروفاً بالغاء أو غير مقرون بها على النحو الذى سبق . أما الشرط الامتناعى فلا يجرى جوابه إلا جملة فعلية فعلها : إما ماضى معنى (وهو المضارع المقرون يلم) ويجب تجرده من اللام نحو (لو لم يخف الله لم يمسه) ، أو مضارع وهو : إما مثبت فاقترانه باللام نحو (لو نشاء جعلناه حطاما ^(١)) - أكثر من تركها نحو قوله عز وجل « لو نشاء جعلناه أجاجا ^(٢) » ، وإما منفي بما فالامر بالمعكس نحو قوله تعالى « ولو شاء ربك ما فعلوه ^(٣) » ، وقول الشاعر :

ولو نعطى الخيل - ارلما افترقنا - ولكن لا خيار مع اليالى ^(٤)

قيل : وقد يجاب الشرط الامتناعى بجملة اسمية ، نحو قوله تعالى .

(١) من الآية (٦٥) الواقعة .

(٢) من الآية (٧٠) الواقعة .

(٣) من الآية (١١٢) الانعام .

(٤) البيت من الوافر لم يعلم قائله ، والشاهد فى (لما افترقنا) حيث وقع جواب الشرط الامتناعى (لو) فعلا ماضيا منفيما بما اقترن باللام وهذا قليل .

« ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير^(١) ». وقيل : الجملة مستأنفة فاللام في « لثوبة » لام الابتداء لا الواصلة في جواب (لو) أو جواب لقسم مقدر ، وإن (لو) في الوجوبين للتمني^(٢) ، أى على سبيل الحكاية أى أنهم يحال يتمنى العارف بها إيمانهم واتقاهم تلهفا عليهم ، ويجوز أن تكون (لو) شرطية حذف جوابها لدلالة السياق عليه — أى . لا يثبوا . . .

٢ — والقسم غير الاستعطافى^(٣) يجرى جوابه مثبتا ومنفيا ، فإن كان مثبتاً وكان جملة اسمية قرن بـ (إن) واللام ما وهو الآ كثر . أو بـ (إن) فقط ، أو باللام فقط ، ونادر تجرده منها وخصه ابن هشام في المنى باستنطاة القسم كقول ابن مسعود (والله الذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) ، ونقل الدمامينى عن ابن مالك أن التجرد حسن مع الاستنطاة قليل بدونها كقول أبى بكر في خلاف جرى بينه وبين عمر (والله أنا كنت أعظم منه) يعنى من عمر ، وإن كان جملة فعلية فعلها مضارع أكد باللام والنون إن كان مستقبلا غير مفصول من لام القسم بفواصل نحو قوله تعالى « وتعالى لا كيمن أصنامكم^(٤) » ، وأجاز الكوفيون تعاقب اللام والنون^(٥) ، وأكد باللام وحدها إن كان حالا كقراءة ابن كثير « لا قسم يوم القيامة^(٦) » ، أو كان مفصولا من اللام نحو قوله تعالى « ولسوف

(١) من الآية (١٠٣) البقرة .

(٢) فلا جواب لها .

(٣) قال ابن جنى : القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى ، فإن كانت خبرية فهو القسم غير الاستعطافى ، وإن كانت طلبية فهو الاستعطافى . انظر الصبان ٢٧/٤ .

(٤) من الآية (٥٧) الانبياء .

(٥) راجع شرح الأشموني وعليه حاشية الصبان في نونى التوكيد ج ٣

ص ١٦٣ .

(٦) الآية (١) القيامة .

يصطيك ربك فترضى ^(١) .

وإن كان جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرف فتارة يقرن باللام ، وتارة بقده ، وتارة بهما وهو الغالب ، وقد يضرران كما قيل في قوله تعالى « قتل أصحاب الأخدود ^(٢) » ، إذا جواب القسم أول السورة على إضمار اللام وقد جميعا حذفاً للطول .

فإن كان الماضى جامداً قرن باللام فقط كقول زهير .

يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم ^(٣)

وإن كان الجواب منفياً وجب أن يكون النفي بما أو (إن) أو (لا) ووجب أيضاً تجريده من اللام سواء أكان جملة اسمية أم فعلية .

أما القسم الاستعطاقي فلا يكون جوابه إلا جملة إنشائية ، كقوله .

بربك هل ضمنت إليك ليلى قبيل الصبح أو قبلت فاها ؟ ^(٤)

(١) الآية (٥) الضحى .

(٢) الآية (٤) البروج .

(٣) البيت من الطويل من معلقة زهير ، والسيدان هما هرم بن سنان والحارث بن عوف يمدحهما زهير لسيحهما بالصلح بين قبيلتي عيسى وذبيان . السحيل : حبل يقتل قتلاً واحداً واستعاره للرخاء والسلام والمبرم : حبل محكم القتل واستعاره للشدة والحرب .

والشاهد فى (لنعم) حيث وقع جواب القسم جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت غير متصرف فاكد باللام فقط .

(٤) البيت من الوافر وعزى لقيس مجنون ليلى ، والشاهد فى (هل ضمنت) حيث وقع جواب القسم الاستعطاقي جملة إنشائية ، ومثله قول الآخر : بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابه أبى غير ما يرضيك فى السر والجهر

حكم الشرطين المتوالين

إذا توالى شرطان بعدهما جواب ، فلما أن يقترن ثانيهما بالفاء أولا ، فإن اقترن الثاني بالفاء نحو (إن حضرت فإن أنصت فهمت) ، و (إن اعتذرت لمن أسأت إليه فإن قبل اعتذارك فهو كريم) فالثاني وجوابه جواب للشرط الأول .

فإن توالى ولم يقترن الثاني بالفاء فلما أن يتوالى بغير عطف ، ولما أن يتوالى بعطف ، فإن توالى دون عطف نحو (إن جاء محمد إن ضحك فعبدى حر) ونحو قول الشاعر :

إِنْ تَسْتَفِثُوا بِنَا إِنْ تُذْهِرُوا تَجِدُوا وَمَنْ سَاعِلَ رِزْ زَانَهَا كَرَّمَ
فلنعاة فيها ثلاثة آراء :

١ — الجواب للذكر لأول الشرطين ، والثاني مقيد للأول كتنقيده بحال واقعة موقعه ، وهذا ما جرى عليه أبو الحسن الأشعري تبعاً لابن مالك في شرح الكافية الشافية ، وهذا يقتضى أن الشرط الثاني لا جواب له ، بل موقعه

(١) البيت من البسيط ، لم يعلم قائله . معاقل : جمع معقل وهو الملجأ . والشاهد فيه الاكتفاء بجواب واحد لشرطين متوالين بدون عاطف وهما : ان تستفيثوا ، وان تذعروا ، والجواب هو : تجدوا وهو جواب الأول أما الثاني فلا جواب له لوقوعه موقع الحال أى : ان تستفيثوا بنا مذعورين تجدوا ، أو جواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه والتقدير : ان تذعروا فان تستفيثوا تجدوا ، وحذف الجواب مع عدم مضى الشرط للضرورة وهذا جائز كما مر ، أو الجواب للشرط الثاني وهو وجوابه جواب الأول على تقدير الفاء ، أى : ان تستفيثوا بنا فان تذعروا تجدوا .

موقع الحال والحال لاجواب لها ، فالتقدير فى المثال - إن جاء محمد ضاحكا فعبدي حر ، وفى البيت : إن تستغيثوا بنا مندهورين تمجدوا ... الخ .

٢ - الجواب المذكور لأول الشرطين ، وجواب الثانى محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه ^(١) ذكره ابن مالك فى التسهيل ، وعليه يكون الشرط الأول وجوابه متأخرين عن الثانى تقديرا ووقوعا ، فن قال لامراته (إن أكلت إن شربت فأنت طالق) فلا تطلق إلا إذا شربت ثم أكلت ، لأن التقدير إن شربت فإن أكلت فأنت طالق ، والثانى أول والأول ثان .

٣ - الجواب المذكور لثانى الشرطين ، وجواب الأول الشرط الثانى وجوابه على تقدير الفاء ، فن قال لامراته (إن أكلت إن شربت فأنت طالق) فلا تطلق . إلا إذا أكلت ثم شربت ، لأن التقدير عليه إن أكلت فإن شربت فأنت طالق .

والرأى الثانى هو أصح هذه الآراء ، إذ الأول يقتضى عدم وجود جواب للشرط الثانى ، والثالث يقتضى حذف الفاء وحذفها شاذ أو ضرورة .

وإن توالى الشرطان بمطاف بالواو فالجواب لهما ، نحو (إن تأتني وإن تحسن إلى أحسن إليك) ، وهذا لا يلزم عليه اجتماع مؤثرين كل أثر واحد ، إذ هما فى حكم المؤثر الواحد ، فإن كان المطاف بأو فالجواب لاحدهما نحو (إن جاء على أو إن جاءت فاطمة فأكرمه) ، أو فأكرمه ، و (إن أقبل خالد أو إن أقبل أخوه فأحس إليه) .

والله أعلم ؟

(١) وهذا يقتضى أن يكون الشرط الثانى ماضيا لفظا أو معنى فى الاختيار

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	إعراب الفعل
٦	لماذا أعرب المضارع ؟
٧	أوجه إعراب المضارع
٧	واقعه
١٠	نواصب المضارع
١١	١ - لن
١١	منهاها
١٢	أصلها
١٣	الخلاف في جواز تقديم معمول معمولها عليها
١٤	محبتها للدعاء
١٤	الجزم بها
١٥	الفصل بينها وبين منصوبها
١٦	٢ - كي
١٦	استمالاتها
١٩	محبتها لثبوتها للمصدرية
٢٠	منصب الكوفيين في كي
٢٢	القول بأن كي جارة دائماً
٢٢	الخلاف في جواز تقديم معمول معمولها عليها
٢٣	الفصل بينها وبين الفعل
٢٤	تخرج قول جميل « كما يحبوا »
٢٦	إضمار كي

الصفحة	الموضوع
٢٦	٣ - أن
٢٦	استعمالها
٢٧	(أ) أن المصلحة الخاصة للمضارع
٢٨	الخلافاً في وقوعها بعد العلم
٢٩	حكم تقدم معمول معمولها عليها
٣٠	الفصل بينها وبين الفعل
٣٠	الجزم بها
٣١	إهمالها
٣٣	(ب) أن المخففة من الثقيلة
٣٥	ما تصلح فيه (أن) لأن تكون ناصبة للمضارع وخفيفة من الثنية
٣٦	إجمال لأحكام (أن) بعد الظن غير المستعمل في العلم
٣٧	(٣) أن للمفسرة
٣٧	شروطها
٤٠	(٤) أن الزائدة
٤١	إعمال أن الزائدة عند الأخفش والرد عليه
٤٢	٤ - إذن
٤٣	شروط إعمالها
٤٦	إذن بين الإعمال والإعمال
٤٦	الحكم إذا وقعت إذن بعد ماطف
٤٨	الخلافاً في نوعها وناسب المضارع بعدها
٤٩	مضامها
٥٠	لفظها عند الوقف عليها وكتابتها
٥١	إضمار أن
٥١	حكم إضمار أن بعد كي
٥٢	حكم أن بعد لام الجبر من حيث الإضمار والإظهار

الصفحة	الموضوع
٦٩	إضمار أن وجوبا بمد (أو)
٦٦	إضمار أن وجوبا بمد (حتى)
٧٧	إضمار أن وجوبا بمد فاء السببية
٩٣	إضمار أن وجوبا بمد واو المية
٩٨	جزم المضارع في جواب الطلب
١١٠	مواضع إضمار أن جوازا
١١٦	عوامل الجزم
١١٧	ما يجزم فعلا واحدا
١١٧	١ - (لا) الطلبية
١١٧	معناها
١١٨	مدخولها
١٢١	الخلافا في أصلها والجزم بها
١٢٢	الفصل بينها وبين مجزومها
١٢٢	٢ - لام الطلب
١٢٢	معناها
١٢٣	مدخولها
١٢٤	حركاتها
١٢٥	حذفها وإبقاء عملها
١٢٨	٣ - لم
١٢٩	٤ - لما
١٢٩	ما يشتركان فيه
١٣٠	ما تنفرد به لم
١٣٤	ما تنفرد به لما
١٣٧	تفنيه (ترد لما على وجهين آخرين)
١٣٩	ما يجزم فعلين

الصفحة	الموضوع
١٤٠	بما تسمى هذه الأدوات ؟ ولماذا ؟
١٤١	ما نوع هذه الأدوات ؟
١٤٣	أقسام أسماء الشرط من حيث الظرفية وغيرها
١٤٦	استعمال (ما) ظرفا عند ابن مالك
١٤٨	استعمال (منها) ظرفا عند ابن مالك
١٤٩	أصل (مهما)
١٥٠	أقسام أدوات الشرط من حيث اتصالها بـ (ما)
١٥٠	آراء النحاة في الجزم بإذا وكيف ولو
١٥٤	مطلوب أدوات الشرط
١٥٥	لم يحيت الجملة الأولى شرطاً ولثانية جواباً وجزاء ؟
١٥٥	ما يجب في جملة الشرط
١٥٦	ما يجب في الجواب والجزاء
١٥٩	الاقوال في جازم الجواب
١٦٠	صور مجيء الشرط والجزاء فطين
١٦٤	حكم رفع المضارع الواقع جواباً لأدوات الشرط الجازمة
١٦٥	الآراء في تخريج المضارع المرفوع بعد الشرط الماضي
١٦٨	الآراء في تخريج المرفوع بعد الشرط المضارع
١٦٩	اقتران جواب الشرط بالقاء
١٧٠	المواضع التي تجب فيها القاء الرابطة
١٧٣	ما يجوز اقترائه بالقاء
١٧٣	ما يمنع إقترانه بالقاء
١٧٤	اقتران المضارع الصالح للوقوع شرطاً بالقاء
١٧٤	حذف القاء
١٧٦	الربط بإذا الفجائية
١٧٧	حكم المضارع للمقترن بالقاء أو الواو ، أو ثم بعد الجزاء
١٧٩	حكم المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء

الصفحة	الموضوع
١٨١	صور الحذف في أسلوب الشرط وأحكامها
١٨٢	أولاً - حذف الجواب يكون واجباً وجائزاً وممتنعاً
١٨٢	متى يكون حذف الجواب واجباً ؟
١٨٤	متى يكون حذف الجواب جائزاً ؟
١٨٤	متى يكون حذف الجواب ممتنعاً ؟
١٨٦	ثانياً - يكون حذف الشرط وحده واجباً ، وكثيراً ، وقليلًا
١٨٦	متى يكون حذف الشرط واجباً ؟
١٨٧	متى يكون حذف الشرط كثيراً ؟
١٨٧	متى يكون حذف الشرط قليلًا ؟
١٨٨	ثالثاً - حذف الشرط مع الأداة ؟
١٨٩	رابعاً - حذف الأداة وحدها
١٨٩	خامساً - حذف الأداة وحدها
١٩٠	اجتماع الشرط والقسم والاستثناء بجواب أحدهما عن جواب الآخر
١٩٥	تفصيله
١٩٦	ما يعرف به جواب الشرط من جواب القسم
١٩٩	حكم الشرطيين المتواليين
٢٠١	نصوب الأخطاء

تصويب الاخطاء

ص	س	الخطأ	التصويب
٢٢	١٥	برادفها	ببرادفها
٢٨	٨	أما أول	أما إن أول
٣٧	١	أن إن	أما إن
٤٢	١	الفعل	الفعل
٤٦	١	مرة	ثمرة
٥٣	٨	عن اسمه	عن اسمه
٧٥	٤	حتى يقول لرسول	حتى يقول الرسول
٧٩	١٠	لا تقضى عليهم	لا يقضى عليهم
٨١	١٠	حينئذ	حينئذ
٨٣	١٠	أعرف	أعرف
٨٦	٧	فيتصر	فتبصر
٨٩	١٦	الشرط	الشرط
١١٠	١٥	ثابتاً	ثابتاً
١٤٣	١٣	موقد	موقد

• لم أصوب أخطاء النقط اعتماداً على فطنة القاري •

رقم الايداع بدار الكتب ٤٨٠٥ لسنة ١٩٨٤

